استخدام نموذج مقترح لأوزان الائتمان المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية

إعداد الطالبة

عبير فوزان عارف العبادي

إشراف

الدكتور محمد وهيب جمال العلمي

قدمت هذة الاطروحة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الدكتوراه في التمويل

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

ايار 2010

تفويض

انا عبير فوزان العبادي افوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من اطروحتي للمكتبات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبها.

الاسم: عبير فوزان العبادي

التوقيع:..............

التاريخ: 2010/6/28

قرار اللجنة المناقشة

نوقشت أُطروحة الدكتوراه للطالبة: عبير فوزان العبادي بتاريخ 19 / 5 / 2010

وعنوانها " استخدام نموذج مقترح لاوزان الائتمـــان المـــصرفي لتمويـــل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الاسلامية والمـــصارف التجارية الاردنية "

وقد أجيزت بتاريخ 22/6/ 2010

اعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الاستاذ الدكتور: عبد المنعم السيد علي	رئيساً	
الاستاذ الدكتور: قحطان عبد سعيد السامرائي	عضوا ومشرفا	
الاستاذ الدكتور : مهند على الروسان	عضوا	
الاستاذ الدكتور : ناظم محمد نوري الشمري	عضوا	

شكر وتقدير

بعد شكر الاليه العلي القدير اتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من علمني حرفـــا وأخص بالذكر المرحوم بإذن الاليه الاستاذ الدكتور وهيب العلمي الذي لم يبخـــل بوقته وجهده وتوجيهاته لأنجاز هذه الأطروحة مما كان اليه الأثر الأعظم في رفع سوية هذه الدراسة كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة على تفضإليها بتقيـــيم هـــذا الجهد، وأشكر كافة الاساتذة في كلية الأعمال بجامعة عمان العربية الـــذين لـــولا جهدهم ودعمهم ما كان لي أن أصل.

الباحثه

الإهداء

إلى من رعياني صغيرة ودعماني وشجعاني خلال مسيرتي العلمية والمهنية

والدي العزيزين

إلى من وقف إلى جانبي وشجعني على إكمال دراستي العلمية

زوجي

إلى الغاليتين

ابنتيَّ سلمى ونور

إلى اخواني واخواتي

اليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص باللغة العربية

العنوان : " **استخدام نموذج مقترح لأوزان الائتمان المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية** "

إعداد:

عبير فوزان عارف العبادي

إشراف

الدكتور محمد وهيب العلمي

يعتبر نموذج تقييم مخاطر أوزان الائتمان المصرفي أحد الطرق الفعالة والمتطورة المستخدمة لدى المصارف ومؤسسات التمويل في تقييم وقياس مخاطر المشروعات الصغيرة، وااليهدف من هذه النماذج الوصول إلى قرار تمويلي أو ائتماني قد تم بناؤه على أساس دقيق وموضوعي وبعيد عن الحكم الشخصي، مما ينعكس على تلك القرارات من تقليل مخاطر محفظة قروض المصرف وازدياد إيراداته.

إن هدف هذه الدراسة هو تحديد العوامل التي تقيس مخاطر الائتمان المصرفي واقتراح نموذج تقييم إلى مخاطر الائتمان المصرفي الممنوح إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية لتمكين إدارات تلك المصارف والعاملين فيها من

تطبيق أسلوب من أساليب التقييم الائتماني، والعمل على تقليل احتمالية تعثر الائتمان. ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تطوير عدد من الفرضيات. إلى جانب ذلك تم استخدام اداتين دراسيتين تمثلتا في استبانة والمقابلات الشخصية. إذ تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من عدد من العاملين الحاليين في دوائر الائتمان والاستثمار في المصارف الإسلامية وعدد من المصارف التجارية الأردنية.

وبعد القيام بالدراسة والتحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا وحجم التدفقات النقدي والملاءة المالية في المشروع الصغير والمتوسط ودقة الاستعلام عن العميل مالك المشروع من أهم العوامل المحددة لدرجة إالى مخاطر الائتمانية للمشروع الصغير والمتوسط، لذا توصي الدراسة بضرورة تدريب الموظفين والمسؤولين على دراسة الوضع الائتماني للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة وتقليل معدل دوران الموظفين؛ للإسهام بإحداث الخبرة التراكمية لدى الموظفين وتحسين دراسة جدوي المشروع الائتمانية.
- تؤثر العوامل الخارجية وكذلك العوامل الداخلية و العوامل الخاصة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان التجاري إلى المشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية والتجارية.
- لا تختلف العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التجارية إلا أن هنالك اختلافاّ في الأهمية النسبية بينهما.

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية لاستخدام نموذج تقييم الائتمان المقترح في هذه الدراسة، مع إمكانية تعديل هذا النموذج حسب ما تقتضيه الضرورة، وكذلك قيام المصرف المركزي الأردني بتشجيع المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية لاستخدام نماذج تقييم الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة و نماذج تقييم الائتمان الشخصي. وتوصي الدراسة ايضا بضرورة بناء نماذج خاصة للمصارف الإسلامية والتجارية لتتناسب مع الظروف والمعايير الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الأردني وبحسب طبيعة البيانات التي لديها.

الملخص باللغة الأنجليزية

Using a Proposed Model of the Credit Scoring for Financing Small and Medium Enterprises in the Jordanian Islamic and Commercial banks

Prepared by

Abeer Al Abbadi

Supervised by: Dr. Mohamed Waheeb Al-Alamee

Abstract

The risk assessment model (credit scoring) of bank credit is an effective method used by banks and financial institutions to evaluate and measure the risks of small and medium enterprises. The aim of these models is to reach a financing and credit decision, built on the basis of accurate objective, away from the personal judgment, which reflects on the effects of the total resolutions of financing or credit to reduce the risk portfolio of the bank.

This study aimed to identify factors that measure the bank credit risks in order to propose a model for risk assessment (credit scoring) for bank credit for small and medium enterprises in Islamic and commercial banks in Jordan, to enable such banks and their employees to apply a method of credit evaluation, and reduce the probability of default of credit. In order to achieve that, an analytical descriptive method was used in addition to many hypotheses, also two study instruments (questionnaire and interview) were used. The questionnaire was distributed to a study sample consisting of a number of existing workers in the services of credit and investment in Islamic and commercial banks.

The study findings were as follows:

- The qualifications of senior management, the inflows of cash and financial solvency in the small and medium projects, and the accuracy of the query about the owner of the project are the most important determinants of the degree of credit risk of the project, small or medium, So the study recommends the need to train staff and those responsible for the study of the credit standing of small and medium businesses, and reduce the turnover of staff to increase the experiences of staff and improve the project feasibility.
- The external and internal factors and client's factors affect the degree of the risk of bank credit of small businesses in Islamic and commercial banks.
- The factors affecting the risk of bank credit for small enterprises in Islamic banks do not differ from those in commercial banks, but there is a difference in the relative importance between them.

The study recommends that it is necessary to promote the Islamic and commercial banks in Jordan for using the Proposed Credit Assessment Model, taking into account the ability to modify the Model when necessary. In addition the Central Bank of Jordan should urge Islamic and commercial banks to use the Credit Assessment Model. The study recommends also developing specific models for Islamic and commercial bank to suit the economic, cultural and social circumstances and standards.

الفصل الأول

منهجية الدراسة

- **اولاً مقدمـــــــــة**
- **ثانيا: مشكلة الدراسة**
- **ثالثا: فرضيات الدراسة**
- **رابعا: المصطلحات**
- **خامسا:ً نموذج الدراسة**
- **سادسا: اهداف الدراسة**
- **سابعا: محددات الدراسة**

الفصل الأول

منهجية الدراسة

اولا: مقدمة

تتزايد التعقيدات التي تواجه الإدارات في مختلف منشآت الأعمال في ظل ما ترتب على ثورة المعلومات والاتصالات التي وسعت الأبواب أمام فرص الاستثمار، و رافق هذا زيادة إمكانية تعرض تلك المنشآت إلى إلى مخاطرالمصاحبة للاستثمار، ومن هنا ازداد الاهتمام بشكل ملموس بموضوع إلى مخاطر وتشخيصها وإدارتها. وإن ما يجري على قطاع الأعمال يجري على قطاع المصارف أيضاً؛ حيث يعد قطاع المصارف من القطاعات الاقتصادية الإيهامة في بنية مختلف اقتصاديات الدول حيث إنها تشكل شريان الحياة بالنسبة إليها.

الا أن سمة عدم التأكد لا يمكن إلغاؤها في عالم الأعمال وعلى وجه الخصوص لدى القطاع المصرفي والمالي، وإن محاولة إلغاء هذه السمة يعد أمراً وهمياً، ألا أنة يمكن من تقليل الآثار السلبية لإلى مخاطر. (Kock&Macdonald, 2000).

المؤسسات المصرفية والمالية على دراية بإلى مخاطر السوقية التي تواجهها، لذا تقوم هذه المؤسسات على تطوير استراتيجيات وأساليب إدارية ومالية للتغلب على تلك إلى مخاطر أو على الأقل الحد منها بمختلف أنواعها وبخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى تمعن عند دراسة طلبها لتمويل والاقتراض، نظرا لارتفاع درجة إلى مخاطر

الائتمانية. وتتفاوت المؤسسات المالية والمصرفية في درجة إدارتها لإلى مخاطر التي تواجهها والأساليب التي تستخدمها، تبعاً لطبيعة أعماإليها.

وللحد من الإلى مخاطر التي تتعرض إليها مؤسسات القطاع المصرفي تخضع كغيرها من مؤسسات الأعمال إلى لرقابة، إذ تقوم المصارف المركزية والإدارات الحكومية والمنظمات الدولية بضبط وتنظيم أعمال تلك المؤسسات، فعلي سبيل المثال اصدر بنك التسويات الدولية المعايير والتوصيات التي تعرف بتوصيات لجنة بازل 1، وبازل2 التي تهدف إلى تطبيق الرقابة لضمان حُسن أدائها ضمن الأصول المحددة. (Christopher, 2001) .

وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة موضوع هذه الدراسة، فإن مصادر و أنواع هذه الإلى مخاطر متنوعة، فبعضها يتعلق بالمقترض نفسه، من حيث أهليته وصلاحيته للاقتراض، وسمعته الائتمانية، ومركزه المالي، ومقدرته الأنتاجية وقدرته على سداد التزأماته المالية، هذا إلى جانب الإلى مخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاواليه المقترض في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي أي القطاعات الاقتصادية يعمل، وهل تحمل في طياتها مخاطر أعلى من قطاعات اقتصادية أخرى وتسمى الإلى مخاطر غير النظامية Unsystimatic Risk . بيد ان هناك مخاطر تتعلق بالظروف النظامية مثل الإلى مخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، إلى جانب الإلى مخاطر المتعلقة بالمصرف ذاته وأخطائه وتسمى بالإلى مخاطر غير النظامية Systimatic Risk .

و المؤسسات المصرفية الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية والمصرفية في العالم معرضة إلى العديد من اإلى مخاطر، تتشابه في غالبيتها مع اإلى مخــاطر التــي تواجهها المؤسسات المصرفية الأخرى. ولأن المصارف الإسلامية تستخدم بعض الأســاليب والأدوات المالية الخاصة والمتفقه مع الشريعة الإسلامية، فإن هناك مخاطر ائتمانية خاصة ببعض هذه الأساليب والأدوات. ولعل أبرز هذه اإلى مخاطر المتعلق بالمــشروع الممــول والظــروف المحيطة به، إلا أن توافر أدوات تتضمن قياساً لمؤشرات تعثر الائتمان مثل استخدام "نمــوذج أوزان الائتمان" Credit Scoring قد يؤدي إلى التقليل من احتمالية قبول تمويل مشروعات قد تتعثر في المستقبل.

تنشأ مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية بشكل أساسي عندما يفــشل الطــرف الآخر للصفقة (العميل) في أن يدفع نقوداً أو يسلم أصولاً، الأمر الــذي يعــرض المــصرف لخسارة محتملة. أي عدم قيام الطرف الآخر بالتزام بالسداد في الوقت المحدد.

ثانيا: مشكلة الدراسة

إن اساليب تقييم مخاطر الائتمان المعتمده من قبل المصارف سواء الإسلامية منها أو التجارية متباينة؛ فمنها مايعتمد على الحكم الشخصي للمحلل الائتماني ومنها مايعتمــد علــى ظروف العميل والوضع المالي اليه، وتتمثل مشكلة الدراسة في عدم توافر الأدوات المناســبة التي من خلاإليها تستطيع المصارف الإسلامية والتجارية قياس مخاطر الائتمــان التجــاري للمشارريع الصغيرة والمتوسطة قبل اتخاذ القرار الائتماني؛ لذلك فإن الغــرض مــن هــذه الدراسة يتحدد بالسؤال الرئسي التالي:

<u>ما هي العوامل المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التجارية الأردنية؟</u>

وبعبارة أخرى فإن الغرض من الدراسة الاجابة عن الأسئلة الأتية:

1. هل هناك أثر للعوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية؟
2. هل هناك أثر للعوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية؟
3. هل هناك أثر للعوامل الداخلية للتمويل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية؟
4. هل هناك أثر للعوامل الداخلية للائتمان على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية؟
5. هل هناك أثر للعوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية؟
6. هل هناك أثر للعوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية؟
7. هل توجد فروق في درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزى إلى نوع المصرف؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

Ho1: لا تؤثر العوامل الخارجية بدلالة إحصائية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية.

Ho2: لا تؤثر العوامل الخارجية بدلالة إحصائية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية.

Ho3: لا تؤثر العوامل الداخلية للتمويل بدلالة إحصائية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية.

Ho4: لا تؤثر العوامل الداخلية للائتمان بدلالة إحصائية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية.

Ho5: لا تؤثر العوامل المتعلقة بالعميل بدلالة إحصائية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية.

Ho6: لا تؤثر العوامل المتعلقة بالعميل بدلالة إحصائية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية.

H07: لا توجد فروق نوعية في درجة مخاطر الائتمان التجاري تعزى إلى نوع المصرف.

رابعا: المصطلحات

الائتمان Credit: هو ثقة المعطي بالآخذ. وهي الثقة التي يمنحها المصرف إلى من يطلب منه استعمال ماليه (المنجد،2001). وهي قدرة الشخص على الحصول على الائتمان النقدي او الائتمان السلعي مقابل وعد بالدفع في المستقبل (American Banking Associaton,1999).

أوزان الائتمان Credit Scoring: نموذج إداري رقمي يعتمد على المعلومات التي تتم جمعها عن العملاء أشخاص أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويهدف إلى تقييم قدرتهم الائتمانية فيما إذا كانوا مؤهلين للحصول على التمويل أو قروض أم لا، لتقليل نسبة إلى مخاطر ولتقليل قبول مشروعات قد تتعثر. (Saunders and Cornett,2006).

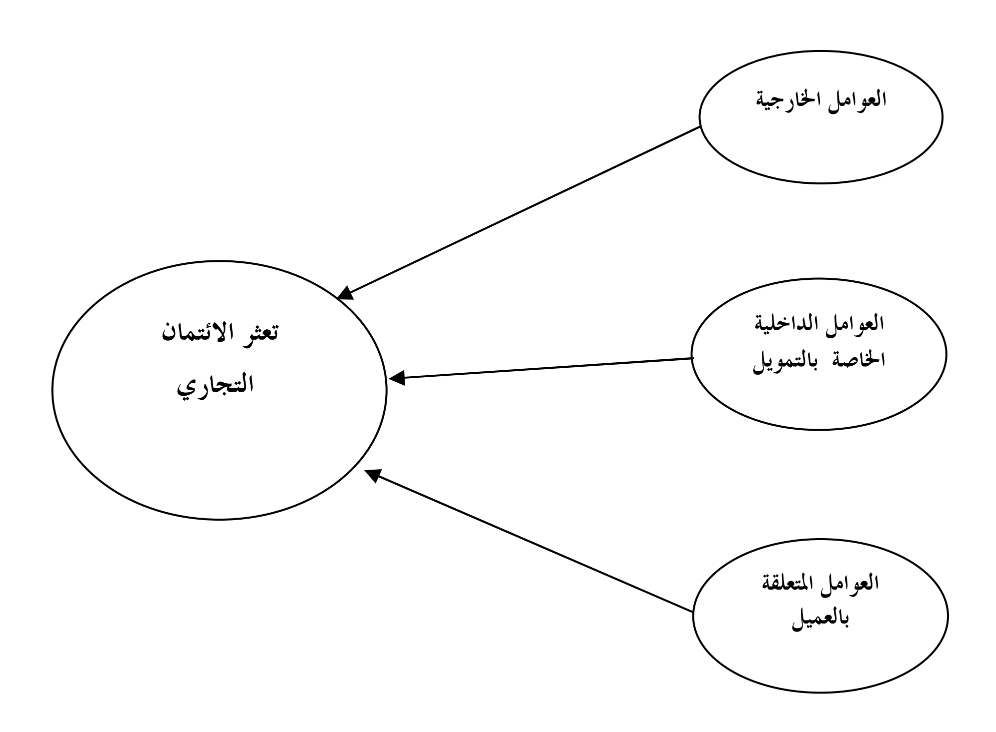
إلى مخاطر: هي درجة التأكد من تحقق العائد المتوقع، بمعنى انحراف العائد الفعلي عن العائد المتوقع، وتنشأ إلى مخاطر في مجال العمل المصرفي نتيجة تعامل المصارف مع الآخرين علما بأن إلى مخاطر قد تكون أما مخاطر نظامية (Systematic) أو مخاطر غير نظامية (Unsystematic). (Bodie,2006)

إلى مخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية: بأنها إلى مخاطر التي تنشأ عن عدم قيام العميل بتسديد التزأماته المالية ضمن الوقت المحدد والمتفق علية، الامر الذي يؤدي إلى مخاطر التعثر، وتزداد احتمالية التعثر كلما تغير التصنيف الائتماني للعميل إلى الاسوأ (Akkizidis&Khandelwal.2008)

خامسا: نموذج الدراسة

نظرا لكون موضوع الدراسة هواستخدام نموذج مقترح لأوزان الائتمان المـصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية، فستقوم الباحثة يتحديد المتغيرات المستقلة التى تؤثر على مخاطر الائتمان التجاري.





و حيث إن الدراسة تتعلق بدراسة العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان المـصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، سيعتمد البحث على مجموعة من العوامل المـستقلة، التي تتوقع الباحثةأانها تؤثر في تلك المشروعات، حيث صمم الباحث فقرات الاستبانة، بنـاء عليها للبحث في العوامل الخارجية والداخلية والعوامل المتعلقة بالعميل:

العوامل الخارجية: وتتمثل في مختلف العوامل الخارجية وهي إلى مخاطر النظامية مثل الظروف الاقتصادية العامة والعوامل التكنولوجية ومخاطر القطاع التي ينتسب إليه المشروع الصغير والمتوسط. (Gup&kolari,2005)

العوامل الداخلية للتمويل أو الائتمان: وتتمثل في مختلف العوامل المتعلقة بعملية الائتمان ذاتها مثل مقدار الائتمان الممنوح ومده الزمنية وحجم القسط ومدى الالتزام بتعليمات المصرف.(Saunders&Cornett,2006)

العوامل المتعلقة بالعميل (المشروع): مخاطر المشروع ومخاطر الإدارة وتتمثل في مختلف العوامل المتعلقة بطبيعة عمل وأداء والوضع المالي للمشروع، وهي. (Saunders&Cornett,2006)

سادسا: أهداف الدراسة

يلحظ أن تكلفة التمويل بالمصارف الإسلامية في المتوسط أعلى عن تكلفة التمويل في المصارف التقليدية؛ ويدفع ارباب المصارف الإسلامية ذلك بالقول إن العمل المصرفي الإسلامي يتضمن مخاطر ائتمانية اعلى من العمل المصرفي التقليدي؛ حيث إن العلاقة بين العوائد والإلى مخاطر علاقة طردية مما يزيد من تكلفة التمويل الإسلامي لتغطية هذه الإلى مخاطر(القري، 2006).

تهدف الدراسة إلى مايلي:

1. بيان أهم العوامل المؤثرة في تقييم مخاطر الائتمان التجاري لدى المصارف الإسلامية الأردنية مقارنة مع المصارف التجارية، وتتمثل بمختلف العوامل الخارجية والداخلية والمتعلقة بالعميل.

2. اقتراح نموذج تقييم إلى مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمصارف الإسلامية والتجارية الأردنية لتمكين إدارات تلك المصارف والعاملين فيها من تطبيق أسلوب من أساليب التقييم الائتماني، وليكن قرار منح الائتمان اليهذا النوع من المشروعات أكثر دقة وموضوعية ومبنياً على مخاطر العميل وليس على نوع الضمانات (رغم ضرورتها الا انها غير كافيه) أو الحكم الشخصي لمتخذ القرار بمنح التمويل أو الائتمان فقط، عن طريق بناء نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان باستخدام نموذج أوزان الائتمان الذي يناسب بيئة العمل المصرفي مما يؤدي إلى الدقة في تقييم جدارة العملية الائتمانية، وتوقع مدى قدرة المشروع على الوفاء بالتزأماته المالية المستقبلية، وبالتالي تقليل احتمالية تعثر الائتمان.

3. مساعدة مديري الائتمان عن طريق بناء هذا النموذج بإنشاء قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل، لاستغلال الفرص المتاحة وإدارة إإلى مخاطر المتعلقة بها بكفاءة.

سابعا: محددات الدارسة

تمثلت محددات الدراسة في:

أ. تعتمد الدراسة الحالية على استخدام الاستبانة ومن المتعارف عليــه أن الإجابــة علــى عبارات أو أسئلة قائمة الاستبيان قد تتضمن قدرا من التحيز الشخصي، وستتم معالجة هذا القصور باستخدام أداة المقابلة الشخصية.

ب. لقد اقتصرت الدراسة الحالية على قطاع المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية، وكمــا هو معروف فإن عدد المصارف الإسلامية قليل، إذ يوجد في الأردن بنكان إسلاميان فقط.

ت. عدم إفصاح المصارف الأرنية عن الكثير من البيانات مثل أسباب تعثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديها متذرعه بوجود مبدأ السرية المصرفية، وأعداد الموظفين العاملين لديها في مجال تحليل ودراسة العمليات الائتمانية التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؛ رغم أن هذه المعلومات من متطلبات الإفصاح.

الفصل الثاني

الأطار النظري والاستعراض المرجعي

المبحث الاول: التمويل الإسلامي ومخاطره الائتمانية

المبحث الثاني: التمويل التجاري في المصارف التقليدية ومخاطره الائتمانية

المبحث الثالث: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الرابع: نماذج قياس وتقييم مخاطر الائتمان

المبحث الخامس الاستعراض المرجعي

الفصل الثاني

الأطار النظري والاستعراض المرجعي

تمهيد:

سيتضمن هذا الفصل خمسة مباحث أساسية، يتناول الأول التمويل الإسلامي ومخاطره الائتمانية، والمبحث الثاني يتضمن الائتمان التجاري في المصارف التجارية ومخاطره الائتمانية، في حين يتضمن المبحث الثالث تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويناقش المبحث الرابع نماذج قياس وتقييم مخاطر الائتمان، أما المبحث الخامس والأخير سيتضمن الاستعراض المرجعي وذلك للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة.

المبحث الاول: التمويل في المصارف الإسلامية

اولاً: التمويل في المفهوم التقليدي

تتمثل التمويل في عملية الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشروعات، والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتوسيعها و تدعيم رأس المال خاصة عند تمويل رأس المال المنتج. (عقل، 2004)

إلى جانب أنه تتم عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنظمات بالأموال اللازمة على أن يتعهد الحاصل على التمويل بسداد تلك الالتزامات من المبلغ الأصلي ومبلغ الفوائد والعمولات المستحقة عليها وفق اتفاق يحدد آلية السداد مقابل مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواليه (Sanders&Cornett,2006).

وتتمثل وظيفة التمويل بما تتضمنه من بحث عن مصادر التمويل والاختيار من بينها والتقرير واختيار المزيج الأفضل منها عملية هامة جدا بالغة التعقيد خاصة في المؤسسات الكبيرة لذلك يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر كفاءة متميزة لدى الإدارة المالية لما للقرارات المتعلقة بموضوع التمويل من أثر هام في ربحية المؤسسة وسلامة وضعها المالي (طايل، 2006).

ولا بد أن تتوافر لدى الإدارة المالية للمؤسسة القدرات الكافية لتقييم أثر استعمال وتوزيع مصادر التمويل المختلفة في ربحية المؤسسة وقيمتها الحالية، كما يتوجب عليها أن تكون ملمة بالمصادر المتاحة جميعها وطبيعة كل واحد منها من حيث ميزاته وعيوبه ومدى توافره وكذلك كلفة كل منها والإجراءات اللازمة للحصول عليه.(عقل، 2004).

ورغم وجود عدد من التعريفات إلا انه يمكن تعريف مفهوم التمويل "بمجموع من الأعمال والتصرفات التي تمد طالبيها بوسائل الدفع في أي وقت عند الحاجة إليها ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.(المكاوي،2009).

ثانيا: مفهوم التمويل الإسلامي

هناك اختلاف جوهري بين مفهوم التمويل بالمفهوم التقليدي عنه بالمفهوم الإسـلامي؛ فقد عرف السرطاوي (1999) التمويل الإسلامي بأنه" أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية إلى شخص آخر أما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين مـن أجـل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة تتم الاتفاق عليها مسبقا وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى إسهامه فـي رأس المـال واتخـاذ القـرار الإداري والاسـتثماري(السرطاوي، 1999).

وأما المكاوي (2009) فقد عرف التمويل الإسلامي بأنه" بأن المصرف يمنح تمويلاً لمواجهة احتياجات طالب التمويل للعمل فية او لاستعمالة بصورة معينة وقد يكون بالمشاركة بالأموال او على سبيل المضاربة او قيام الممول بشراء سلعة او أصول إنتاجية طويلة الأجل لتباع إلى الآمر بالشراء او لتأجيرها إلى طالب التمويل. وهذا التعريف اشتمل على التمويل الخـاص بالاستثمار وعلى وسائل أخرى مثل عقود تمويل إسلامية بغرض استهلاكي إلا انه لم يشتمل على صيغة القرض الحسن. وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن التمويل الإسلامي هـو التمويل الذي يغطي جميع نواحي الحياة الاقتصادية المشروعه بهدف تحقيق مصلحة المجتمع.

ثالثا: أهمية التمويل الإسلامي

تعتبر المصارف الإسلامية مصارف تتقيد بأحكام الشريعة الإسـلامية فـي نـشاطها المصرفي والاستثماري والخدمي و تقديم الخـدمات المـصرفية، وتعمـل كمنظمـة لنظـام المدفوعات في الاقتصاد القومي وكوسطاء ماليين ، وقد رأى البعض أن المصارف الإسلامية

عبارة عن: نظام مالي يعتمد على المشاركة في الإلى مخاطرة وفي الأرباح بدلا من الاعتمــاد على دفع الفوائد، وقد رأى المكاوي (ب2009) أن المصارف الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية تركز في كل معاملاتها على مبدأ المشاركة في الربح والخــسارة مــع شــركائها مــن أصحاب المشروعات وتوزع الإلى مخاطرة على عنصري العمل و رأس المال .

وتتمثل نشاطات المصرف الإسلامي في قبواليه كافة الودائع بدون فوائد، وتدعى هذه الودائع بالودائع الاستثمارية، وتشارك في أرباح استثمارات المــصارف الإســلامية بنــسب توزيع متفق عليها بين المودع والمصرف، وتقبل الودائع تحت الطلب التي لا تــشارك فــي الأرباح، وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى على أساس العمولة، ولا تمنح أي شكل من أشكال القروض بفوائد، إلا في حدود ضيقة تسمى القروض الحسنة التي تمنح دون فوائــد لغايــات اجتماعية إنسانية، لإظهار الدور الأنساني والاجتماعي للبنك.(جبــر، 2006) فــضلا عــن الخدمات المصرفية الأخرى مثل الاعتمادت المستندية وخطابات الضمان.

وهناك ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف في نوعية الإلى مخاطرة التي تواجهه، حيث تعتمد مصادر المصرف الإسلامي المالية على أصحابه وعلى من يــستعد لإلى مخاطرة والمشاركة في أرباح الاستثمارات من قبل المودعين، وكذلك تقوم العلاقة أيضا بينه وبين الأطراف الأخرى بما فيهم المودعين على أساس المشاركة بالإلى مخاطرة والأرباح بناء على شروط محددة مسبقا ومعلنة لكل الأطراف.

ويرى جبر (2006) أن المصارف التجارية تتعامل مع عملائها بشكل مختلف عن ما تتعامل به المصارف الإسلامية مع عملائها، فبينما نجد المصارف الأولى تقوم بــإقراض الأموال بفائدة معينة وتتشدد في تحصيل الديون والفوائد وتقوم بالحجز على المدين في حالــة

تأخره عن الدفع وتحماليه فوائد التأخير وقد تطالب بحبسه وإشهار إفلاسه، في حين أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الإسلام في التسامح فتتحمل إلى مخاطرة مع من تشاركه في الاستثمار وتعتبر نفسها شريكا لا دائنا وتتبع أسلوب التسامح مع عملائها في حالة الإعسار وذلك عملا بقواليه تعالى" وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وان تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون" صدق الاليه العظيم (سورة البقرة،الاية 280).

وفي النظام المصرفي التقليدي تتم التركيز على تعظيم العائد للمسأهمين بينما يتركز اليهدف الأساسي في النظام المصرفي الإسلامي على تعظيم المنافع الحقيقية لأصحاب رؤوس الأموال والمودعين على حد سواء فيقوم النظام الإسلامي على أساس المشاركة وتوزيع إلى مخاطر بين المالك والمدير للمال (العامل).

فإن المودعين في النظام الإسلامي يشاركون أصحاب رؤوس الأموال في توزيع إلى مخاطر والعوائد عن طريق صيغ التمويل المستخدمة سواء أكانت في شكل مضاربة أم مشاركة أم مرابحة أ أم غيرها. (جبر، 2006)

وهناك أهمية كبيرة للتمويل الإسلامي وبخاصةا في ظل الأزمات المالية، حيث تتجه هذه المصارف الإسلامية إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم بشكل كبير في التخفيف من وطأة الأزمات المالية والاقتصادية، حيث تعمل الكثير من المصارف الإسلامية على الاتجاه نحو تمويل المشروعات الأنتاجية والتي تستوعب الكثير من العمالة المحلية؛ وهذا من شانه أن يؤدي إلى تخفيف معدلات البطالة وهذا ما يشير إلى أن المصارف الإسلامية تتجه نحو تحقيق المصلحة العامة وهذا من شانه أن يساعدها في تحقيق أهدافها الرئيسة والفرعية.

رابعا: أنواع التمويل الإسلامي التي تتعامل بها المصارف الإسلامية

يمكن تناول أنواع التمويل الإسلامي للمشروعات والتي تتمثل في الصيغ التمويلية بموجب الفقه الإسلامي :

1. التمويل بعقود المشاركات:

ويتضمن هذا الشكل من أشكال التمويل اشتراك طرفين في مشروع بقصد الربح ويأخذ العديد من الأشكال وهي:

أ- المشاركة الدائمة : وهي من أهم أشكال التمويل الإسلامي للمشروعات الاستثمارية ومن أهم أنواعها شركة العقد، ويعرفها الفقهاء بأنها " عقد بين المتشاركين في الأصل والربح".(الفضيلات، دت)

ب-المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) وغالبا ما يستخدم هذا الشكل في المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات. وهي تقوم على:" تقديم المصرف الإسلامي جزء من التمويل يسهم من خلااليه في رأس مال شركة ما أو مؤسسة تجارية أو عقارية أو صناعية أو خدمية مع شريك أو أكثر على أن يشتركا في العائد المتوقع ربحا أو خسارة حسب الاتفاق مع وعد المصرف الإسلامي بالتنازل عن حقوقه بطريقة بيع أسهمه إلى هؤلاء الشركاء على أن يلتزم الشركاء أيضا بشراء تلك الأسهم والحلول محاليه في الملكية سواء بدفعة واحدة أو بدفعات متعددة حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها"(عربيات ، 2009).

ت–المضاربة : والمضاربة هي عقد على الشراكه في الربح بمال من احد الجانبين وعمل من الجانب الآخر (االيهيتي، 1998)

2. التمويل بعقود البيوع

ومن أهم أشكال التمويل الإسلامي بعقود البيع :

أ- **التمويل بالمرابحة:** وهي أن يطلب الطرف المتمول من الطرف الممول شـراء سلعة من طرف آخر بسعر حال (نقدا)، ويعده أن يشتريها بثمن آجل يربح فيه الطرف الممول مبلغا أو نسبة متفقاً عليها. وهذه الصيغة مع ما يؤخذ عليها من مآخذ إلا أنها تختلف عن الربا اختلافا كليا وجوهريا؛ والاختلاف أن العوضـين في عقد المرابحة نقد وسلعة بينما في الربا العوضان نقد. وإذا اختلف العوضان جاز الأجل والزيادة بينما إذا تشابه العوضان لا تجوز الزيادة ولا الآجل باستثناء القرض الحسن الذي أجيز فيه التأجيل فقط دون الزيادة وذلك للحاجة إليه. وهذه الصيغة تكون أكثر ملاءمة في تمويل المشروعات التجارية أو الخدمية الصغيرة والمتوسطة أو لتوفير المواد الخام للمشروعات الصناعية(عطية،1999).

ب–**التمويل بالسَّلَم:** وهو البيع الذي تتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقـد وتأجيـل تسليم السلعة الموصوفة بدقـة إلـى وقـت محـدد فـي المـستقبل (الـوادي وسمحان،2007). وقد يكون التمويل بهذه الـصيغة أكثـر ملاءمـة لتمويـل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية وغيرها.

ت-**التمويل بالإستصناع** :والاستصناع هو عقد على موصوف في الذمة شرط فيــه العمل وقد تكون هذه الصيغة أكثر ملاءمــة لتمويــل المــشروعات الــصغيرة والمتوسطة العقارية(الاشقر،2001).

3. التمويل بعقد الإجارة:

هي عقد تتم بموجبة تمليك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض(ثمن) معلوم لمدة معلومة، وهذا النوع من أهم أشكال التمويــل الإســلامي وأكثره شيوعا والتي تستخدمها المصارف الإسلامية لتخفيض مخاطر الائتمان وتحقيــق عوائد وتدفقات نقدية في الآجال المتوسطة وطويلة الأجل(الوادي وسمحان،2007).

خامسا: مخاطر التمويل الإسلامي

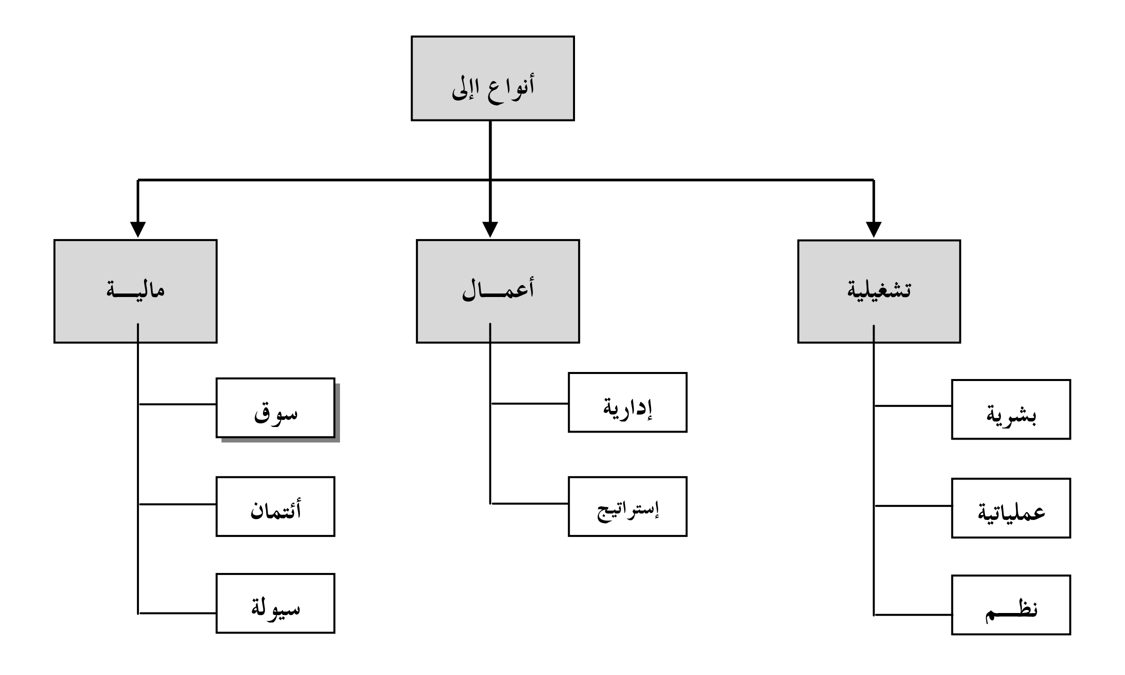
1. مفهوم إلى مخاطر:

إن ما شهدته المؤسسات المالية الكبرى اليوم من أزمات مالية جعإليها تعاني العديد مــن إلى مخاطر مما قلص من عملياتها ونشاطها بشكل كبير، وهذا يخلق العديد من التحديات أمام هذه المؤسسات لإعادة النهوض بعملياتها التمويلية متفادية العديد من إلى مخاطر. وإن مفهوم إلى مخاطر ليس اليه أصل في كلام الفقهاء القدامي الا ان الباحثين في العلــوم المــصرفية الإسلامية يستدلون بقواعد فقهية مشهورة على وجود فكرة العلاقة الطردية بين إلى مخــاطر والعوائد؛ مستمدة من أحاديث نبوية شريفة مثل قواليه علية الصلاة والسلام "الخراج بالضمان" الذي يعالج إلى مخاطر المتضمنة في عقود المعاوضة وهو خطر هلاك المبيع فبل القــبض

فيحدد الشارع أن الربح الذي يمكن أن يتحقق من هذه العملية مرتبط بالــضمان (اي تحمــل تبعات ذلك اليهلاك)، وقاعدة "الغنم بالغرم" ونهى علية الصلاة والسلام عن ربح مالم يضمن ومنع بيوع الغرر الذي يشكل خللا في الصيغة التعاقدية تتولد عنة مخاطرة ولكن إلى مخاطرة بحد ذاتها بمفهومها المالي المتعلق بالظروف المحيطة بالعمليات المترتبة على العقد لا تــؤدي إلى فساد العقد ويمكن القول إن الغرر مختلف عن الخطر بالمفهوم المالي وإن كــان بينهمــا شبة. فالخطر بالمفهوم الفقهي متعلق بالعقد ويشير إلى عدم التــيقن الــذي تولــده العلاقــة التعاقدية، فاذا شاب العقود الإسلامية غموض او عدم وضوح انقلبت إلى عقود خطرة بصرف النظر عن الظروف الخارجية المحيطة بالمتعاقدين فإن هذه لا تدخل مفهوم الخطــر بمعنــاه الفقهي. في حين ان إلى مخاطر بالمفهوم المالي هي تلك القوى المتعلقة بالظروف الخارجية المحيطة بالمتعاقدين والظروف الخاصة بهم والظروف التعاقدية (التشغيلية) التي تؤدي إلــى انحراف المسار بحيث لاتوصل العلاقة التعاقدية إلى االيهدف المتوخى .

تقسم إلى مخاطر التى تتعرض إليها المؤسسه المالية بشكل عام إلى مخاطر رئيسة كما في الشكل رقم (2) وهي إلى مخاطر المالية ومخاطر الأعمال وإلى مخاطر التشغيلية؛ فاإلى مخاطر المالية تتكون من إلى مخاطرة الائتمانية و ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، أمــا النوع الثاني من إلى مخاطر مخاطر الأعمــال فيتكــون مــن مخــاطر الإدارة ومخــاطر الاستراتيجية. أما إلى مخاطر التشغيلية فهي إلى مخاطر المتعلقــة بــالموظفين والعمليــات والنظام.

الشكل رقم (2) أنواع إالى مخاطر الرئيسة في الصناعة المصرفية



المصدر (Akkizidis&Khandelwal.2008)

وبدا هناك تزايد كبير لوظيفة إدارة إالى مخاطر في المؤســسات الماليــة الإســلامية وخاصة في ظل العديد من الأزمات المالية التي تعصف بغالبية المؤسسات المالية التجارية في الآونة الأخيرة، فهناك العديد من مخاطر الائتمان التي من شانها أن تعيق التمويل فــي ظــل الظروف الاقتصادية الحالية وهذا ما دفع مؤسسات التمويل الإسلامي إلى التركيز على إيجاد وسائل تمويل قليلة إالى مخاطر، واليهذا فإن تطوير الخبرة في مجال إدارة إالى مخاطر سيفيد المصارف الإسلامية في عملياتها، كما أنه سيسهم في الوقت نفــسه فــي تقــديم الخــدمات الاستشارية إالى الأزمة لعملائه.

من المعروف أن مخاطر المحفظة المكونه من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون منخفضة بشكل كبير؛ بسبب تنوع تلك المشروعات وصغر حجم التمويل المطلوب مـــن قبإليها مقارنة مع المشروعات الكبيرة، بالإضافة إلى وجود ضمانات لـــديها (لـــدى صـــاحب المشروع) في حين أن المشروعات الكبيرة ضمانها هو نفس المشروع، هـــذا مـــن شـــانه أن يساعد ويعزز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير ويقلل من الإلى مخـــاطر التي يتعرض إليها المصرف.

2. انواع الإلى مخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية :

تواجه المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف مخاطر قد تعمل على إعاقة عملياتها التمويلية بشكل كبير، فعدم قدرة العميل على سداد التزأماته أو التأخر عن السداد لظروف أو لأخرى، من شانه أن يدعو إلى إيجاد آلية معينة لضبط الائتمان في المـــصارف الإســـلامية بطريقة مناسبة تجنبها المزيد من الإلى مخاطر، وبناء على ذلك يمكن تناول بعض الإلى مخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية كما يلي:

أ- الإلى مخاطر الائتمانية Credit Risk:

يمكن تعريف الإلى مخاطر الائتمانية بأنها الإلى مخاطر التي تنشأ عن فشل المـــدين أو الطرف الآخر العميل من تسديد التزأماته المالية ضمن الوقت المحدد والمتفق علية ممـــا قـــد يؤدي إلى مخاطر التعثر. وتزداد احتمالية التعثر كلما تغير التصنيف الائتماني للعميـــل إلـــى الأسوأ (Akkizidis&Khandelwal.2008).

وعرف(خان واحمد، 2003) إلى مخاطر الائتمانية أنها إلى مخاطر التي تنشأ عندما يتوجب على احد أطراف العقد دفع النقود (كما في عقد السَّلَمَ أو الاستصناع) أو تسليم الأصول (كما في المرابحة) قبل أن يتسلم ما يقابإليها من أصول أو نقود؛ التي قد تكون ناتجة عن عوامل خارجية أو متعلقة بالعميل، أما في المضاربة والمشاركة فإن إلى مخاطر الائتمانية تعرف بعدم قيام العميل المشارك للبنك بسداد حصة المصرف من الأرباح في نهاية الفترة المتفق عليها.

(1) مسببات إلى مخاطر الائتمانية

- إلى مخاطر الناتجة عن الخلل في تحديد حدود (التمويل)الائتمان:

يتطلب الأمر في المصرف الإسلامي تحقيق التوازن بين عامل السيولة والربحية فالسيولة تعني قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب أصحاب الحسابات أمواإليهم أو جزءا منهاو تقديم التمويل إلى العملاء الجدد، والربحية تتطلب زيادة الأموال المستثمرة وبذلك يظهر التعارض بين السيولة والربحية؛ بمعنى انه كلما زادت السيولة في المصرف انخفضت الحجم الكلي للائتمان فيه وبالتالي انخفض عائد الاستثمار.

ويمكن الإشارة إلى هذه إلى مخاطر المسببة لإلى مخاطرالناتجه عن الخلل في تحديد الحجم الكلي للائتمان بالنقاط التالية:

أ- مخاطر سعر الفائدة: إن التغيرات في سعر الفائدة تحدث بعض إلى مخاطر على إيرادات المؤسسات المالية الإسلامية، التي تستخدم سعرا مرجعيا مثل LIBOR لتحديد أسعار أدواتها المالية المختلفة(خان واحمد،2003). وهناك دراسة ل

(Chong&Liu,2006) أثبتت إن معدل العائد على الاستثمار في المصارف الإسلامية يتأثر بالتغيرات الناتجة عن تغير سعر الفائدة على الودائع في المصارف التجارية إلا انه لا يحصل العكس، ووجدت الدراسة أيضا أن هناك علاقة طرديه بين عائد الاستثمار في المصارف الإسلامية ومعدل الفوائد على الودائع في المصارف التجارية على المدى الطويل، وإضافة أن معدل العائد على الاستثمار في المصارف الإسلامية إذا كان أقل أو أكثر من معدل الفائدة على الودائع يتغير حتى يصل إلى سعر التوازن على المدى الطويل.

ب-مخاطر السوق: فهي موجودة في السلع والأصول التي تتذبذب أسعارها حسب تغيرات الأسعار في السوق ضمن فترة العقد إن كان ايجارة أو متاجرة بالأصل (إن كان ضمن أصول المصرف أو في البنود خارج الميزانية) محل العقد. وتعتبرمخاطر التضخم من إلى مخاطر السوقية فعند ارتفاع الأسعار تقل القيمة الشرائية النقود، لذا يوصي خبراء الاستثمار بتخفيف مشكلة التضخم بالاستثمار بالعقارات على اعتبار أنها تعكس قيمتها الحقيقية، إلا إن التضخم يمكن أن يسبب إلى مخاطر الائتمانية عند عدم القدرة على تسويق الأصل بسبب ارتفاع الأسعار.

ت-مخاطر الرافعة التشغيلية Operating Leverage Risk: إن الرافعة التشغيلية تقاس بقسمة التكاليف الثابتة على التكاليف المتغيرة؛ فكلما زادت التكاليف الثابتة على المتغيرة زادت إلى مخاطر الائتمانية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على تمويل من المصارف الإسلامية (اليهواري،1996).

ث-مخاطر نوع النشاط الاقتصادي: إذا كان المشروع الممول من قبل المصرف الإسلامي نشاطه الرئيس في إنتاج الحاجات الأساسية للاقتصاد فلن تكون هناك مخاطر عالية نظرا لاستقرار إيراداته، في حين إذا كان المشروع نشاطه الرئيس في إنتاج السلع الكمالية فإنه يتأثر بالتغيرات الطارئة على النشاط الاقتصادي(طايل،2006).

ج- مخاطر قانونية وسياسية: عند عدم تدخل الحكومة بسن قوانين جديدة و مثل (تسعير المواد الخام أو في الاستيراد أو تحديد الأجور أو الحدود القصوى لأسعار البيع أو بالتأميم أو المصادرة)(حماد،2008).

- إلى مخاطر الناتجة عن تأخر أو توقف العميل الممول عن الدفع:

بما أن الدين (كما هو في بعض الأساليب التمويلية الإسلامية مثل المرابحة والسلم والاستصناع) هو كل معاملة كان أحد العوضين فيها حاضرا والأخر في الذمة؛ فإن حضور الذي في الذمة أمر احتمالي قد يحدث وقد لا يحدث، وعدم حدوثه أما بتأخر العميل عن الدفع في الأجل المحدد أو توقفه عن الدفع نهائيا بسبب الإفلاس أو الإعسار، بما يؤدي إلى ضياع مال المموّل بجانب الجهد والتكاليف التي يبذإليها في متابعة العميل، و يؤدي إلى حدوث خلل في قائمة التدفقات النقدية لدى المصرف الإسلامي ولدى المشروع الممول الناتج عن تأخر أو توقف مديني المرابحة أو العمليات التجارية عن الدفع (عيد ، 2008).

في حين أن عدم قيام الشريك بسداد حصة المصرف من الأرباح في نهاية الفترة المتفق عليها كما في المضاربة والمشاركة تسبب حصول مخاطر ائتمانية.

- الإلى مخاطر الناتجة عن سوء توجيه التمويل لأوجه النشاط المناسبة:

يصاحب اتخاذ قرار منح الائتمان الاستثماري في المصارف الإسلامية مخاطر عديدة لأن عائد الاستثمار لا يحدد مسبقا وإنما يتوقف على نوع النشاط وكفاءة العميل (شـــريكا أو مضاربا) والثقة فيه؛ فهناك مخاطر تتمثل في انخفاض ربح الاستثمار في أوجه النشاط، وهناك مخاطر من حدوث تلف أو ضياع للمال لا يد للمضارب أو الشريك فيها، وبالتـــالي يتحمـــل المصرف خسارة هذه الإلى مخاطر وحده طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية حيث إن يد الشريك أو المضارب على مال المصرف يد أمانة، وبالتالي لا يضمن المال إلا إذا حدث منه تعـــد أو تقصير أو مخالفة لشروط العقد، كما أنه قد تحدث مخاطر نتيجة عدم إمكانية إثبات مـــسؤولية الشريك أو المضارب بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد في استخدام الأموال الأمـــر الذي يتطلب أخذ الحيطة والحذر لذلك عند منح الائتمان يتوجب توضـــيح حـــدود مـــسؤولية الشريك أو المضارب بدقة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.(عيد ، 2008).

قد تذهب بعض عمليات التمويل إلى أوجه غير تلك المتفق عليها والمحددة حسب العقد بين صاحب المشروع والمصرف، وهذا ما قد يخلق خطراً كبيراً لعملية التمويل وبالتالي يشكل هذا التصرف مخاطر على المصرف عند تمويل المشروعات، والتي قد تكون بعضها وهمية أو قد تم تضليل المصرف من قبل صاحب المشروع.

2. صور الاحتياط ضد مخاطر التمويل والائتمان

إن قرار منح التمويل أو الائتمان للممول أو المدين يتخذ المصرف وفق ما يــراه مــن تحقيق مصلحته والمحافظة على أموااليه؛ والمحافظة على الأموال لا تعني فقــط المحافظــة المادية وإنما المحافظة الاقتصادية؛ بمعنى تنمية الأموال وزيادتها بما تحققه من أرباح لــذلك فإن السياسة الاستثمارية أو الائتمانية السليمة في المصارف الإسلامية يجب أن تلتــزم بمــا يؤدي إلى المحافظه على الأموال ماديا واقتصاديا خاصة وان عليها التزأما إضافياً لأصحاب الحسابات الاستثمارية باستثمار أموااليهم بطريقة سليمة، الأمر الذي يؤكد ضرورة أن يكــون الدافع وراء منح المصرف الائتمان لعملائه هو تحقيق المحافظة على الأموال ماديا واقتصاديا .

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتبع سياسة متوازنة فــي عمليــات تمويــل صفقاتها يجعإليها أقل مخاطر مما يشجع المصارف الإسلامية على تقديم التمويــل إليهــا، حيث أجرى (1983) Reinganum و (1981) Banz دراسات على تأثير الحجم (Size Effect)؛ فقد كانت نتائج الدراسات أن الشركات الصغيرة إداؤها أفــضل (out performe) من الشركات الكبيرة على المدى الطويل بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى مخــاطر و ارتفــاع تكاليف التعامل(transaction cost) (Reilly&Brown,2006).

ب- مخاطر السيولة Liquidity Risk :

تنشأ مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية عند حدوث عجز عن الوفاء باحتياجــات العملاء الفورية من ودائعهم؛ حيث تواجه المصارف الإسلامية مشكلة عدم توافر أدوات مالية إسلامية ذات سيولة عالية، وتفتقر إلى رعاية المصارف المركزية إليها في أغلب الدول التــي

أتاحت إليها مجال للعمل وذلك لرفض المصارف المركزية تقديم الأمـوال إلـى المـصارف عموما الا بشكل قرض بفائدة.

الا أن المصارف الإسلامية تعاني من سيولة فـائض حيـث إن الأدوات الاسـتثمارية المتاحة لديها لا تستوعب ما لديها من فائض الأموال، لذلك فإن الحاجة باتت ماسة إلى ابتكار أدوات استثمارية جديدة وبتكلفة مناسبة من خلال أطر شرعية تحل الربحية محـل الفائـدة، ويبدو أن مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية منخفضة ، حيث صنفت مؤسـسة «فيـتش للتصنيف العالمية» المصرف الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل للعام الثاني على التوالي BB – للآجل الطويل وB للآجل القصير. واشارت المؤسسة إلى أن المصرف يمتلك سـيولة عالية تمثل نحو ثلث أصواليه نقدا أو على شكل ودائع مصرفية. رغم أنه يعد خامس أكبـر بنك في الأردن من حيث إجمالي الأصول، واليه حصة تسويقية بلغت حوالي 7 في المائة من التمويلات و9 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية.(تقرير المصرف الإسلامي الأردنـي للاستثمار والتمويل،2009)

وهناك أسباب قد تؤدي إلى مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية مستقبلا:

1- هناك قيود شرعية على بيع عقود التمويل (الا بقيمتها الاسمية) والتي تمثل جزءاً كبيـراً من أصول المصارف الإسلامية؛ فلا يتوافر إليها خيار جلب موارد مالية ببيع اصول تقوم على الدين.(خان واحمد،2003)

2- هنالك بطء في تطوير أدوات مالية إسلامية، تمكن المصارف الإسلامية من تعبئة الموارد المالية من الأسواق المالية ضمن فترة زمنية قصيرة نسبيا، وتزداد صعوبة هذه المـشكلة نتيجة إلى عدم وجود سوق مصرفية بين المصارف الإسلامية.

رغم أن التسهيلات المالية من المصارف المركزية عن طريق وظيفتها كمقــرض أخير غير متاحة في الوقت الراهن إلا بفائدة، ومع ذلك لم تواجه المــصارف الإســلامية حتى الأن أية مشكلة في السيولة، وهذا سلاح ذو حدين لأنه بينما أنقذ هذه المصارف من أزمات سيولة فقد أدى إلى عدم تطوير أدوات رسمية لإدارة السيولة.(المصرف الإسلامي للتنمية، 1422 هــ).

ت– مخاطر السوق Marekt Risk:

الإلى مخاطر السوقية هي الإلى مخاطر التي تتسبب بخسائر نتيجة تحرك الأسعار السوقية ومعدلات الفائدة وأسعار العملات وقيم حقوق الملكية. وتنشأ الأنكشافات بسبب التغيــر فــي أسعار الأصول أو السلع الممولة المتفق عليها في العقد. فمن اختلاف أسعار التقــاطع مــابين أسواق العملات العالمية يؤدي ذلك إلى تذبذب أسعارها، وأيضا اختلاف أسعار الفائدة محليــا وعالميا يؤدي إلى اختلاف في أسعار العملات، والمصارف معرضة إلى تلك الإلى مخــاطر نتيجة تغيرات بأسعارالعملات وبخاصة تلك التي إليهــا بهــا مراكــز Positions. وأيــضا الاستثمار بأدوات الملكية تعرضها لإلى مخاطر عند تغير أسعارها السوقية، والتغير في أسعار السلع سلبا والتي تهم المصرف وتؤثر على الأوضاع المالية للبنك بــصوره عكــسية. ومــن الصعوبة قياس مخاطر السوق في محفظة منوعة لتضمنها العديد من الأدوات وصيغ التمويل (Akkizidis&Khandelwal,2008).

ث–الإلى مخاطر التشغيلية Operating Risk:

لا شك أن المصارف بشقيها الإسلامي والتقليدي تواجه مخاطر تشغيلية واحدة إلا أن هناك مخاطر تشغيلية إضافية تنفرد بها المصارف الإسلامية نتيجة لخصوصيتها وتعأماليها بأحكام الشريعة الإسلامية ومن الممكن أن يؤدي الخلل في نظام التشغيل لنقص التدفقات النقدية مقارنة بما هو متوقع أو مستهدف وبذلك يخلق مشكلات لإدارة المصرف، وأولى هذه إلى مخاطر تأتي عندما لا تتوافر للمصرف الإسلامي الكوادر البشرية الكافية المدربة على أعمال المصرفية الإسلامية ويؤدي النقص بها إلى تراكم العمل وتأخير إنجازه وقد يشعر المستثمرون والمودعون بذلك فيضطرون إلى تغيير تعأماليهم مع المصرف ويتجهون إلى مصرف آخر، هذا ما يتطلب من المصارف الإسلامية الأنخراط في تقنيات تقليل إلى مخاطر وتطوير أجهزة الرقابة الداخلية ووضع أنظمة عمل فاعلة واختيار إداريين أكفاء وموظفين مؤهلين مدربين واستخدام تكنولوجيا عالية الكفاءة حتى تتمكن من السيطرة على مخاطر التشغيل (شابرا وخان، 2000).

ج- إلى مخاطر القانونية:

تواجه المصارف الإسلامية هذه إلى مخاطر عند قيامها بتوثيق العقود صيغ التمويل وتنفيذها، وذلك إلى عدم وجود صور معيارية موحدة لعقود صيغ التمويل المتعددة، فقد طورت العقود وفق التعاليم الشرعية واحتياجات المجتمع، فضلا عن عدم توافر النظم القضائية ذات العلاقة بالعقود.(خان وحبيب،2003)

ح- **مخاطر الأعمال Business Risk:**

هي إلى مخاطر التي قد تواجه المصرف الإسلامي الناتجة عن تغيرات في البيئة الخارجية (مثل المنافسة والظروف الاقتصادية السلبية) والتي تعيق قدرة العميل على تحقيق عائد على الاستثمار. وتعتبر مخاطر الأعمال وإلى مخاطر المالية الناجمة عن استخدام الدين (رأس المال المقترض) و الائتمان التجاري (البيع على الحساب)هي إجمالي إلى مخاطر التي تواجه العملاء والمشروعات الصغيرة منها والكبيرة.(Akkizidis&Khandelwal,2008)

3. مخاطر صيغ التمويل الإسلامي:

المتتبع لنشاط المصارف الإسلامية الأردنية يلحظ أنها ركزت على تجنب الاستثمارات ذات إلى مخاطر العالية ، وأثرت الاستثمارات ذات إلى مخاطر المتدنية بالرغم من قلة العائد فيها وليس أدل على ذلك من الإحصائيات المنشورة بهذا الخصوص التي أظهرت أن صيغتي المرابحة والإجارة تمثلأن حوالي(45%) من إجمالي التمويل المقدم من هذه المصرف الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في حين أن الصيغ الأخرى (كالمضاربة ، المشاركة ، السلم، والاستصناع) شكلت فقط نسبة (0.18%) من إجمالي التمويل (تقرير المصرف الإسلامي الأردني،2007).

وهناك ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف في عناصر إلى مخاطرة حيث تتوقف مصادر المصرف الإسلامي المالية على أصحابه وعلى من يستعد لإلى مخاطرة والمشاركة في أرباح الاستثمارات من قبل المودعين وكذلك تقوم العلاقة أيضا بينه وبين الأطراف الأخرى بما فيهم المودعين على أساس المشاركة بالإلى مخاطرة والأرباح بناء على شروط محددة مسبقا ومعلنة لكل الأطراف.

وتمثل الصيغ المصرفية ممارسة مصرفية جديدة وتعامل غيــر مــسبوق تفــردت بــه المصرفية الإسلامية لذلك لا تجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في المصارف التقليدية؛ حيــث أن الإلى مخاطرة في هذه الصيغ نابعه من أن بعضها يقوم على الــدين كالمرابحــة والــسلم والاستصناع، وبعضها الآخر يقوم على الأساس علــى المــشاركة فــي الــربح والخــسارة كالمضاربة والمشاركة لذلك يمكن القول إن الإلى مخاطرة تحيط بهذه الصيغ إحاطة تامة وهي تتفاوت من صيغة إلى أخرى، ومن الصعب الحكم على صيغة ووصفها بأنها أكثر مخــاطرة من غيرها من شكإليها العام بعيداً عن البيئة التعاقدية ولكن يمكن القــول ذلــك علــى وجــه التقريب، وفيما يلي عرض لأهم مخاطر صيغ التمويل التي تواجه المصارف الإسلامية:

أ-مخاطر التمويل بالسَّلَم:

يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضا لإلى مخاطر ذلك انه يرتبط بظروف الزراعة وكما هو معلوم فإن النشاط الزراعي تجابهه أنواع مختلفة من الإلى مخاطر، حيث إن المصرف يواجه عدم القدرة على بيع سلعة السلم نظرا لظروف الــسوق حيــث إن الأسعار قد تنخفض عن معدل السعر الذي تم به الشراء وبالتالي فــإن المــصرف ســيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه بتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد ســلم مواز قبل استلام المسلم فيه (بلعجوز،2009) ويمكن التغلب على هذه المشكلة بإحدى الطرق الآتية:

1. الاستعانة بأهل الخبرة مقابل عمولة محددة وأن يوكل المصرف البائع من التسويق مقابل أجر محدد شريطة أن لا يكون هناك اتفاقا مسبق مربوط مع عقد السلم حتى لا يكــون

هناك جمع عقدين في عقد واحد وحتى لا تفضي العلاقة بين الطرفين إلى تمويل بقرض بفائدة محرمة (السرطاوي،1999).

2. بيع المصرف البضاعة إلى للبائع نفسه بعد تمام الأجل حيث إن بيع المسلم فيه إلى المسلم إليه قبل قبضه منه جائز عند المالكية مع مراعاة أحكام السلم بين رأس المال وبين هذا البديل وأن يجري القبض حالا لئلا يكون من بيع الدين بالدين وأن يكون المسلم فيه فيما يجوز بيعه قبل قبضه وقد حددوا ذلك بان يكون بمثل القيمة أو أقل لئلا يربح المشتري فيما لم يضمن(الأشقر، 2002).

ولسلامة العمل المصرفي يجب أن يتأكد المصرف من تطابق الوصف للسلعة في كلا العقدين وان يكون تاريخ التسليم في وقت واحد أو متقارباً على الأقل وأن تكون الكميات في البيع والشراء متساوية(المكاوي،2009).

إن عقد السلم معرض إلى إلى مخاطر الائتمانية عند تعثر العميل المشتري للسلعة في شرائها حسب السعر المتفق علية، فيتوجب على المصرف الإسلامي تقدير احتمالية تعثر العميل المشتري ومخاطرة الائتمانية و احتمالية الخسارة عن طريق الأساليب والنماذج الكمية للمعلومات مستندة على التاريخ الماضي المرجعي للعميل.

إن دخول المصرف شريكا في عمليات تمويل المشروعات الزراعية يساعد بشكل كبير على توزيع وعدم تحمل الإلى مخاطرة من قبل صاحب المشروع لوحده وهذا يعتبر من العوامل الإليهامة والداعمة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب-مخاطر التمويل بالاستصناع:

تعتبر مخاطر التمويل بالاستصناع أشبه بمخاطر التمويل بالسلم والمرابحة إلا أن المصرف يدخل في اغلب الأحيان منذ البداية في عقد استصناع مواز مع مستصنع آخر لتنفيذ ما طلبه العميل وبذلك يكون المصرف عبارة عن وسيط بين طرفين دون أن تكون هنالك علاقة تجمع بينهما في حين أن المصرف قد لا يدخل منذ البداية في عقد سلم مواز نظراً لاختلاف طبيعة كل عقد.

ويقوم المصرف وعند استلامه للسلعة محل العقد بدفع الثمن كاملا في حين أنه يستلم المبلغ على أقسام عند بيع السلعة استصناعا للعميل ومن هنا فإن الإلى مخاطرة تكون من طرفين. (العلى،2008):

1. من المستصنع الأول: حينما يعجز عن سداد الأقساط المتفق عليها أو نكواليه عن العقد وفي هذه الحالة فإن المصرف سيتحمل تكلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها وربما يتعرض إلى مخاطر السوق العامة أو إلى خسارة عند بيعها إلى عميل آخر.
2. من الصانع: إذا لم تتمكن من تسليم السلعة في الوقت المتفق عليه أو من تسليمها مطلقا وفي هذه الحالة يتعرض المصرف إلى مخاطر عدم السداد.

وهذه الصيغة معرضة لإلى مخاطر الائتمانية في حال تعثر العميل المشتري للسلعة أو للأصل المتفق عليه، فيقدر المصرف احتمالية التعثر والخسارة المتوقعة على أساس معلومات كمية ونوعية عن العميل.

ت- مخاطر المرابحة:

وتنحصر مخاطر المرابحة في نقطتين جوهريتين:

الأولى: النكول عن الوعد فبعد طلب العميل للسلعة ودفعه لمقدم المرابحة يمكن أن يغير رأيه في العملية في الوقت الذي يكون فيه المصرف قد قام بشراء السلعة المطلوبة وعليه سيتحمل المصرف تكلفة التخزين وما قد يصيب السلعة من تلف أو ما يحدث من تغير في الأسعار إلى أن يجد مشتريا آخر اليهذه السلعة.

الثانية: إن عملية البيع في المرابحة تكون على أقساط فإذا ما تأخر العميل أو ماطل في سداد تلك الأقساط فلا يستطيع المصرف أن يزيد عليه أو يفرض غرامات تأخير وفي هذه الحالة يكون المصرف مخيرا بين إمهاليه إن كان معسرا أو اللجوء إلى المحاكم إن كان المدين مماطلا وفي كلا الحالتين يتضرر المصرف وتحدث اليه الخسارة(فياض، 1999).

وإلى مخاطر الائتمانية في هذه الصيغة تأتي من مماطلة العميل في أداء الدين أو التأخير في السداد، الذي لا يترتب علية تعويض المصرف عن الفرص الاستثمارية الضائعة بسبب تلك المماطلة.

ث- مخاطر المضاربة والمشاركة:

والمشاركة هي اشتراك العميل والمصرف في رأس مال اليهما؛ حيث تتم الاتفاق على الأرباح وتوزيع إلى خسائر بنسبة إسهام كل منهما برأس المال. في حين أن المضاربة اشتراك المصرف والعميل، حيث يدفع المصرف رأس المال إلى العميل، ويقوم العميل بالعمل فيه. وتقتسم الأرباح وإلى خسائر حسب الاتفاق بينهما؛ إلا في حالة إثبات أن العميل أهمل في عماليه أو قصر به فإنه يتحمل كافة إلى خسائر(العلى،2008).

تقوم صيغة المضاربة والمشاركة في الأساس على عنصر الثقة وتوافر الأمانــة فـــي عامل المضاربة فإذا لم تكن الثقة متوافرة وكان العامل سيء الأخلاق ولا يحسن التصرف في المال أو لم تكن لديه الخبرة الكافية في إدارة المشروع فإن العملية ســتتحول إلـــى خـــسارة يتحمإليها رب المال وهو المصرف في هذه الحالة.

ولكن قد يحدث العكس من ذلك ويكون العامل أمينا وصادقا وإدارة المشروع بكفـــاءة عالية وخبرة جيدة ومع ذلك فإن مقدار العائد الناتج أقل بكثير مما كـــان متوقعـــا أو تكـــون المحصلة النهائية للمشروع خسارة بسبب تعرض المشروع إلى مخـــاطر الأعمـــال العاديـــة كتقلبات الأسعار مثلا أو تغير أذواق المستهلكين ففي هذه الحالة فإن العامل لا يؤاخذ على ما حدث منه ولكن يؤاخذ إذا لم تصف المضاربة في الوقت المتفق عليه للتصفية ولسوء إدارتـــه للمشروع أو عدم التزامه بشروط المضاربة (الشاهد ، 2005).

والأنكشاف لإلى مخاطر الائتمانية لعقد المضاربة والمشاركة تأتي من مخاطر الأعمال المتمثلة بمدى أداء العميل المضارب أو المشارك ونجاحه في إدارة مشروعة، وتعتبـــر الإلـــى مخاطر الائتمانية في صيغ المضاربة والمـــشاركة الأكبـــر مـــن بـــين الـــصيغ التمويليـــة الأخرى (شابرا،احمد،2003). إلا أن الجزء الأكبر للحيلولة من حدوث هذه الإلى مخاطر بعد دراســـة المعلومـــات النوعيـــة عـــن العميـــل هـــي متابعـــة أعمـــال المـــشروع أولا باول (Akkizidis,Khandelwal,2008).

و الإلى مخاطر التي يتعرض إليها المصرف الإسلامي عند تمويل عميل بطريقة عقـــد المضاربة، وفيما يلي عرض لإلى مخاطر ذات الصلة بالدراسة وهي كالآتي:

1. يعتبر عقد المضاربة عقد استثمار في الأعمال لذلك هو معرض إلى مخاطر تشغيلية وأعمال. ويتأثر هذا العقد بأحداث أوعوامل الخارجية أو داخلية من المصرف التي قد تتسبب بخسارة العمل.
2. الخسارة الرئيسة في عقد المضاربة قد تتسبب بعدم قدرة المصرف على تمويل عقد المضاربة بأموال إضافية، وهذه تسبب في فشل المشروع المضارب، وهذا قد يؤدي إلى ضياع حصة ملكية المصرف من المشروع، وينتج عن ذلك انخفاض سعر الحصة السوقي مقارنة بمبلغ الاستثمار المبدئي أو القيمة الأسمية للمشروع .
3. وتحدث إلى مخاطر الائتمانية مخاطر سيولة في حال تعثر المشروع في جني التدفقات المتوقعة من المشروع.

ح- مخاطر الإجارة:

هو عقد تمويل بطريقة التأجير ينظم بين المصرف والعميل المستأجر، والذي يعطي الحق للعميل المستأجر باستخدام السلعة أو الخدمة لمدة محددة من الزمن.

وتعريض هذه الصيغة إلى العديد من إلى مخاطر مثل إلى مخاطر التشغيلية وإلى مخاطر السوقية وإلى مخاطر السيولة وإلى مخاطر الائتمانية، فقد يفشل العميل المستأجر في تشغيل الأصل المستأجر بشكل كفؤ مما يؤدي إلى فشاليه في دفع الأقساط المترتبة عليه في مواعيدها المحددة مما يعرض المصرف إلى مخاطر ائتمانية، بالإضافة إلى احتمال فشل المستأجر العميل في دفع كامل قيمة الأصل أو ما تبقي علية من قيمة في نهاية العقد. وإلى مخاطر السوقية وتذبذب السعر السوقي بالمقارنة مع السعر المتفق علية قد تكون السبب في إلى مخاطر الائتمانية (المكاوي،2009).

أن ما يميز عمليات التمويل من قبل المصارف الإسلامية للكثير من المشروعات سواء أكانت مشروعات صغيرة أم متوسطة أم كبيرة الحجم هو عنصر الثقة بين صاحب المشروع والمصرف وهذه الثقة هي التي تعمل على إيجاد تفأهم مشترك بين الاثنين بحيث ينتفي عنصر إلى مخاطرة من عمليات التمويل وبذلك يكون المصرف على بينة عما يجري بالأموال التي قدمها إلى صاحب المشروع وبالتالي عدم وجود عناصر أو معلومات مبهمة غامضة في عمليات التمويل وهذا ما ساعد الكثير من المصارف الإسلامية على الدخول في الكثير من الاستثمارات الناجحة وخاصة في ظل الأزمات الاقتصادية الحالية.

والجدول رقم (1) يلخص مفهوم ومخاطر صيغ التمويل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث إلى مخاطر الائتمانية.

الجدول رقم (1)

ملخص إلى مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

صيغة التمويل	مخاطر السلم	الاستصناع	المرابحة	المضاربة	المشاركة	الإجارة
المفهوم	بيع شيء موصوف في الذمة بثمن معجل، أو شراء الثمر ودفع ثمنه للمزارع قبل نضجه.	عقد بيع سلعة موصوفة في الذمة يلتزم البائع بصنعها مقابل ثمن يدفعة المشتري حالاً او مؤجلاً او على اقساط.	بيع السلعة بمثل الثمن الذي اشتريت بة مع زيادة ربح معلوم.	اشتراك العميل بجهد والمصرف في رأس المال.	اشتراك العميل والمصرف في رأس المال.	عقد يعطي الحق للمستأجر باستخدام سلعة او اصل لمدة محددة من الزمن.
إلى مخاطر التى تتعرض إليها	مخاطر ائتمانية وتشغيلية وسيولة ومخاطر الطرف الاخر(المزارع) او المشتري ومخاطر السمعة والأعمال.	مخاطر ائتمانية وتشغيلية وسيولة ومخاطر الطرف الاخر(الصانع)او المشتري ومخاطر السمعة والأعمال.	مخاطر تشغيلية وسوقية وائتمانية	مخاطر تشغيلية وأعمال وسوقية وائتمانية	مخاطر اعمال ومخاطر ائتمان وسيولة وسوقية	مخاطر اعمال ومخاطر تباين سعر الاصل وبخاصة في حالات الأجارة المنتهية بالتمليك، ومخاطر ائتمان ومخاطر تشغلية.

صيغة التمويل	مخاطر السلم	الاستصناع	المرابحة	المضاربة	المشاركة	الإجارة
أسباب حدوث إلى مخاطر الائتمانية	عند تغير سعر السلعة او الثمر عند أو قبل تاريخ التسليم. واذا تم التسليم بنجاح ولم تتم عملية الشراء تحدث هذه إلى مخاطر ايضا.	عند تغير سعر السلعة الموصوفة عند أو قبل تاريخ التسليم. واذا تم التسليم بنجاح ولم تتم عملية الشراء تحدث هذه إلى مخاطر ايضا.	في حال عدم تسديد العميل التزأماته او رفضه لاستلام السلعة(في حال المرابحة غير الملزمه للعميل)، وعند تغير سعر السلعة، او فشل العميل بالسداد.	في حال فشل المشروع المضارب في جني التدفقات المتوقعة منه.	في حال فشل المشروع المشترك في جني التدفقات المتوقعة منه او عدم تزويد المصرف المشروع بالأموال الكافية لتمويل نشاطاتة.	في حال تعثر العميل في دفع الاقساط او دفعات الأيجار، وفي حال تخلية عن الاصل لتغير السعر السوقي او لتغير تكنولوجي .
القطاع الملائم اليهذه الصيغة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع الصناعي والزراعي و التجاري والحرفي	القطاع الصناعي والزراعي و التجاري والحرفي والعقاري	القطاع الصناعي والزراعي و التجاري والحرفي	لبيع الاصل الثابت للقطاع الصناعي والخدمي والعقاري.

المصدر:اعداد الباحثة

خامساً: معايير القرار التمويلي في المصارف الإسلامية (السياسة الائتمانية)

هناك العديد من الأسس إلى الأزمة لقرار منح التمويل في المصارف التجارية والإسلامية، حيث يتعلق ذلك بالبيئة الاستثمارية والظروف الاقتصادية بما فيها ظروف الصناعة التي تشهدها المنطقة التي يتواجد بها المصرف والقوانين والأنظمة فضلا عن الموقع التنافسي في الوسط التجاري و دراسة الأداء التشغيلي و الوضع المالي والتدفقات المالية للمشروع أداء الإدارة. وهذا يعتبر من الأسس الثابتة في عملية تقييم التمويل، وهو من أهم المبادئ الأساسية للتعامل بالصيغ الإسلامية في المصارف الإسلامية:

1. **الأمان:** ويقصد به الاستعلام عن العميل والتعرف على شخصه من خلال التعرف علية و الاستعلام عنة من مصادر متعددة مثل المستندات إلى الأزمة

للتعامل والمطلوب تقديمها من العميل إلى المصرف قبل التعامل معه مثل نسخة عن عقد الشركة أو صورة السجل التجاري، فضلا عن نسخة من الحسابات الختامية المدققة بطريقة قانونية، ويطلب من العميل بيانات عن خبرة وأخلاقيات وسمعة العميل والشركاء المتضامنين وبيانات عن العمليات المنفذة والتي تحت التنفيذ بالإضافة إلى قائمة بأسماء المصارف المتعامل معها بتسهيلات ائتمانية؛ فيمكن الاستعلام عن العميل عن طريق خدمة الاخطار المصرفي المقدمة من المصرف المركزي، حيث يرسل بيانات عن تعاملات العميل مع المصارف الأخرى ومجموع التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها، الحدود القصوى للتمويل التي يسمح للعميل الحصول عليها(طايل،2006).

ويستفسر المصرف عن أهم مصادر الاستعلام أهمية وهو عن ظروف العميل بالسوق ويسمي الوسط التجاري عن طريق الموردين أو عملاء العميل؛ فيستعلم عن جودة البضائع التي يبيعها العميل وعن مدي التزامه في تنفيذ تعهداته من حيث مواعيد التسليم ومدى انتظامه في الوفاء بالتزأماته، بالإضافة إلى الاستعلام عن المصدر الذي يسدد منه العميل التمويل المطلوب من المصرف؛ فهناك مصدران أساسيان لسداد التمويل المطلوب الأول تحويل بعض عناصر الأصول المتداولة إلى نقد والثاني من الأرباح. واختلاف المصادر التي يسدد منها التمويل المطلوب يعود إلى اختلاف طبيعة النشاط المراد تمويياليه؛ فإذا كان التمويل المطلوب لغايات تغذية رأس المال العامل فإنه يستخدم الأموال الناتجة عن دوران أصول رأس المال العامل والمحولة إلى نقدية للوفاء بالالتزام، في حين إذا كانت طبيعة العملية التمويلية لغايات تمويل راس المال الثابت؛ فإن العميل يستخدم للوفاء بقيمة الالتزام من الأرباح المحققة من

العملية، ويستعلم المصرف أيضا عن أسعار السلع والمواد الأولية التي يتعامل بها العميل(المكاوي،2009ب).

ومن الأسس الإيهامة أيضا التي يبنى عليها القرار بمنح التمويل مدى الرضا عن المشروع من الناحيتين الفنية والتجارية، فمن الأهمية بمكان أن يكون المصرف على علم عن طبيعة مباني وآلات وحجم المشروع بالإضافة إلى نوعية العمالة التي يعتمد عليها، وطبيعة وحجم المهام الموكلة إلى العميل صاحب المشروع؛ فكلما زادت المهام المحصورة به بالمشروع زادت إالى مخاطر الائتمانية. ويظن البعض أن المصارف الإسلامية قد تقدم تمويلا فقط لمجرد تقديم العميل ضمانات كافية، إلا أن التمويل في المصارف الإسلامية أو التجارية تتم على أساس الثقة بقدرة العميل على السداد وعلى استخدام أموال المصرف استخدأما طيبا، للوفاء بالتزأماته تجاه المصرف الممول من مصدر معروف. إلا أن دور الضمانات في العملية التمويلية يأتي كإجراء وقائي يؤمن المصرف به نفسه ضد مخاطر المستقبل واحتمالات غير متوقعة في ظل عالم متغير.

والضمانات نوعان الأول ضمانات شخصية والثاني ضمانات عينية؛ فتقبل الضمانات الشخصية من العملاء الذين اليهم مقدرة على سداد التزأماته دون اللجوء إلى القضاء. وتشمل الضمانات الشخصية على توقيعه على إيصال أمانة أو شيك لأمر المصرف بكامل قيمة العملية التمويلية، أو التعهد بإيداع كافة متحصلاته من العملية التمويلية سواء نقدا أو بأوراق تجارية للتحصيل في حساب جارٍ في المصرف، أو بقيام بنك آخر بضمان العميل عن طريق خطاب ضمان أو بتوقيع كفيل أو أكثر من الكفلاء على سند اذني أو كفالة تضامنية حسب شروط الكفالة التي أقرها الشرع الإسلامي(المكاوي،2009أ).

النوع الثاني من الضمانات هي الضمانات العينية ويفضل أن تكون قيمة تلك الضمانات كافية لتغطية قيمة التمويل وعوائده إذا لم يسدد الالتزام في مواعيده المحددة. ويراعي في الضمان المقدم عدم خضوع قيمة الضمان إلى تقلبات طارئة أو شدية في الأسعار، و أن تكون ملكية الضمان للعميل وليس محلاً للنزاع، ومن أشكال الضمانات العينية الرهن العقاري المملوك للعميل و الرهن التجاري والرهن الحيازي لبعض أصول المشروع على أن لا يكون الرهن على البضاعة أو المعدات في حالة المرابحة؛ وذلك لتعرضه مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقبل المصرف إيداع أوراقاً ماليةً مقبولة شرعاً وأوراقاً تجاريةً بعد دراسة المراكز المالية للمدنيين، ويقبل المصرف من العميل تفويض خطي بالتحفظ على مبلغ معين من الوديعة الخاصة بالعميل أو تنازلاً رسميا عن مستحقاته في أمر توريد أو عقد مقاولات لضمان التمويل المطلوب، ويقبل المصرف الاعتمادات المستنديه التصديرية المعززة غير القابلة للنقض(طايل،2006).

2. مدى ملاءمة التمويل الذي يقدمه المصرف الإسلامي لعملائه للاغراض والضوابط الإسلامية والربحية المناسبة والمنفعة العامة:

- الربحية المناسبة: فهدف المصرف يتلخص في الدرجة الأولى بتحقيق مستوى مقبول من الربح وهذا ما يتطلب أن يوظف أمواليه في مشروعات تدر عليه أرباحاً ومبرره في تحقيق الأرباح أن المصرف يتحمل مخاطر مرتفعة في العملية التمويلية(المكاوي،2009أ).
- معيار خدمة المجتمع المحلي: ويقصد بأن تكون الأولوية للمشروعات المحلية والتي تخدم البيئة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود تكافل اجتماعي وذلك يولد إحساسا

لدى أبناء المنطقة بأن إدارة المصرف جزء منهم، وهذا بدوره يعطي المصرف قدرة اكبر على دراسة العمليات والتعرف على العملاء واكتشاف الفرص الاستثمارية وسهولة أكبر بمتابعة العمليات والرقابة عليها(المكاوي،2009أ).

- المشاركة الحقيقية للبنك في التنمية الاقتصادية وإنشاء المشروعات: وهنا تكمن المشكلة في أن معظم مواردها قصيرة الأجل ويجب أن تقوم بإعطاء التمويل طويل الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(عربيات،2009).

والجدول رقم (2) يلخص معايير السلامة في المشروعات الاستثمارية ومعايير التمويل الإسلامي.

تميل المصارف الإسلامية في عمليات التمويل إلى الأدوات قصيرة الأجل ذمم البيوع المؤجلة؛ فقد كانت نسبة هذا النوع من التمويل على سبيل المثال في المصرف العربي الإسلامي 39% تقريبا من إجمالي الموجودات عام 2007 في حين كانت نسبة تمويل المشاركة والمضاربة 1.99% في نفس العام؛ وذلك اعتماداً على نظام للإيداع يتيح للمودع حق السحب وقتما يشاء كما في الودائع الجارية التي تشكل نسبة33% عام 2007 في نفس الوقت التي تمثل فيه حقوق الملكية نسبة 12.5% عام 2007 من إجمالي مصادر الأموال، إلا أن حسابات الاستثمار المطلقة 49.6% عام 2007 مما يتيح فرصة اكبر للاستثمار في المشروعات و النشاطات الاستثمارية طويلة الأجل والذي يعتبر من أهم المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوي الاقتصادي والاجتماعي (تقرير المصرف العربي الإسلامي ،2007).

وفي السنوات الأخيرة فقد ارتفع حجم التمويل الإسلامي بصورة كبيرة حيث أخذت الكثير من المصارف الإسلامية الإسهام في كثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وباتت تشجع على هذه المشروعات وقد بلغت في المصرف العربي الإسلامي 4% في عام 2007 وهذا ما جعل الكثير من المستثمرين يلجؤون إلى هذه المصارف لإيداع أموااليهم فيها والتعامل حيث بلغت حصة الودائع الجارية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الودائع الجارية في المصرف العربي الإسلامي 13.55% عام 2007 (تقرير المصرف العربي الإسلامي ،2007).

الجدول رقم (2)

ملخص لمعايير السلامة في المشروعات الاستثمارية ولمعايير التمويل الإسلامي.

معايير السلامة في مشروعات الاستثمار						
السلامة الاقتصادية والاجتماعية	السلامة القانونية	السلامة الشرعية	السلامة الفنية	السلامة التجارية	السلامة التنظيمية والإدارية	السلامة المالية
– تحسين جودة الحياة المادية والمعنوية – تحسين توزيع الدخل بين الطبقات والمناطق والأجيال – تحسين ميزان المدفوعات – كفاءة استخدام الموارد – الإسهام في التوظيف الكامل واستقرار الأسعار – القيمة المضافة الحقيقية للدخل القومي	– عدم مخالفة القوانين الحالية – الشكل القانوني	– معاملات مالية حلال – سلع وخدمات حلال – سلوك إسلامي	– الموقع – الحجم والطاقة الأنتاجية – التكنولوجيا – الطاقة – القوى العاملة – المناخ – البيئة – المرافق – المواد الخام	– السوق واتجاهاته – الحاجات الأساسية – التميز التنافسي – إستراتيجية التسويق	– طريقة الإدارة – إعداد وتدريب الموظفين – طموح وخبرة الإدارة وتكامل خبراتها – اليهيكل التنظيمي	– هيكل التمويل – السيولة (التدفقات) – درجة إلى مخاطر (تحليل الحساسية) – العائد المالي على الاستثمار
معايير التمويل الإسلامي						

سلامة مركزه المالي	شخصية وخبرة المتعامل	العائد المالي للمشروع الممول	العائد الاقتصادي والاجتماعي	الضوابط الإسلامية	الضمانات
– توازن اليهيكل التمويلي – المديونية – السيولة – التشغيل – الممتلكات	– سمعة مهنية – أخلاقياته وسلوكه الشخصي – أوضاعه الاجتماعية الأسرية – التأهيل والخبرات السابقة – الكفاءة الإدارية – الخبرة في النشاط المطلوب	– معنى الربح – ضوابطه – التدفقات – معاييره	– التوافق مع الأهداف والأولويات الاقتصادية للمجتمع المسلم. – خدمة البيئة المحلية المحيطة	– أوامر – نواهي – مباحات – صيغ – أولويات – مجالات – سلع	– العينية – الشخصية – خصائص المشروع – طبيعة العملية

المصدر: **مركز ابحاث الفقه المعاملات الإسلامية،2009.**

المبحث الثاني: مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التقليدية

ما أفرزته الأزمات المالية المتعددة من عقبات ومشاكل مالية للكثير من المصارف أسهم في مواجهة المصارف التجارية أنواعاً عديدة من الإلى مخاطر وقد تم تصنيف هذه الإلى مخاطر على وجوه عديدة حيث إن المصارف بشكل عام عرضة إلى نوعين رئيسين من الإلى مخاطر، الأول الإلى مخاطر النظامية (Systematic Risks) وهي الإلى مخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغاؤها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية عن طريق إعداد خطط الطوارئ لمواجهتها بالتعامل مع العقود والمشتقات، حيث إنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها المصرف مثل مخاطر السوق والإلى مخاطر الائتمانية والإلى مخاطر التشغيلية ومخاطر الدولة والإلى مخاطر السياسية والقانونية والإلى مخاطر البيئية، أما النوع الثاني فهي الإلى مخاطر غير

النظاميـــة (Non-systematic Risks) أو الإلـــى مخـــاطر الداخليـــة (Business Risks) والمتعلقة بالمصرف نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثـــل ســـوء الإدارة (Miss-management) وسوء الاستثمار والإلى مخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحوكمة الرشيدة (Corporate Governance) والتنويع.(Saundnders&Cornett.2006)

و تتعرض المصارف التجارية على اختلاف أنواعها إلى العديد من الإلـــى مخـــاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فااليهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثـــروة حملـــة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظـــيم الثـــروة: أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والإلى مخاطر التي يتحماليها المـــصرف، نتيجـــة توجيهه إلى موارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة.

والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتضي من إدارة المصرف أن تقـــوم بالاســـتثمار فـــي أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلافاً بـــين تعظـــيم الأرباح وتعظيم الثروة. فلكي يحصل المصرف على ربح عالٍ، يجب عليه أن يتحمل المزيـــد من الإلى مخاطر الناتجة عن ذلك (عبد العال، 1999).

إذن فاإلى مخاطر التي يتعامل معها المصرف هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكـــل قـــرار مـــالي عندما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالـــذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا (جمـــال، 2001) .

ويجب أن نفرق بين الخطر وحالة عدم التأكد، فالخطر يعني الحالات العشوائية والتي يمكن حصرها بعدد مختلف من الحالات الممكنة، أما حالة عدم التأكد فتعني الحالات التي لا يمكن من خلاإليها التعرف على كل الحالات، وبالتالي تتم معالجتها بتحديد احتمالاتها، لذا تتم عادة بإسقاط حالة عدم التأكد بالخطر، وهذا بإدخال الاحتمالات الموضوعية.

اولا: أنواع إلى مخاطر التي تتعرض إليها المصارف التقليدية

هنالك العديد من إلى مخاطر التي تتعرض إليها المصارف وهي تتمثل في:

أ-مخاطر الائتمانCredit Risk:

تشمل إلى مخاطر الائتمانية درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة خسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة والنكول(عدم السداد) ومن أهم العوامل تجنب هذه إلى مخاطر هي عملية تنويع القروض حسب شرائحها وتنويعها قطاعيا وجغرافيا وزمنيا وجود الضمانات وتطبيق المعايير الائتمانية السليمة، وتهدف إدارة هذه إلى مخاطر إلى استخدام المصرف كافة الوسائل لتنمية ورقابة نشاطاته في منح الائتمان ويتكون ذلك المنهج من الإستراتيجية الائتمانية (سياسات وإجراءات منح الائتمان) ومتابعته والرقابه علية ومن ثم تحصيل القروض والسياسات المحاسبية للقروض وإعداد التقارير عنها، وتتم التعامل مع إلى مخاطر الائتمانية بما يشمل الجانب الوقائي لتلافي حدوثها وكذلك الجانب العلاجي الذي يتناول مقابلة الآثار السلبية فيما لو تحققت تلك إلى مخاطر ولعل البدء بالجانب الوقائي هو أهم ما تركز عليه إدارات المصارف باعتباره المدخل الرئيس للحد من إلى مخاطر الائتمانية؛ وتتم ذلك برفع كفاءة العملية الائتمانية بالمصارف التجارية والتزام هذه

المصارف بالضوابط الائتمانية التي تقررها سلطات الرقابة أو المصارف ذاتهـا للحـد مـن مخاطر التركز (السيسى، 2004).

ولعل أبرز منظومة ائتمانية حظيت بقبول عـام لـدى محللـي ومـانحي الائتمـان على مستوي العالم فـي عمليـة مـنح الائتمـان هـي (5C`s of Credit) فـي كتـاب (Saundnders&cornett.2006)، وأطلـق عليهـا (Rose, 2002) (6C`s of Credit)، ومع تعددها إلا أنها مشتقة من المنظومة الأولى.

ب-مخاطر السيولةLiqudity Risk :

تعمل العديد من المصارف على مواجهة الطلب على السيولة الناشـئة عـن رغبـة العملاء في سحب جزء من ودائعهم أو في حصواليهم على القروض ويعمل النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطيات الجزئية حيث يستقطع جزءاً من الودائع المنـسابة للبنـك ويحتفظ به لدى المصرف المركزي كاحتياطي نقدي قانوني.

فعندما يقرض المصرف عميلة فإنه يسجل القرض في البداية كفقرة دائنة ضـمن الودائـع (مقابل كون العميل مدينا) وعندما يبدأ العميل بالسحب فإن على المصرف تدبير السيولة إلـى الأزمة لمواجهته، فإذا كانت أرصدته النقدية (بالصندوق ولدى المصارف) غير كافيـة فـإن أمامه سبيلين: أواليهما الاقتراض بأسعار الفائدة السائدة في السوق، وثانيهما بيع جـزء مـن الاستثمارات. ويستعمل السبيل الثاني إذا كان النقص في السيولة يتسم بالديمومة وينـشأ عـن ازدياد أساسي في الطلب على القروض، ولوجود الكثير من قيود السيولة لا بد للمصرف من ملاحظة سيولته؛ فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين أن السيولة المنخفضة تجبره

على الاقتراض وقد يفعل ذلك في ظروف غير مواتية تتسم بارتفاع أسعار الفائدة في السوق مما يعني ارتفاع مصروفاته وتقليل الدخل الصافي(عبد الاليه والطراد، 2006).

ت- مخاطر معدل الفائدة Interest Rate Risk :

تشير مخاطر معدل الفائدة إلى التغير في صافي دخل فائدة المصرف والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغير الذي يحدث في معدلات الفائدة السوقية، وتظهر هذه إلى مخاطر بشكل واضح في التركيب الإجمالي لمحفظة المصرف وبخاصة مواعيد استحقاق الأصول والخصوم (Saunders&Cornett,2008).

ث-مخاطر التشغيل Oprating Risk:

هناك عدة أسباب تؤدي إلى تغيير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها المصرف؛ فبعض المصارف لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة ووجود بعض الأخطاء في المعالجات للعمليات الائتمانية يقترفها موظفو المصرف. وتشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع وما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشاة وهكذا فإن مخاطر تشغيل المصرف ترتبط بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين لأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها المصرف لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على مدى كفاءة نظام المصرف في الرقابة على أداء تقديم الخدمات المصرفية (Saunders&Cornett,2008).

ج- مخاطر رأس المال أو سداد الالتزأمات(Capital Risk (Solvency:

هناك العديد عن المصارف التجارية تتحمل قدراً كبيراً من إلى مخاطر والتي من الممكن أن يعجز المصرف في الوفاء بالالتزأمات ويفشل من الناحية التشغيلية، فإن فشل المصرف يرجع إلى أن التدفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدين والقروض الجديدة ومبيعات الأصـــول تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها المصرف لمقابلة نفقات التـــشغيل. وسحب الودائع والاستحقاقات الخاصة بالتزأمات الديون يتسبب بعجز في التـــدفقات النقديـــة (Saunders&Cornett,2008).

وتتمثل مخاطر رأس المال في احتمال عدم قدرة المصرف على الوفـــاء بالالتزأمـــات ويعجز المصرف عن الوفاء بالالتزأمات حينما تكون حقوق الملكية سالبة، وتتحـــدد صـــافي حقوق الملكية للبنك بالفرق بين القيمة السوقية لأصوإليها والقيمة السوقية لخصومها(حمـــاد، 2001).

ثانيا: معايير القرار الائتماني في المصارف التجارية(السياسة الائتمانية)

تأتي معايير القرار الائتماني- والتي تعتبر جزءاً رئيساً من عملية التحليل الائتماني- لتساعد قسم منح الائتمان تشخيص مدى أهلية المشروع طالب الائتمان على الحصول علـــى القرض، والتحليل الائتماني لا يعني فقط القيام بالتحليل المالي للبيانات المالية التـــي يقـــدمها المقترض، بل يشتمل على كل المعلومات التي من شأنها التقليل من إلى مخـــاطر الائتمانيـــة وكما جاء ب (Rose,2002) فإن معايير القرار الائتماني هي:

1. **القدرة على الاقتراض** Capacity to Borrow

بعد التأكد من أهلية المقترض القانونية التي تخواليه للحصول على قرض تبدأ عملية التحليل أو الدراسة الائتمانية مبتدئه بدراسة قدرة المقترض على الحصول على قرض المتمثلة بمفهوم الملاءة المالية للمشروع المقترض؛ والمكونة من عدد من العناصر والمتمثلة بما يلي(الشماع،1999):

أ- حجم السيولة الأمثل. ب- مدى الحفاظ على مستوى مقبول من الأرباح.

ت-مدى الكفاءة التي تتمتع بها الإدارة. ث-مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

ج- قوة ونوعية الضمانات.

2.**الشخصية** **C**haracter

ويقصد بها دراسة شخصية وسمعة العميل المقترض، وتلعب قناعات المحلل المالي بشخصية المقترض دوراً كبيراً في هذا المجال؛ من حيث مدى استعداده النفسي لتسديد التزأماته للبنك في حال حصواليه على قرض، بالإضافة إلى سمعة المقترض في رد القرض وفوائده حسب استحقاق أقساطه وكما يقول (Saunders,1999) إن عمر المشروع يعطي صورة مثالية عن سمعة ومدى التزامها بسداد قروضها وفوائدها.

وتدرس رغبة المقترض في السداد أثناء الأزمات الاقتصادية، وهذه الرغبة قد تعتمد التنشئة الاجتماعية اليه والأخلاق التي تتمتع بها من الأمانة والاستقامة والعدل(الخولي،2001)؛ فيمكن الاستفسار عنة من المصارف عن طريق خدمة الاخطار المصرفي المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى الاستفسار عنه من الموردين الذين

يتعاملون معه والسجل التاريخي المصرفي اليه بما فيه من قيمة الرصيد وحركـــات الإيـــداع والـــــــــــــــــسحب، ومراجعـــــــــــــــــة النـــــــــــــــــشرات التي تصدرها غرف التجارة والتأكد من وجود اسمه فيهـــا، والتحقـــق مـــن مـــدى وجـــود غرأمات أو حجوزات على ممتلكاته (السيسي،2009).

3.المركز المالي Capital Status

إن الأساس الذي يستند إليه المصرف التقليدي في دراسته الائتمانية هو المركز المالي؛ إذ تدرس القوائم المالية للعميل المتمثلة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل إلى أقرب ســـنتين للتأكد من مدى سلامتها ودقتها. وتفحص القوائم المالية لاستكشاف مدى قدرة المقتـــرض على توليد الأرباح أو الدخل المستقبلي ومدى كفايتها في تسديد القرض المطلوب وفوائده (ابوقحف:2000).

4.الضمانات Collateral:

ويظهر دور الضمانات في حال عجز المقترض عن السداد، ولا تعتبـــر الـــضمانات عملية دفع فورية بتاريخ وضعة كضمان؛ وبذلك قد تقبل المصارف الضمانات دون ان تمعن فيها ودون أن تحتاط إلى إلى مخاطر التي قد تحيط بتلك الضمانات؛ التي قد تصبح واجبـــة التسييل لسداد قيمة القرض لو عجز المقترض عن السداد.

وكما يقول (الخولى،2001) إن الضمانات لا تعد المصدر الرئيس لـــدرء مخـــاطر الائتمان وتعد ضمانات تكميلية استكمالا لعنصر الثقة المتوافر أصلا، إلا انه يمكـــن عـــدها مصدرا رئيسا لدرء مخاطر الائتمان في حال كونها ودائع مقيدة لتغطية قرض محدد.

ومع وجود أهمية للضمانات في منح القرض، إلا أن هناك قروضاً تمنحها المصارف في حالات قليلة إلى عملائها الكبار دون ضمانات كونهم معروفين لديها بقوة مراكزهم المالية وجديتهم في سداد التزأماتهم.

وتعد العوامل الآتية من الأمور الواجب مراعاتها عند قبول الضمان:

أ- قابل لتسيل (Koch&Macdonald,2003)

ب-التقدير:أي تقدير قيمة الضمانة بشكل شمولي من قبل لجنة ذات خبـرة فـي تقـدير الضمان.(عقل،2000)

ت-استقرار قيمة الضمان وان لا يكون معرضاً إلى الأنخفاض في قيمته بـشكل كبيـر باختلاف مراحل الدورة الاقتصادية(Koch&Macdonald,2003).

وتقبل المصارف التجارية ضمانات متعددة منها الضمانات النقديـة والأوراق الماليـة والضمانات الشخصية والبضاعة والعقارية والحسابات المدينة فضلا عن شـركة ضـمان القروض.

5.المناخ العام والظروف المحيطةConditions

وهو ما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلى سـواء بـالظروف الاقتـصادية والماليـة والاجتماعية المحيطة بالاقتصاد بشكل عام أو الظروف الخاصة بقطاع المشروع مثل الظروف الأنتاجية أو التسويقية المتفاوتة داخل القطاع، وقد يواجه المصرف صعوبات في تقدير إلـى مخاطر التي يتعرض إليها المشروع مثل تغيرات أذواق وعادات المستهلكين وتنوع الأسـواق والظروف الصناعية والتكنولوجية التي تؤثر على المشروع (الخولى،2000).

ثالثا: الفرق بين معايير التمويل في المصارف الإسلامية والمصارف التجارية

لا شك أن هناك فروقا جوهرية تميز التمويل الإسلامي الاستثماري عن التمويل التقليدي لا سيما لما تتميز به التمويل الإسلامي من خصائص لا تتوافر في التمويل التقليدي ونبدأ بذكر أوجه التشابه بينهما:

أ-حشد الموارد لاعادة توظيفها بفعالية أكبر لخدمة مصلحة المصرف والمتعاملين معة (سفر،2004).

ب- تقديم الخدمات المصرفية بعمولة.

وهنا تعمل الباحثة على إظهار الفروق بين معايير التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي بالشكل الآتي:

أ- استبعاد التعامل بالفائدة وهي من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتهدف المصارف الإسلامية إلى تمويل المشروعات التي تعود على المجتمع فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته(فرحان،2003).

ب-التزام المصارف الإسلامية باحكام الشريعة الإسلامية وخضوع معاملاتها إلى الرقابة الشرعية وهذا غير وارد بالمصارف التقليدية .

ت-أهم مصادر أموال المصارف الإسلامية تتمثل بالحسابات الاستثمارية بنسبة أرباح بينما يقابل ذلك في المصارف التقليدية الودائع بفائدة.

ث-أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية المرابحة والمضاربة والاستصناع والسلم والمشاركة بالربح بينما يقابل ذلك في المصارف التقليدية القروض بفائدة.

ج- توجيه المال نحو الأنفاق الشرعي : لا شك أن هذه الخصيصة إليها الكثيــر مــن الأبعاد فيجب أن تكون عمليات التمويل مشروعة لأن التمويل غير المشروع تكون فيه نسبة إلى مخاطرة عالية هذا من جهة ومن جهة ثانية يكون في غير صــالح المجتمع.(فرحان،2003)

ح- اذا تعسر المدين في المصارف الإسلامية يعطى مهلة اذا ثبت باليقين تطبيقا لقولة عز وجل(وان كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وإن تصدقوا خير لكــم ان كنــتم تعلمون) " صدق الاليه العظيم (سورة البقرة،الاية 280). أما اذا تبين أنه موســر ويماطل فتوقع عليه العقوبات التي يقدرها أهل الخبرة ، بينمــا فــي المــصارف التقليدية تفرض على المدين فوائــد تــأخير بــصرف النظــر عنــه معــسرا او مماطلا.(الرفاعي،2004)

خ- طبيعة التمويل: تتم التمويل الإسلامي عن طريق النقد أو عن طريق الأصول بينما في التمويل التقليدي يكون التمويل عن طريق النقد فقط باستثناء التمويل عن طريق التأجير (السرطاوي، 1999).

ومع أن هناك اعتقاداً سائداً بان المصارف الإسلامية أكثر أماناً من المصارف التجارية؛ وذلك إلى عدم اعتمادها على معدل الفائدة وتنوع أساليب التمويل المستخدمة.

إلا أن هذه العبارة لا تعتبر دقيقة أو بالكامل صحيحة، لأن المصارف الإسلامية تتأثر بتذبذبات أسعار الفائدة كما أشير سابقا غير مباشر على صيغ تمويإليها مثل التــأجير والبيــع الآجل وتتسبب في مخاطر رفع السعر Mark up، والصيغ التمويلية على اختلاف انواعها الا

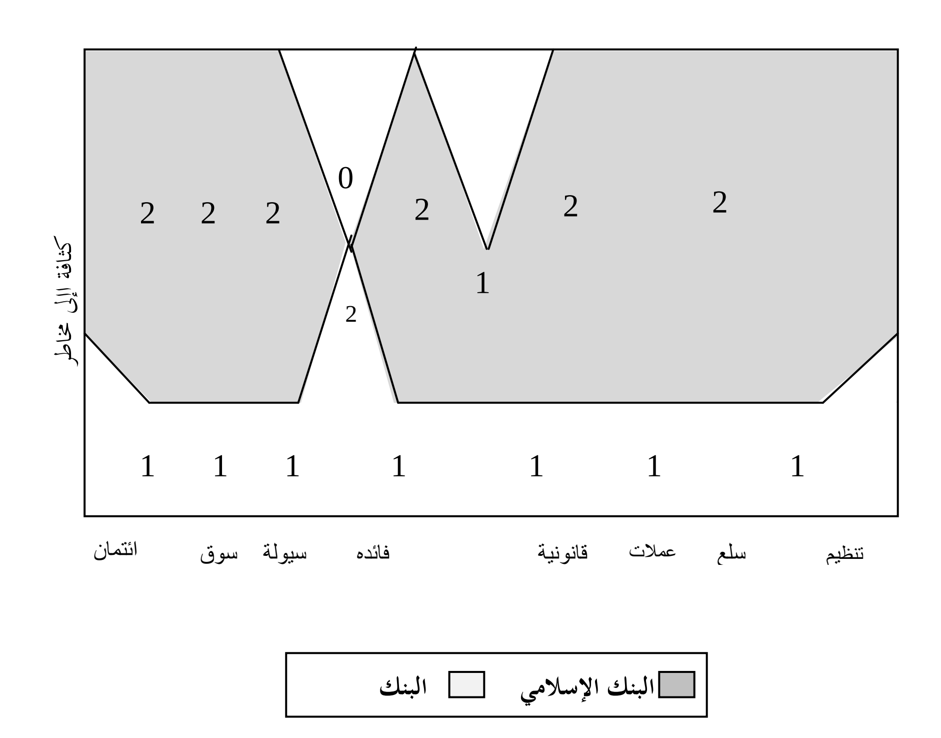
تحمل مخاطر اكبر من القروض وبخاصة تلك المتعلقة بنتائج أعمال صيغ التمويل كالمشاركة بأنواعها والمضاربة.

فضلا عن اعتماد المصارف الإسلامية على التمويل بالملكية أكثر من اعتمادها على التمويل بالدين مما يعرضها إلى الإلى مخاطر أكثر؛ وقد وجد كل من Sundaraiajan & Errico (2002) أن الإلى مخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية غير محدودة بسبب طبيعة الأنشطة التمويلية التي تمارسها؛ فهناك عقود تشارك بالأرباح والإلى خسائر وهناك عقود بيوع ومن خلال الشريعة الإسلامية يمكن إيجاد عدد كبير من العقود ، فعقود المشاركة بالأرباح والإلى خسائر تزيد من الإلى مخاطر كما انه من الصعب مراقبتها Control. لذا قد لا توجد جرس إنذار أو أداة لتنبيه legal caveat المصرف من خطر قادم عند مراقبة العميل وعلى وجه الخصوص المضارب، و ندرة أدوات التحوط وعدم تطور الأسواق النقدية مابين المصارف الإسلامية ووجود قيود من الشريعة الإسلامية على الأوراق المالية الحكومية بسبب سعر الفائدة.

وجود صعوبة لدى المصارف الإسلامية في إدارة السيولة في حال غياب السوق النقدي قصيرة الأجل المتوافقة مع المصارف الإسلامية تضيف صعوبات ومخاطر إضافية عليها؛ مما يضطر المصرف إلى الاحتفاظ بمبالغ كبيرة لمواجهة السحوبات ووضع قيود على البيع الآجل، وعدم وجود الملجأ الأخير للإقراض(لتوفير السيولة).

الشكل رقم(3)

مقارنة درجات كثافة إلى مخاطر ما بين التمويل الإسلامي والتمويل التجاري.



المصدر (Akkizidis&Khandelwal,2008)

يقارن الشكل رقم(3) مقارنة سريعة مابين درجات كثافة إلى مخاطر في التمويل الإسلامي والتمويل التجاري حيث يتعرض التمويل الإسلامي عند تمويل التجارة إلى مخاطر أكبر عند تقلب أسعار السلع مما قد يؤدي إلى مخاطر السيولة فعلى سبيل المثال ان زيادة أسعار سلعه ما متفق عليها مع العميل المشتري يتحمل المصرف مقدار الزيادة.

لذا تتفرد المصارف الإسلامية ببعض الإلى مخاطر عن المصارف التجارية بما يلي:

1. الإلى مخاطر بسبب طبيعة التمويل الإسلامي فيما يتعلق بمشكلة السيولة وعلاقتها بمخاطر السوق.
2. تحول الإلى مخاطر الائتمانية إلى مخاطر سوقية وتحول الإلى مخاطر السوقية إلى ائتمانية أثناء المراحل المختلفة للعقد. ربط مابين الإلى مخاطر الائتمانية و السوقية، ارتفاع الإلى مخاطر السوقية من امتلاك الأصول غير المالية، طرق معالجة التعثر(Akkizidis&Khandelwal,2008).

لذا يحتاج المصرف الإسلامي إلى البحث بشكل أدق من المصارف التجارية عن فرص مربحة للاستثمار من باب الحيطة والحذر خوفا من تعثر المشروع، ولا توجد هيئة عالمية لإرساء معايير لتنظيم التقارير والقوائم المالية الخاصة بالتمويل الإسلامي باستثناء AAOIFI (The Accounting & Auditing Organisation for Islamic Finance Institutions)، وهى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تهدف إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات المصرفية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وإعداد وضبط المعايير المحاسبية والمراجعة اليهذه المؤسسات، وإصدارها وتفسيرها ومراجعتها وتعديإليها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية (العلي،2008).

وهناك كثير من الضوابط والمعايير التي تحكم عملية التمويل الإسلامي وهي المعايير الشرعية(الحكيم ، 2003) والتي تتمثل في عدم التعامل بالفائدة وكذلك تمويل المشروعات المباحة شرعا فلا يجوز التمويل لمشروعات محرمة شرعا، أما فيما يتعلق بالمعايير الفنية فلا بد من أخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل وبخاصة التمويل الاستثماري وأهم هذه المعايير معايير السلامة المالية والتي تعتمد على: قدرة العميل المالية وقوة مركزه المالي والتعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية ومراجعة الوثائق والمستندات الثبوتية، وأخيرا هناك معايير إدارية تكمن في معايير متعلقة بشخص طالب التمويل وتشمل تقييم صاحب المشروع الصغير من حيث الالتزام الديني والخلق والأمانة والقوة والكفاءة والخبرة.(المكاوي، 2009أ).

وهناك معيار دراسة الجدوى الاقتصادية والتي تشمل عناصر النفقات والإيراد في المشروع والفترة الزمنية لاستعادة المبالغ المستثمرة، ولا شك أن عملية التمويل الإسلامي تخضع كذلك إلى معايير الإشراف والمتابعة إذ إن مانح التمويل وبخاصة التمويل الاستثماري يجب ألا يقتصر دوره على منح التمويل بل يجب متابعة النشاط وتقييمه ورفده بالمعلومات إلى الأزمة وذلك لأن التمويل الإسلامي بطبيعته إنما يكون تمويلاً لمشروعات تمتزج فيها عناصر الأنتاج ومن ثم لزم المتابعة من أجل ضمان نجاح هذه المشروعات وتحقيق التنمية. وكذلك هناك معايير الضمانات المالية والتي أصبحت تركز عليها المصارف الإسلامية حيث إن صيغ التمويل الإسلامي لا تتطلب ضماناً على الربح أو الخسارة وإنما الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منه والجدول رقم (3) يلخص تلك الفروق.

الجدول رقم (3)

مقارنة معايير القرار الائتماني بين المصارف الإسلامية والتقليدية

طبيعة المعلومات المطلوبة		
مستخدم/ مصدر المعلومات	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
المسأهمون	البيانات المحاسبية، السياسات الإدارية إاليهامة، القرارات المصيرية	البيانات المحاسبية، السياسات الإدارية إاليهامة، القرارات المصيرية، نشاط المشروع، تفاصيل عن مصادر الدخل والاستثمار، تفاصيل عن الزكاة.
العميل	الجدارة الائتمانية، التصنيف، الوضع المالي.	الجدارة الائتمانية، التصنيف، الوضع المالي، القدرة على إدارة المشروع، بعض البيانات الشخصية.
المشروع المالي	التقارير المكتوبة قبل الموافقة على التمويل.	التقارير المكتوبة قبل الموافقة على التمويل.وأثناء حياة التمويل، والتدفقات النقدية المنتظمة،قائمة الدخل،كل ما يؤثر على للمشروع، الميزانية وقائمة الدخل التقديرية عند إتمام عملية التمويل أو المشاركة بالمشروع.
المصرف المركزي	تقارير عن وضع العميل	تقارير عن وضع العميل، تقارير خاصة بالمصارف الإسلامية.
الشريعة الإسلامية	لا توجد	معلومات مساندة عن الصناعة، تفاصيل عن الأخلاقيات وتعاليم الشريعة إليها علاقة بالأعمال (المشروع).
آخرون مصارف/مؤسسات	معلومات مساندة عن الصناعة، بعض التفاصيل عن سير الأعمال.	تفاصيل المشروع، تفاصيل عن العميل، تفاصيل عن سير الأعمال، تفاصيل عن طرق التمويل التي يستخدمها العميل، كيفية معالجة التعثرات.

المصدر (Akkizidis&Khandelwal,2008) .

المبحث الثالث تقييم مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اولاً: متطلبات رأس المال بموجب لجنة بازل II إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لتحسين قدرة تنبؤ نماذج مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة يمكن الاستعانة بمتطلبات رأس المال بموجب لجنة بازل عند اتباع أسلوب أساس التصنيف الداخلي(Advance Internal Rating Based (A-IRB. ولا تتطلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة صاحبة التصنيف المرتفع متطلبات رأس المال مرتفعة. وحسب معايير لجنة بازل فقد صنفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بناء على مقدار مبيعاتها التي حددتها بأقل من 50 مليون يورو ومدى انكشاف بحدود مليون يورو. إلا أن المعايير تتطلب من المصارف أن تدير ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة على أساس تجميعي (pooled) لنظر إليهم كعملاء تجزئة وتطبيق معادلة التجزئة لحساب متطلبات رأس المال(Bofondi and Lotti,2006) .مفهوم إدارة ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أساس تجميعي لم يفسر بشكل واضح حسب المعايير وكانت مصدرا للقلق بالنسبة لبعض المصارف ولكن الحافز الرئيس للجنة بازل هو أن العديد من المصارف سوف تتخلى عن الأشكال القديمة لإدارة العلاقات الائتمانية مع المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: مفهوم المشروع الصغير والمتوسط

إن اختيار مفهوم محدد ودقيق إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد أمـراً صـعبا نسبيا، وذلك لتعدد المعايير التي يمكن التميز على أساسها للمشروعات؛ فهناك مجموعة مـن المعايير التي على أساسها يمكن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي:

1. معيار العمالة: فقد عرف المشروع الصغير حسب قوانين الاتحـاد الأوروبـي كـل مشروع يعمل به ما دون (50) عاملاً والمـشروعات المتوسـطة مـا دون (250) عاملاً(سبنسرهل،جاهلن،1998). بينما في الأردن وحسب تصنيف دائرة الإحصاءات العامة إن المشروع الصغير هو المشروع المكون مـن (1–4)عمـال والمـشروع المتوسط (5–19)عاملاً.
2. وحسب معيار رأس المال: يعتبر هذا المعيار احد المعايير الشائعة في تحديد حجـم المشروع لأنه يمثل عنصرا هأما في تحديد الطاقة الأنتاجية للمشروع، وفـي الأردن يعتبر المشروع صغيرا إذا كان رأس ماليه أقل مـن 35ألـف دولار، وأقـل مـن 140الف دولار رأس مال المشروع المتوسط (السعدي،1998).
3. معيار حجم المبيعات:ويعتبر هذا المعيار من أصدق المعايير في تصنيف المشروعات ويستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث يعتبر كل مشروع مبيعاتـه أقل من مليون دولار سنويا مشروعاً صغيراً (لبيب،2002).
4. معيار كمية وقيمة الأنتاج: وتبرز أهمية هذا المعيار عند التميز بـين المـشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث كمية وقيمة إنتاج المشروع؛ لارتباط الكمية والقيمـة بحجم السوق الذي يمتص المنتجات ومستوى دخل المستهلك. فكلما كان المـشروع

صغيرا اتصفت سوقه بصغر حجمه وبانخفاض مستوى ودخول المستهلكين (محمد،1998).

5. معيار الإدارة والتنظيم: يعتبر مستوي التنظيم في المشروع الصغير من قبل صاحب المشروع أو مالكه والذي يتولى مهام إدارته من حيث الأنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية (محمد، 1998).

ثالثا:أهمية التمويل إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف الإسلامية

يشكل أسلوب التمويل الإسلامي من قبل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية البديل الأنسب والأجدى لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تسهم هذه المشروعات في التخفيف من حدة الفقر والبطالة وهذا ما يتفق مع سياسة النظام الاقتصادي الإسلامي والذي بدوره يخلق تكاملاً في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تكون مخاطره منخفضة لأن العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تركز على الأنتاج وكل مشروع يتبنى الأنتاج تكاد معدلات إالى مخاطرة فيه تكون معدومة (عبادة ، 2002)، باستثناء المشروعات الزراعية لمحدودية مدة صلاحية منتجاتها واعتماد بعضها على الأمطار الموسمية.

إن نظام التمويل الإسلامي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن المجتمع الإسلامي من تسخير مجموعة قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فأكثرهم من

الفقراء وبهذا الإجراء يخرجهم من دائرة الفقر ويسهم في تقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الأنتاج والتشغيل وتوزيع الدخل (شابرا، 1996).

إن ما يمتاز به النظام الإسلامي في عملية التمويل من الارتكاز على أساس المشاركة في الغنم والغرم بدلا من الفائدة والذي بدوره يخدم النظام الاقتصادي ويؤثر فيه تأثيراً ايجابيا كما يسهم في تخصيص الموارد ويحقق قدرا من العدالة في توزيع الدخل والثروة، وبخاصة عند توافر الكفاءة والخبرة لدى صاحب العمل.

إن التمويل على أساس مشاركة المصارف الإسلامية في الربح والخسارة من شانه أن يقلل إلى درجة كبيرة من مخاطر صاحب المشروع الصغير والمتوسط حيث ينقذه من عبء الفائدة وتراكم الديون مقابل استعداده لدفع معدل أعلى العوائد في حال حقق أرباحاً وعدم تحمل أي تكاليف أو فوائد للبنك في حال حصول خسائر (والغنم بالغرم).

رابعا: الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التى تعرقل نموها وتطورها. ومن أهم الصعوبات التي تواجه تلك المشروعات:

1. **ضعف المهارات الإدارية:** متمثلة بنقص الخبرة والكفاءة الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ كونهم هم من يتولون إدارة مشروعاتهم، ونتيجة نقص الكفاءة الإدارية وسوء اختيار نوع الصناعة المناسب للوضع الاقتصادي بالإضافة إلى سوء اختيار الآلات والمعدات المناسبة للصناعة وعدم قدرة صاحب

المشروع على متابعة التطورات التكنولوجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل المشروع وتعثره (العطية،2002).

2. **الصعوبات التسويقية:** وتنتج الصعوبات التسويقية عن ضيق السوق المحلى بالإضافة إلى وجود منافسين ينتجون سلعا مشابهه، وفى غياب ضبط الجودة لتلك المنتجات تزداد مشكلة التسويق المتمثل في ضعف الطلب عليها (Royal Scientific Socity(RSS)1998).

بالإضافة إلى نقص الحملات الدعائية والترويجية الأمر الذي قد يؤدي إلى فشل تسويق منتجات المشروعات مما يؤدي بالنهاية إلى فشإليها وخروجها من السوق.

3. **عدم التقيد بالدفاتر المحاسبية القانونية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تسهل عملية مسك الدفاتر المحاسبية على أصحاب المشروعات معرفة وضعه المالي الحقيقي والتخطيط للوصول إلى اليهدف المنشود. وتزود المدير المالي والموظفين بمعلومات مالية تكشف عن الأنحرافات عن ما مخطط اليه والتي قد تنبهم بشكل مبكر إلى احتمالية التعثر أو الفشل، وإلى زيادة الثقة بالمشروع الذي تتمتع بوضوح وشفافية مالية (بشارات،2006).

4. **الصعوبات المتعلقة بالمواد الأولية:** تعتمد بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما بعض المشروعات الكبيرة على استيراد المواد الأولية من الخارج في الأردن (بشارات،2006)؛ فعملية الاستيراد تتعرض إلى مخاطر تغير أسعار الصرف مما يؤثر على أسعار وتكلفة الاستيراد وبالتالي تتأثر أرباح هذه المشروعات لارتفاع التكاليف عليها.

5. **المعوقات المتعلقة بالتشريعات والقوانين والإجراءات الحكومية** : إن عدم منح التراخيص الإعفاءات الجمركية والضريبية والبيروقراطية في الإجراءات الحكومية في معاملات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، كإليها تؤثر على تقدم وتطور تلك المشروعات (السعدي،1998).

المبحث الرابع: نماذج قياس وتقييم مخاطر الائتمان

تعد تطبيقات ومحددات المناهج المستخدمة في نماذج قياس مخاطر الائتمان قضية ذات أهمية بالغة، وعلى محلل مخاطر الائتمان أخذها بعين الاعتبار. حيث تعدد طرق وأساليب تطوير نماذج مخاطر الائتمان والتي قد تصلح لصيغ التمويل الإسلامي. وأخرى قد تحمل معها من عيوب فيتعذر على المحلل قبوإليها. وفيما يلي عرض لأهم تلك النماذج:

اولا: الطرق النوعية – أنظمة الخبراء Expert Systems

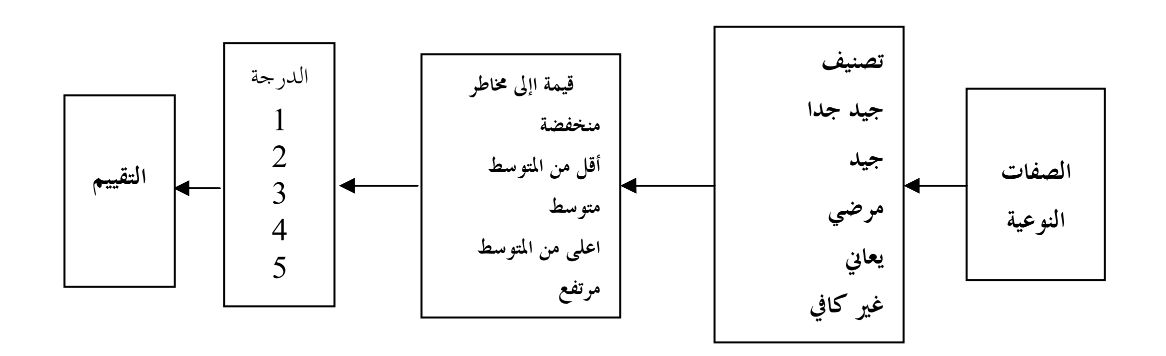
حيث تعتمد المصارف بشكل عام في تقييم الجدارة الائتمانية للعميل الممول بطريقة نوعية، ويكون الحكم الشخصي للخبير وبناء على انطباعه (ضابط الائتمان أو المحلل) يقيم العميل بناء على ثروته وسلوكه وصفات أخرى مثل(المستوى التعليمي اليه وصفاته وظروف عائلته وخبرته) بالإضافة إلى الظروف السوقية التي قد تؤثر على نتائج العملية الائتمانية ضمن الخطوات التالية (Akkizidis&Khandelwal,2008):

1. يصنف الخبير العميل بناء على تعريف أولي لصفات جدارته الائتمانية مع بعض العوامل الأخرى التي قد تؤثر على سلوك العميل المستقبلي.

2. ربط التصنيف الذي عرف بأسلوب نوعي والمحدد من قبل الخبير برتب مثل جيد جدا أو جيد.
3. بعد تصنيف العميل يحدد مستوى إلى مخاطر التي يحمإليها مثل مخاطر منخفضة أو أقل من المتوسط أو متوسط اومرتفع.
4. وتمثل مجموع درجات العملاء التي حصلوا عليها، إجمالي مخاطر المحفظة.

ويلخص الشكل رقم (4) نظام الخبير لتقييم مخاطر الائتمان.

الشكل رقم(4): ملخص لنظام الخبير لتقييم مخاطر الائتمان.



المصدر (Akkizidis&Khandelwal,2008).

ويلاحظ من خلال الشكل الملخص لنظام الخبير انه يعتمد على الصفات النوعية وانطباعات الخبير عن السلوك المتوقع من العميل بناء على بعض الظروف التي قد تؤثر على قدرته على الوفاء بالتزأماته المستقبلية. إلا انه ومع اختلاف طبيعة العقود سوف يتباين مدى ملاءمة هذا النظام لتقييم إلى مخاطر الائتمانية؛ فعقد المرابحة على سبيل المثال قد يواجه تحديات في كيفية تعريف الصفات التي تقيّم مدى التزام العميل أو المشتري بالسداد في الوقت

المحدد. وفي عقد الإجارة وهو عقد تمويل أصول مؤجرة فيجب على المصرف الإسلامي تحديد قواعد وصفات لسلوك العميل المستأجر المستقبلي والتي قد تعرض المصرف إلى مخاطر الائتمان، مثل احتمالية التخلي المبكر عن الأصل قبل دفع الإيجار لظروف (سوقية اوتشغيلية أو أعمال). وفي المشاركة أو المضاربة قد يحتاج المصرف إلى تعريف تلك الصفات النوعية التي تجعل العقد خالياً من مخاطر الائتمان بشكل أكثر تعقيدا من العقود الأخرى؛ فتوقع التعثر بأداء التدفقات النقدية المستقبلي يعود إلى نتائج وأرباح المشروع (بلعجوز،2009) .

وتبرز هنا حاجة المصرف إلى وجود ضمانات تضمن العميل غير الاصول أو سلع موضوع العقد.

ثانيا: الطرق الكمية

إن استخدام الطرق الكمية لتقييم مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية تعتمد على النماذج الإحصائية الكمية. وهناك نوعان رئيسان من البيانات التي يمكن للبنك استخدامها لتقييم مخاطر الائتمان(Akkizidis&Khandelwal,2008):

1. البيانات التاريخية والحالية عن سلوك العميل المالي (من الممولين (المقرضين) والشركاء).
2. البيانات التي توضح وتعرف الإلى خسائر المصاحبة لإلى مخاطر.

إلا أن النماذج المصممة بناء على الطرق الكمية يجب أن تتصف بعدد من الصفات لتحقق من مصداقيتها وثباتها وعدم اتخاذ قرار خطأ بناء عليها، ولتفادي الوقوع

في الغموض أو ما يسمى ب blak-box يجب علـــى مـــصمم النمـــوذج إتبـــاع مـــا يلـــي :(Timothy,2003)

1. تعريف البيانات التاريخية المتاحة والواضحة والمجمعة والتي يمكن اســتخدامها فــي تحليل الإلى مخاطر الائتمانية.
2. استخدام البيانات بناء على المحاكاة وتكوين السيناريوهات.
3. تحديد منهجية للنموذج مثل استخدام منهجية إحصائية كمية أو تكوين منهجية من أصل منهجيتين ويسمي هذا النموذج hybrid models .
4. تقييم مقاييس النموذج بحيث تكون علمية وذات مصداقية وثبات وقادرة علـــى التوقـــع بدقة.
5. صلاحية النموذج للمتغيرات الكمية و النوعية ومن المهم أن يكون أداء النموذج مرنـــاً وقابلاً للتعديل حسب التغيرات.

ثالثا: مفهوم أوزان الائتمان

عرف العديد من الباحثين مفهوم أوزان الائتمان بأنها طريقة لتحديد وتشكيل مقياس كمي فـــردي، أو وزن المقتـــرض المحتمـــل بـــشكل يعكـــس توقـــع أداء المقتـــرض المستقبلي(Feldman,1997). وعرفها كل من(Edelman,Crook,&Thomas(2002 أنها أداة تقنية تم تصميمها لتطوير قدرة المقرض على قياس احتمالية تعثر المقترض على ســداد التزأماته مستقبلا.

ويمكن استخدام أوزان الائتمان كضمان للقرض او العملية التمويلية. وهذه الأداة تطبق على الائتمان التجاري من أواسط التسعينات؛ والسبب يعود إلى الاعتقاد بان هذا النوع من الائتمان متغاير الخواص وان المشروعات الصغيرة التجارية مختلفة عن بعضها بعضا وأن الاستناد إلى الوثائق لا يكفي لأن تكون تلك المشروعات نمطية (Rutherford,1994/1995). إلا انه يمكن التنبؤ وبشكل كبير بمدى قدرة المشروع الصغير على الالتزام بسداد القرض بناء على معطيات المشروع والتاريخ الائتماني لمالك المشروع، وبخاصة إذا كانت قيمة القرض أقل من 100000$ (Master, 1997).

ويمكن الحصول على المعلومات الشخصية والمالية من مركز الاستعلام الائتماني Credit Bureau في دول العالم المتقدم بالإضافة إلى بيانات محددة عن المشروع لتشكيل صورة عن أدائه ومن ثم تنظيم ومناقشة تلك المعلومات لتوصل إلى قرار ائتماني.

ووصف (Asch,1995) كيف طور Fair,Issac&company نموذج أوزان الائتمان المستخدم لتقييم المشروعات الصغيرة، والتي أثرت بشكل كبير على سوق ائتمان المشروعات الصغيرة المتضمنة علاقة المقرض بالمشروع الصغير المقترض وتسعير القرض و مخاطر القرض ومدى توافر الائتمان؛ فقد اعتبر نموذج أوزان الائتمان كضمان للقرض لأنه يمكن أن يراقب المشروع دون مقابلة فعلية للعميل، وهذا شجع المصارف غير المحلية على تقديم القروض للمشروعات الصغير من مناطق أخرى دون الحاجة إلى وجودها في ذات المنطقة (Petersen&Rajan,1994) و(Berger&Udell,1995). ولأن نماذج الأوزان تسهم في مساعدة المقترضين للحصول على ائتمان غير مضمون أو مكفول بضمان من المقرض البعيد (بنك خارجي) عن طريق القنوات التسويقية وقد أثبتت الدلائل العملية أن البعد بين

المــــــشروعات الـــــــصغيرة ومقرضـــــــها قـــــد تزيـــــد فـــــي الـــــسنوات القادمة (e.g,Petersen&Rajan,2002)، وقد تزيد من قيام المصارف الكبـــرى بـــصناعة قروض المشروعات الصغيرة (Frame,Pahi&Woosley,2004).

بالإضافة إلى ذلك تتيح أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة التأثير على أســـعار الائتمان بالرغم من أن التغيير بالسعر قد يعتمد على كيفية استخدام المقــرض لأداة قيـــاس مخاطر الائتمان؛ فقد يؤدي استخدام أوزان الائتمان إلى تقليل تكلفة ضمان القرض (عامـــل مخفف لضغط على السعر) وهذا في حال استخدام نموذج أوزان الائتمان كأداة أساسية فـــي اتخاذ القرار.وفي حال تم استخدام ضمانات إضافية كالأصول فإن هذا يزيـــد مـــن تكـــاليف الضمان(عامل يزيد من الضغط على السعر)؛ وأثبت كل من Berger وFrame وMiller (2005) أن صافي تأثير أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة قد يزيد من سعر القرض، وبخاصة إذا استخدم المقرض أساليب تكميلية مثل الضمانات التقليدية. وكل ما تقـــدم يعتمـــد قبواليه على حدس وإدراك المقرض للمعلومات المتاحة ومدى تغير مخاطر المقترض.

وقد يزيد نموذج أوزان الائتمان من الائتمان المتاح إلى المشروعات الصغيرة، فكلمـــا كانت المعلومات ارخص وأفضل عن توقع إعادة دفع القرض سعَّر المقرض القرض علـــى المشروعات الصغيرة بناء على إالى مخاطر المتوقعه.

رابعا: المتغيرات المستخدمة في نموذج أوزان الائتمان لتقييم مخـــاطر الائتمـــان المصرفي

تتمثل المعلومات التي يحتاجها المصرف لتقييم عميل والتي تتم الحصول عليها من طلب العميل والتقارير من المؤسسات الخارجية مثل مؤسسة التقييم الائتماني المتخصـــصة يتقـــيم الائتمان الشخصي Equifax, Experian &TransUnion– Credit Bureau–ومؤسسات تقييم الائتمان للأعمال والمشروعات مثـــل Dun &Breadstreed وExperian وجهـــات أخرى، وهذه المعلومات متعلقة بالشخص والأخرى متعلقة بالمشروع والظروف المحيطة بـــه ومن أهم هذه المعلومات:

1. المتغيرات السوقية: وتعد الظروف المتعلقة بالسوق وبالموقع التنافسي ذات أثر كبيـــر علـــى تـــصميم النمـــوذج وذلـــك للتـــأثير البـــالغ علـــى أداء المـــشروع. واقتـــرح Scherer(1984) أن المشروعات الأقل تركزا سوقيا هي نسبيا أكثـــر تجديـــدا مـــن الشركات الأكثر تركزا وذلك لنمطية حوافز التنافس؛ وتوضيحا لذلك وجد كـــل مـــن Hannan&McDowell (1984) أن كل المصارف التي تتبنى خدمة ATM تضيف ميزة تنافسية وأن هناك علاقة بين الابتكارات المالية والتركز السوقي، ووجد أن مؤشر Herfindahl-Hirschman Index (HHI) يمكن تطبيقه لمعرفة الحـــصة الـــسوقية للمصارف وفروعها من إجمالي الودائع ويمكن تطبقيه بشكل موحد، في حين وجد كل من Cohen&Levin (1989) أن العلاقة بين تركز السوق والابتكار غيـــر مهمـــة ومهماليه اقتصاديات.

2. متغيرات متعلقة بالمشروع: وأهم المتغيرات ذات الأثر على احتمالية التعثر في المشروع هي نسبة حقوق الملكية في المشروع، ونمو حقوق الملكية، والتمويل الإضافي كحقوق ملكية، والعائد على المبيعات، ونمو العائد على المبيعات، نسبة الاهتلاك، مشاكل السيولة المؤقتة، موقع المشروع و حجمه والقطاع الذي ينتمي إلية والشكل القانوني للمشروع(Patric&Guttler,2007).

وقد وجد كل من (Bascha&Walz,2001) انه كلما كانت نسبة حقوق الملكية مرتفعة قلت احتمالية التعثر. ووجدا أيضا انه كلما زادت نسبة التمويل الإضافي تزيد من احتمالية تعثر المشروع؛ وذلك بسبب أن هذه الأموال هي رأس مال مغامر تهدف إلى الحصول على نسبة أرباح مرتفعة وقد يدخل المشروع في صفقات ذات أرباح ومخاطر مرتفعة مما يزيد من احتمالية التعثر. في حين وجد (Lennox,1999) أنه كلما كان معدل العائد على المبيعات مرتفعا قلت احتمالية التعثر لأنها تعبر عن استقرار المشروع. أما نسبة الاهتلاك فإليها علاقة عكسية مع التعثر فكلما كانت نسبة الاهتلاك مرتفعة قلت احتمالية التعثر؛ ويفسر هذا بأنه كلما كانت نسبة الاهتلاك على الأصول الثابتة مرتفعة عبر ذلك عن امتلاك المشروع لأصول جديدة، بالإضافة إلى أن المشروع يعد نفسه لشراء أصول أفضل في المستقبل. وفيما يتعلق بسيولة المشروع فكلما تعرضت إلى مشاكل طارئة بالسيولة في السابق لنقص بالمبيعات مثلا زادت احتمالية التعثر(Galil,2002).

وفي دراسة ل(plattner,2002) أن لحجم المشروع علاقة باحتمالية التعثر بسبب قدرة المشروعات الكبرى على التنويع وبالتالي تقل احتمالية التعثر. وفيما يتعلق بالقطاعات واختلاف تأثير الظروف عليها، فإن هناك قطاعات تحمل مخاطر أكثر من الأخرى. ويعد

شكل المشروع إن كان المشروع شركة بين اثنين أو أكثر وإسهأما محدوداً يحمل مخاطر أكثر من مشروعات التضامن.

3. متغيرات متعلقة بمالك ومدير المشروع : وفي دراسة ل (Mansfield,1977) أوضح وجوب دراسة متغيرين ذوي علاقة بالمدير، المتغير الأول هي مدة عماليه كمدير وقدرته على ضبط المشروع خلال تلك الفترة وقدرته على التعامل مع الأمور التشغيلية في المشروع، والمتغير الثاني هو المستوي التعليمي لمدير المشروع لتأثير ذلك على التواؤم مع المستجدات.

خامسا: أهمية نموذج أوزان الائتمان

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والنامية. وتستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة نحو 55 في المائة من القوى العاملة، وتسهم أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي U.S (Small Business Adminstraion,2005).

وفي البلدان النامية يبدو دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان أكبر نسبيا. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، فإن الغالبية العظمى من الشركات الصغيرة أو المشروعات الصغيرة توظف ما يقرب من الثلثين أو أكثر من القوى العاملة، إن الحصول على التمويل من قبل الشركات الصغيرة هي مشكلة مشتركة بين الدول، وتميل إلى أن تكون حادة بشكل خاص في البلدان النامية. وهناك أسباب كثيرة اليهذا بما في ذلك كلفة وصعوبة تقييم الجدارة الائتمانية للشركات الصغيرة. و يعد نموذج أوزان الائتمان من الأدوات

المستخدمة على نطاق واسع في أسواق الائتمان لتقليل الوقت والتكـاليف المرتبطـة بتقيـيم القرض ولكن في الآونة الأخيرة فقط بدأ استخدامه لتقييم طلبات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Wendel,Charles B&Harves,Matthew,2006).

في منتصف التسعينات، تعد شركة فيـر إسـحاق Fair Issac Company أول مـن صممت نماذج أوزان الائتمان وتم تطويرها خصيصا للاستخدام في المـشروعات الـصغيرة والمتوسطة. ومنذ ذلك الحين، طبقت جميع المصارف الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجـم في الولايات المتحدة، وكذلك في كندا والمملكة المتحدة واليابان بعض أنواع من نماذج أوزان الائتمان للمقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة. و نظرا لنجاح نموذج أوزان الائتمان للأعمال التجارية الصغيرة (Small Business Credit Soring(SBCS في العالم المتقدم، فإن المصارف التجارية وكذلك المصرف الدولي وغيرها من وكالات التنمية متعددة الأطراف ظلت تعمل على تكييف التكنولوجيا لاستخدامها في أسواق البلدان النامية (Berger& Scott, 2007).

سادسا: ماهيـة نمـوذج أوزان الائتمـان للـشركات الـصغيرة والمتوسـطة ؟ (Wendel,Charles B&Harves,Matthew,2006)

أوزان الائتمان هو الأسلوب الإحصائي الذي يجمع بين العديد من الخـصائص الماليـة لتشكيل رؤية لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترض. والتي تجمع بين الخصائص المالية لكل مـن قطاع الأعمال وصاحب العمل.

يستعين محللو إلى مخاطر بنموذج أوزان الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة كأداة لعملية اتخاذ القرارات الائتمانية. و يلاحظ أنه في حين أن نمـــوذج أوزان الائتمـــان يمكـــن استخدامه لصناعة القرار الآلي Auto-decisioning ،إلا أن نتيجة هذا النمـــوذج لا تعتبـــر القرار الآلي Auto-decisioning إلا أنها تعتبر كجزء من سلسلة متواصلة للوصول إلـــى قرار ائتماني كما في الجدول رقم (4) بحيث تبدأ العملية بفرز الائتمان Credit Screening، مرورا بأوزان الائتمان وتنتهي بالقرار الآلي Auto-decisioning .

الجدول رقم (4)

مراحل صنع القرار الائتماني باستخدام أوزان الائتمان

	المرحلة الأولى فرز الائتمان credit screening	المرحلة الثانية أوزان الائتمان credit scorning	المرحلة الثالثة القرار الآلي Auto-decisioning
الوصف	اختبار أولي للتأكد من أن مقدم الطلـــب يستوفي شـــروط مقـــرض الائتمـــان الأساسية.	الأسلوب الإحصائي الذي يجمع بـــين العديد من الخصائص المالية لتشكيل صـــورة متكاملـــة(نمـــوذج يقيـــم المقترض) تمثيـــل المـــلاءة الماليـــة للمقترض.	أتمتة تطبيق القرار بنـــاء علـــى نموذج أوزان الائتمان.
تابع الوصف	يؤديها أما الموظـــف فـــي المـــصرف خلال المقابلة الأولي للمقترض أو عن طريق استبانة بالأنترنت.	لتشكيل النموذج تحصل البيانات من الطلـــب المقـــدم للحـــصول علـــى الائتمان، وكذلك من مصادر خارجية (مثل مكاتب الائتمان).	من يستخدم القرار الفـــوري هـــم المـــصارف المتطـــورة جـــدا وشركات بطاقات الائتمان لمبـــالغ القروض الصغيرة نسبيا أقل مـــن 100، 000 دولار
العناصر	يتطلب قائمـــة مـــن معـــايير الأهليـــة الأساسية (على سبيل المثال، عدد مـــن السنوات في مجال الأعمال التجاريـــة، والدخل، الخ.)	يتطلـــب معلومـــات عـــن العمـــلاء والمقدمة في طلبه والاستعلام عنـــه من مكاتب الائتمان	يتطلـــب مـــن المقـــرض تحديـــد الطلبات التي تحمل أوزان ائتمان مقبولة والتي ستتم الموافقة عليها، ورفض الطلبات التي تحمل أوزان أقل من المقبول
		يتطلب وجود نموذج ائتمان ملائـــم مصمم من قباليهم أو تتم الحـــصول	

		علية من مؤسسات أخري.	
فوائدها	يتخذ قرار فوري بخصوص المتقدمين غير مؤهلين. و يقلل من عدد الطلبات غير مؤهلين والتي ستعرض على المستويات الأعلى	يقدم احتمالية السداد عن طريق أداة إحصائية دقيقة استنادا إلى الأداء في الماضي من مقدمي الطلبات المماثلة. • يقلل من التكلفة والوقت لدراسة الطلبات واتخاذ القرار	يقلل من الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات دراسة طلبات الحصول على الائتمان • وغالبا ما تستخدم للطلبات المصمم لرد نتيجة القرار فورا.

المصدر :اعداد الباحثه

سابعا: أنواع نماذج أوزان الائتمان

هناك أنواع ثلاثة من نماذج أوزان الائتمان: الخبراءexpert و مصممة custom والبيانات المجمعه pooled data.(Miller&Raja,2004):

- **نماذج الخبراء:** تعتمد على الأدوات القائمة على أساس الحكم judgment-based tools والتي وضعت من قبل مؤسسة معينة و هي الأكثر شيوعا عند عدم كفاية البيانات التاريخية ووجد لأنشاء نموذج يستند إلى الواقع العملي، ويمكن إيجاد نموذج بديل بالإفادة من النماذج المبنية على أساس العرف، وتعد نماذج الخبراء هي الأكثر شيوعا في العالم النامي.
- **نماذج مصممة** custom: هذه النماذج الإحصائية المستندة إلى الأدوات التي تم إنشاؤها من معلومات داخلية بالمصرف للعملاء والمشايع الصغيرة والمتوسطة ويمكن استكمال بيانات من صاحب العمل والمشروع التي تقدمها مكاتب الائتمان، وهذا النوع من النماذج يستخدم بشكل شائع في الحالات التي تحتفظ المصارف بقاعدة بيانات شاملة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعلومات عن العملاء.

- **نماذج البيانات المجمعة:** إن أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة من البيانات المجمعة من الأدوات المشتقة عمليا، قد تكون من النماذج المصممة custom، وتتم الحصول على البيانات من عدد من الجهات المقرضة ، فضلا عن مكاتب الائتمان. على سبيل المثال ، قامت شركة فيرإسحاق بتجميع البيانات لبناء نموذج إلى المشروعات الصغيرة في بداية التسعينيات و تضمنت بيانات لمشروعات صغيرة ومتوسطة من 17 مؤسسة من غير المؤسسات المالية ؛ وأحدث نسخة من هذا النموذج تتضمن معلومات من 32 مؤسسة وأكثر من مليون عمل ومشروع تجاري. بما في ذلك المعلومات المقدمة من المؤسسات المتعددة، الأمر الذي يزيد من تنوع عينة البيانات وبالتالي تجنب القيود والعيوب الفنية التي تنتج عن النماذج المخصصة أو المصممة custom. ويعد هذا النموذج الأكثر شيوعا في السوق الأميركية وبعض الدول الأخرى، وذلك لصعوبة تبادل البيانات التي تساعد في تطوير نموذج أوزان الائتمان المستخدم.

ثامنا: فوائد نموذج أوزان المشروعات الصغيرة (SBCS)

عند استخدام نموذج أوزان الائتمان على النحو المناسب، يمكن تحقيق المنفعة لجميع الأطراف من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المقرضون والمقترضون ، والاقتصاد عموما.ويمكن أن تحقق المنافع الآتية.(Berger& et. al ,2005):

1. إن استخدام أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة يقلل الوقت والتكلفة المفروضة للموافقة على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. وتزيد من إيرادات المصارف عن طريق توسيع نطاق الفرص المتاحـــة للإقــراض والتمويل.
3. قدرة المصارف على تقدير إلى مخاطر بشكل دقيق يجعل عملية التسعير ناجحة.
4. توسيع فرص المقترضين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان.
5. زيادة الشفافية في عملية اتخاذ القرار..

وقدرت شركة فير اسحق تكلفة تقييم قرض متوسط لمشروعات صغيرة ومتوســطة، في حال عدم استخدام نموذج أوزان الائتمان ما بين 500 دولار أمريكي و1000 دولار، في حين تبلغ التكلفة التقديرية لتقييمها بطريقة نموذج الأوزان الائتمان لتلك المــشروعات SBCS مابين 48 دولارا و95 دولارا في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى تقليل الوقــت اللازم لعملية التقييم .وعلى الرغم من أن مدى هذا التأثير يختلف اعتمادا على ما إذا كان النموذج المستخدم لأنتاج قرار نهائي أو كعنصر مكمل لمنهجيات تقييم الائتمان التقليدية، فإن زيادة الإيرادات يمكن أيضا أن تنتج عن استخدام ذلك النموذج SBCS بالموافقــة على الطلبات الإيهامشية والتي كانت من قبل قد رفضت. ولأن نموذج أوزان الائتمان تــم بناؤه على أساس وجود مجموعة كبيرة من الطلبات، قد يوصي النموذج بقبول الطلبــات الإيهامشية، وأنه من المرجح أن يكون مرفوضا من قبل دليل دراسة الطلبات. ويمكن أيضا أن يكون هذا النموذج مؤثراً تأثيراً إيجابا على الإيرادات عند ارتفاع عائــدات القــروض الناتجة عن تعديل السعر على أساس إلى مخاطر(التسعير). وأكدت دراسة لبنك الاحتياط الفدرالي في أتلأنتا على أن المصارف التي تستخدم نماذج الائتمــان إلــى المــشروعات

الصغيرة تحصل على أقساط أعلى ب 7% من المصارف التي لا تستخدم تلك النمـــاذج ، ويعود ذلك نسبيا إلى تطبيق تسعير إلى مخاطر بناء على تلك النماذج.

أما فوائد هذا النموذج بالنسبة للمقترض فتشمل زيادة فرص الحصول على الائتمـــان، وفي بعض الحالات، خفض تكاليف الاقتراض. وفي دراسة الجدارة الائتمانية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على إمكانية الحــصول علـــى الائتمـــان ، وجــد المــصرف الاحتياطي الاتحادي (FRB) في أتلأنتا أن استخدام النموذج يزيد في مقدار الائتمان الممنوح من المصارف إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت الدراســة Berger& et. al (2005) إلى أن زيادة 37 في المائة نسبة القروض إلى إجمالي القــروض التجاريــة إلـــى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد وجدت أن المصارف التي تــستخدم النمــوذج أكثــر عرضة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى ما يكفي مـــن المعلومـــات المالية كمتطلب للموافقة عليها عن طريق استخدام وسائل التقييم التقليدية. وهذا يعــود إلـــى إدراج صاحب العمل المعلومات الشخصية في نموذج أوزان الائتمان. ووجدت الدراسة أيضا أن المصارف التي تستخدم نموذج الأوزان كانت أكثر عرضة إلى الإقراض فـــي المنـــاطق منخفضة الدخل ، وهذا ينسب إلى وجود قدر أكبر من الموضوعية في عملية التقييم. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة FRB زيادة إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خـــارج منطقة الفرع للمصارف التي تستخدم نموذج أوزان الائتمان، وقد يعود هذا إلى عدم الحاجـــة إلى الاجتماع مع المقترضين المحتملين وجها لوجه. ومع وجوب توخي المقرضين الحذر في التوسيع الخارجي في عمليات الائتمان.

تاسعا: كيفية استخدام المصارف أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة SBCS

غالبا ما تعتمد المصارف في الدول المتقدمة على أوزان الائتمان لتقييم طلبات للقروض الصغيرة واتخاذ القرار الائتماني بشأنها. ووفق المعيار الدولي فإن معظم المصارف التي تستخدم SBCS أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة تستخدمه كعامل أساسي لاتخاذ القرارالائتماني للقروض أقل من أو يساوي 100،000 دولار أمريكي ، والتي تمثل حوالي 90 في المائة من قروض المشروعات الصغيرة. وهناك عدد قليل من المصارف تستخدم أوزان الائتمان لاتخاذ القرار الائتماني للقروض ذات الحجم الكبير مثل القروض 250000 دولار (95 في المائة من طلبات قروض المشروعات الصغيرة المتقدمة للحصول على تمويل). ومع ذلك، وفقا للمعيار، فقد استخدمت العديد من المصارف أوزان الائتمان كقرار لرفض الفوري لطلبات القروض الكبيره التي تصل إلى 500000 دولار أمريكي؛ وهذا للحد من الحاجة إلى تحليل تلك الطلبات يدويا والتي تكون عرضه للرفض. في حين تشير بيانات المعيار أن المصارف المتطورة تستخدمه لاتخاذ القرار الائتماني بشان 40% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على تمويل (U.S. Small Business Administration,2005).

الجدول رقم(5) بعض الأمثلة عن كيفية استخدام أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض المصارف في الولايات المتحدة وبريطانيا.

الجدول (5)

أمثلة عن كيفية استخدم أوزان الائتمان في مصارف الدول المتقدمة

Barclays Bank (UK) **يركز مبدئيا على عمل المشروع**	• بنك باركليز يركز على عمل وأسس وكيفية تشغيل المشروع الصغير ومدي نجاحه. • ويؤسس المصرف القرار الائتماني على الوزن الائتماني لمالك المشروع. • صاحب العمل هو شخصيا المسؤول عن تسديد القرض.
BB&T (U.S.) **يعتبر أوزان الائتمان واحد من عدة مدخلات في صنع القرارات المحلية**	يستخدم أوزان الائتمان كواحد من أدوات صنع القرار الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة • الموظف المصرفي المسؤول عن صنع القرار. • إلا أن المصرف قد وضع مبادئ توجيهية ومعايير للمساعدة في اتخاذ القرار.
National City Bank (U.S.) **بعد استخدام الأوزان تتم مراجعته مركزية**	• يوزن كل مقترض محتمل باستخدام أوزان الائتمان. • في المرحلة اللاحقة تتم مراجعة كل طلب يدويا خلال فترة قصيرة وبشكل مركزي(الإدارة).

المصدر:. (Financial Institutions Consulting, 2006) .

في حين أن اعلى رتب المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض الاقتصادات الكبيرة في الأسواق الناشئة لديها أوزان ائتمان مكملة لاستراتيجياتها الشاملة والمتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبدأت المصارف الأصغر حجما في دول الأقل نموا

باستخدام نماذج أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل توحيد إجراءات اتخاذ القرارات فيما بينها.

والجدول رقم (6) بعض الأمثلة عن كيفية استخدام أوزان الائتمان في بعض المصارف العاملة في الأسواق النامية، وقد بنيت نماذج أوزان الائتمان لتوائم طبيعة السوق الخاص بها.

قام مصرف سوليداريو ببناء قاعدة بيانات داخلية خاصة بعملائه. وبعد دراسة قام بها البنك الدولي على قاعد بيانات ذلك المصرف أن لديه ما يكفي من البيانات التاريخية لخلق درجة عالية من التنبؤية ، وكانت قاعدة بيانات segmentable بناء على أسلوب تجزئة السوق التي من شأنها أن توافر إليها ميزة تنافسية كبيرة.

أما سيتي بنك، فقد تبنى ما يدعى ب CitiBusiness ، فقد أدرك ان القيود التي تحد من نموذج أوزان الائتمان المصمم والتقليدي، وبالتالي يركز فقط على الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات صناعية محددة. و CitiBusiness هي عملية متكاملة من التسويق، والمبيعات، والائتمان. وهي عملية تعزز المعرفة المؤسسية بصناعات محددة من أجل مزيد من الفعالية والأمان عند إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تدخل ضمن تلك الصناعا. فعلى سبيل المثال باليهند قام بنك سيتي وهو يعتقد أنه يمتلك المعرفة الكافية لقطاع الصناعة التحويلية لتقييم المقترضين المحتملين بحيث لا يستند تقديم التمويل للمشروع الصغير والمتوسط على قوة الطلب على مخرجات المشروع فقط، بل أيضا على اتجاهات ومعايير الصناعة.

على النقيض من كل سوليداريو وسيتي بنك، بنك باركليز في كينيا يستخدم أسلوباً أساسياbasic approach وذلك إلى عدم توافر البيانات أو عدم التأكد من موثوقيتها. فقد بنى

المصرف نموذجا يتطلب بيانات محدده تدعى شجرة القرارات. وقد أنشأ المصرف حواجز أو حدوداً لكل عنصر من البيانات السابقة، وأنها لا تمنح المتقدمين الائتمان في حال فشاليهم في تلبية تلك البيانات.

الجدول رقم(6)

أمثلة عن كيفية استخدم أوزان الائتمان في مصارف الدول النامية

BancoSolidario(Ecuador)	على الرغم من أن هذا المصرف مقرض بشكل جزئي المقرض micro-lender إلا أن BancoSolidariohas لديه بيانات داخلية خاصة بالعملاء للفترة السابقة ولمدة السنوات السبع للقرض من بناء نموذج أوزان فعال، وقوي robust . • نوعية البيانات: الجزء المتعلق بالصناعة، عدد سنوات المشروع، وأرصدة الودائع، وتاريخ مدى الالتزام بالسداد. • في حين لا يزال في طور التطوير، نموذج أوزان لخفض تكلفة الاقراض والحد من القروض المتعثرة، والتي هي أقل بكثير من المتوسط الوطني (6.2 ٪ من إجمالي الموجودات مقابل المعدل الوطني 7.3 ٪ بنهاية عام 2005)
Citibank (Various)	في ما يقرب من 20 دولة في أنحاء العالم، قام سيتي بنك بتنفيذ "CitiBusiness"، وهو نهج السوق الرأسية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. • CitiBusiness هي عملية تسويق وبيع وتوفير الائتمان لصناعات محددة. • يطور المصرف خبراته في مجال صناعة محددة، وبذلك يمكن اليه إجراء تقييم فعال لطالبي القروض بناء على معايير واتجاهات الصناعة.
Barclays Bank of Kenya	بنك باركليز في كينيا وقد اتخذ أسلوب "قرار الشجرة" tree decision عند تقديم قروض غير مضمونة تصل إلى 10000 دولار • عناصر أسلوب قرار الشجرة شمل ما يلي : معلومات عن إيرادات الشركة ، الأداء الماضي بدفع الالتزامات ، وعدد الموظفين، وعدد سنوات المشروع. • القروض التي تبلغ أكثر من 10000 دولار أمريكي يطلب

	ضمان مثل أراض أو ممتلكات أخرى.

المصدر: (Financial Institutions Consulting, 2006) .

عاشراً: التحديات والصعوبات التي تواجه البلدان النامية عند استخدام نماذج أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطةSBCS

هناك عدة أسباب تحد من اعتماد SBCS على أدوات تقييم مخاطر الائتمان التجاري في معظم المؤسسات المالية في البلدان النامية. التحديات تتضمن ما يلي **(**Wendel and Harvey,2006) :

1. محدودية توافر البيانات في الوقت المناسب ، و مدى دقة تلك المعلومات من مكاتب الائتمان ومن سجلات بيانات من مصادر أخرى. إن عدم القدرة على الحصول على تقارير الائتمان والبيانات المالية الأخرى ذات الصلة بأصحاب الأعمال والمشروعات الصغيرة يقلل من القدرة التنبئية للنماذج ويحد من المدى الذي يمكن المقرضين من أتمتة الإقراض. في حين أن الحصول على بيانات مفصلة من مؤسسات الإقراض يمكن التغلب جزئيا على هذا التحدي عند تطوير نموذج مخصص أو مصممcustom، ويكون أداء نماذج أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة SBCS أفضل بشكل واضح عندما يمكن إدراج المعلومات المطلوبة في المكاتب الائتمانية.

2. **سوء إدارة** السجلات ونظم المعلومات الإدارية في المؤسسات المالية. حتى في بعض المصارف الأميركية ذات التصنيف المرتفع، وبيانات العملاء المطلوبة لأنشاء

نماذج لأوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة SBCS قد تكون مخزنة في قواعد البيانات بطريقة غير المرتبطة –منفصلة – إذا كانت تحوي كل المعلومات المطلوبة. إلا أن هناك بعض الشركات الاستشارية تصادفها حالات تكون فيها المصارف غير قادرة على ربط المعلومات عن المشروع وعن صاحب المشروع لرسم صورة متكاملة للعلاقة. وقد تظهر مشكلة أخرى هي تفتيت البيانات fragmentation of data في المؤسسات المالية ، حيث المزيد من المعلومات المفصلة التي جمعت في طلب القرض ليس من السهل الجمع بين البيانات وتنظيمها، وقد يكون هناك معلومات قد تخفضت من رتبة القروض و لم تتم الاحتفاظ بها، وإن توافر مثل هذه البيانات هو أمر حاسم لتطوير نماذج أوزان ائتمان SBCS ذات جودة عالية.

3. تكلفة استثمارية كبيرة لتطوير أدوات SBCS. تكلفة تطوير نموذج الأوزان ويمكن أيضا أن يكون عاملا هأما يحد من تنفيذه. وان أوائل الشركات التي تبنته ، مثل ويلز فارغو wells fargo وسيتي بنك، وقد استثمرت عشرات الملايين من الدولارات في نماذجها تم تسجيل ملكيتها، وهي مبالغ باهظة حتى بالنسبة لمعظم المصارف الكبيرة. في حين أن نماذج من طرف ثالث نماذج off-the–shelf هي أقل تكلفة، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ، وهي جماعة تعمل من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية في البلدان النامية ، وتقدر كلفة شراء وتنفيذ نموذج من طرف ثالث ما بين 20،000 دولار و 175،000 دولار أمريكي ، وهو استثمار كبير للمصارف الصغيرة في البلدان النامية.) .Frame W.2004)

4. تردد في تبادل المعلومات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعملاء المصارف عالمياً نظرا للمعلومات التي تم جمعها عن عملائهم في قطاعات المشروعات الصغيرة واحدة من أهم الثروات التي يجب تقدير قيمتها. فمن الصعب إقناع المقرضين الذين لا يعرفون نماذج أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة SBCS كأدوات يمكن الإفادة منها في تقاسم البيانات الخاصة بعملائهم مع مكاتب الائتمان، أو مع شركات متخصصة في خلق نماذج SBCS. في حال يكون فيها عدد قليل من المؤسسات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تهيمن على سوق الإقراض، ومع وجود عقبات تعترض تبادل المعلومات لتحسين إدارة إلى مخاطر ، يفضل كبار المقرضين نماذج أوزان الائتمان إلى المشروعات الصغيرة المخصصة أو المصممة SBCS، للحفاظ على السيطرة على تلك التكنولوجيا. من المرجح أن تقاوم الجهود الرامية إلى إنشاء نماذج من طرف آخر Off-the-shelf خارج الرف، أو نماذج البيانات المجمعة SBCS ،لأن هذا سيعود بالنفع على منافسيهم، وخلق مستوى من التكافؤ(Bofondl,2006).

المبحث الخامس: الاستعراض المرجعي

لقد وجدت الباحثة ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، وتمثلت أهم الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

اولاً:الدراسات العربية

1. دراسة (أبو محيميد، 2008)، بعنوان" **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II**"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مخاطر بعض صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي وإلى مخاطر الثلاثة التي وردت في المعادلة كما أقرتها لجنة بازل، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تمثلت في أن صيغ التمويل الإسلامي إليها علاقة بجميع أو بعض مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، ويحتاج تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية إلى ضرورة بيان مصدر تمويل كل صيغة من صيغ التمويل، وذلك لإيجاد علاقة منطقية ما بين مكونات معادلة كفاية رأس المال. وأوصى الباحث بأن تتم استبعاد كافة مخاطر صيغ التمويل الممولة من الحسابات المشاركة، وإنما يجب إدخال نسبة من هذه إلى مخاطر في مقام معادلة كفاية رأس المال لتغطية إلى مخاطر التشغيلية وإلى مخاطر التجارية المنقولة.

2. دراسة (البحيصي والكحلوت،2007) بعنوان" **العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في فلسطين**"، وهدفت إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والعوامل المؤثرة على ذلك ومن خلال تحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في فلسطين، وأنه يوجد علاقة

معنوية إحصائيا بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان حيث تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع حسابات وتزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زاد عدد سنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الائتمان، وانه لا توجد علاقة بين تخصص محللي الائتمان و درجة اعتمادهم على التحليل المالي وأن محللي الائتمان ممن لديهم سنوات خبرة كبيرة لا يميلونإلى الأعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدرجة أكبر من أولئك الذين لديهم خبرات منخفضة .وأنه توجد علاقة طردية بين الحصول على دورات تدريبية لمحللي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي، حيث تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي مع زيادة الدورات التدريبية. كذلك توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاعتماد على التحليل المالي ودرجة التفويض الممنوحة إلى المحلل الائتمان.

3. دراسة تركي (2006)، بعنوان" **بناء نظام لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي credit scoring الخاص بالمصارف التجارية الأردنية"**، وهدفت إلى قياس وتقييم مخاطر الائتمان الشخصي وإجراءات تطبيقها والوقوف على مدى تطبيقها لدى المصارف الأردنية وتحديد المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا الأسلوب لديها. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي، وخلصت الدراسة إلى عدم وجود أنظمة جاهزة تناسب البيئة المحلية الأردنية وتكون قادرة على قياس مخاطر المقترض، وكذلك عدم وجود قاعدة بيانات تاريخية

عن المقترضين الأفراد لدى المصارف يمكن استخدامها في تصميم نموذج داخلي لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي، وان الاعتماد على الحكم الشخصي واستخدام الأساليب التقليدية لدراسة العميل ائتمانيا هي الأساليب المعتمدة لدى المصارف التجارية المحلية واقترحت الدراسة نموذجاً لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي قابلاً للتطبيق يتضمن أهم المتغيرات التى تؤثر على سلوك الفرد الائتماني وهي دراسة السجل التاريخي للمقترض ونوع الضمان والمستوى التعليمي بالإضافة إلى دراسة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالدولة.

4. دراسة البلتاجي (2005)، بعنوان " **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار، في المصارف الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة)**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار، في المصارف الإسلامية (المرابحة ، المضاربة ، المشاركة) إلى جانب إبراز أهمية تقويم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية، واقتراح أسس ومعايير لتقويم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المرابحة هي الصيغة المفضلة لدى المصارف الإسلامية والمتعاملين معها، وإلى محدودية استخدام المضاربة والمشاركة في مجال التمويل. وتوصلت الدراسة كذلك إلى عدم وجود مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية، وعدم توافر البيانات والمعلومات عن تطبيق وسائل الاستثمار بالمصارف الإسلامية. وانه لا توجد تقييم أداء لوسائل الاستثمار بالصناعة المصرفية الإسلامية.

5. دراسة (خان وأحمد، 2003)، بعنوان "**إدارة إالى مخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**"، وهدفت إلى تقديم استعراض شامل لمفاهيم إالى مخاطر وأدوات إدارة إالى مخاطر ومعاييرها ومناقشة إالى مخاطر التي تختص بها الخدمات المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر هامش الأرباح صنفت كأكثر إالى مخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها المصارف الإسلامية، يليها مخاطر التشغيل، وأشارت الدراسة كذلك إلى أن المصارف الإسلامية تواجه بعض إالى مخاطر التي تختلف طبيعتها عن مخاطر المؤسسات المالية التجارية مثل مخاطر المرابحة. وأن المصارف الإسلامية أكثر تأثيراً عليها مقارنة بالمصارف التقليدية، كذلك بينت الدراسة أن صيغ التمويل بالمشاركة في الأرباح (المشاركة المتناقصة والمشاركة والمضاربة) أكثر خطراً من صيغتي المرابحة والإجارة.

6. **دراسة (أبو عبيد، 2003)، بعنوان " القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية : الأسباب والآثار والحلول الممكنة**"، هدفت إلى التعرف على مفهوم القروض المتعثرة التي يطلق عليها مصطلح "القروض غير العاملة"، وتحليل العلاقة بين مشكلة القروض المتعثرة متمثلة بنسبة القروض غير العاملة من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، وبين بعض المؤشرات المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القروض المتعثرة تمثل ظاهرة متنامية في المصارف التجارية الأردنية، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود أسباب تعثر القروض تقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي أسباب متعلقة بالمقترض وأسباب متعلقة بالمصرف وأسباب متعلقة بالبيئة الخارجية. فالأسباب المتعلقة

بالعميل هي وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول والمبالغة بالايردات وضعف قدرتة الائتمانية ووجود خلل في الإدارة المالية للمشروع بالإضافة إلى ضعف القدرة التسويقية لديه. والأسباب المتعلقة بالمصرف وضعف القدرة على التحليل الائتماني والخطأ في تقدير الضمانات وضعف المصرف في تقدير الاحتياجات النقدية وعدم كفاءة الكادر الوظيفي لنشاط الائتمان وعدم وجود سياسة ائتمانية لدي المصرف واستناد القرار الائتماني إلى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية. والأسباب الخارجية تتعلق بالأداء الاقتصادي والأحداث الاقتصادية والمالية المفاجئه، ووجود أثر سلبي للتشريعات المتعلقة بالائتمان وبالعمل وبرهن الأموال والتنفيذ عليها.

7. دراسة (محمد،2001) بعنوان "**تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم الديون المتعثرة بالمصارف السودانية والأسباب التي أدت إلى ذلك، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة حددت حجم الديون بالجهاز المصرفي، والأسباب التي أدت إلى ذلك، وكشفت أن نسبة التعثر بالجهاز المصرفي في السودان تزيد بمقدار سبعة أضعاف النسبة التي حددها بنك السودان للتمويل المتعثر بـ (5%). كما أشارت الدراسة إلى أن 64% من المصارف العاملة تعاني من هذه المشكلة. وبينت الدراسة كذلك أن هناك أسباباً مباشرة لمشكلة التعثر تنحصر في العملاء من ناحية، حيث يستخدمون جزءاً من التمويل في غير أغراضه، وتقدم المصارف التمويل في بعض الأحيان بضمانات غير كافية. كما أن هناك أسباباً غير مباشرة أسهمت بنسب متفاوتة في هذه المشكلة هي

الظروف الاقتصادية المحيطة بالمشروعات، كالخلل اليهيكلي في الاقتصاد والكوارث الطبيعية التي ينتج عنها في الغالب حدوث خسائر في المشروعات الممولة.

8. دراسة أبو عيد (2005) بعنوان " **المتأخرات في المصارف الإسلامية حالتي المصرفين الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والعربي الإسلامي الدولي**" ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة المتأخرات التي تواجه المصارف الإسلامية وإظهار دور التكافل الاجتماعي في الإسلام من خلال إنظار المدين المعسر وبيان سماحة الدين الحنيف في التعامل مع حالات التأخر مقارنة بما يجري في المصارف التجارية التي ترتب فوائد على التأخير قد ترهق كاهل المدين المعسر كما هدفت كذلك هذه الدراسة إلى تفعيل دور القيم الإسلامية الواجب مراعاتها عند بناء العقود بين المصرف والعميل.

وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي التي تتناسب وطبيعة وحجم البيانات المالية المتوافرة ، وقد أظهرت نتائج التحليل الوصفي لتقارير المصارف الإسلامية أن هذه المصارف تتبنى سياسة متحفظة تجاه مشكلة المتأخرات وبناء على تحليل ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات غير العاملة إلى ذمم البيوع المؤجلة والتمويلات في المصرفين فقد احتل المصرف الإسلامي الأردني المركز الثالث على مستوى القطاع المصرفي الأردني عام 2004 بينما كان المصرف العربي الإسلامي الأقل نسبة في القطاع المصرفي خلال الأعوام 2000–2003 وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالوازع الديني والأخلاقي لدى عملاء المصارف الإسلامية وأن تهتم المصارف

الإسلامية كذلك بكفاءة وأمانة الموظفين وسلامة القرار الائتماني لأن غياب مثل هذه العناصر يؤدي إلى وجود مشكلة المتأخرات في المصارف الإسلامية.

9. دراسة العبادي (1995) بعنوان" **تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية المدرجة في سوق عمان المالية**" حددت الدراسة ثلاث مجموعات رئيسة لأسباب تعثر القروض في القطاع المصرفي الأردني، وأول هذه المجموعات هي مجموعة العوامل والأسباب المتعلقة بالمصرف المقرض، وثانيها العوامل المتعلقة بالعميل المقترض، والثالثة متعلقة بالمصرف المركزي. وتوصلت الدراسة إلى وجوب تدريب وتثقيف الكوادر البشرية العاملة في مجال التسهيلات الائتمانية، وتحديد سياسات ائتمانية واضحة ومكتوبة وضرورة دراسة الحالة الائتمانية بطريقة علمية وتطوير التشريعات والقوانيين المتعلقة بعمل المصارف.

10. دراسة الشيخ خليل (2007) بعنوان "**العوامل المؤثرة على طلب التمويل ومنحه في المصارف الإسلامية : دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني للفترة 1985-2005**" ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على طلب التمويل ومنحه في المصارف ومن خلال التعرف على هذه العوامل فقد تمت دراسة عدة عوامل وهي نسبة سيولة المصرف الإسلامي إلى موجوداته حقوق ملكية المصرف الإسلامي إلى تسهيلاته الائتمانية وعدد فروع المصرف الإسلامي وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام أداة (استبانه) وكذلك تم استخدام تحليل الأنحدار المتعدد للنسب المالية وقد

خرجت الدراسة بنتائج منها أن العوامل التالية بعلاقة طردية مع حجم التمويل المطلوب في المصرف الإسلامي الأردني وهي الوازع الديني وعدد الفروع) وكذلك هناك علاقة طردية بين عدد فروع المصرف الإسلامي الأردني وحجم التمويل الممنوح في المصرف الإسلامي الأردني وكذلك نسبة سيولة المصرف الإسلامي الأردني ونسبة حقوق الملكية للبنك الإسلامي وكذلك هناك نتيجة أن المصرف الإسلامي يركز على التمويل قصير الأجل متمثلا بالمرابحة أكثر من غيرها من الأدوات الاستثمارية والتي تعتبر طويلة الأجل مثل المشاركة والمضاربة.

11. دراسة السوسوه (2004) بعنوان "**المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية دراستها لمفهومها وأحكامها في الفقه الإسلامي**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المضاربة المشتركة في المصارف الإسلامية، حيث بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية تعتمد في نشاطها على عدد من الأنشطة ومن ضمنها المضاربة المشتركة والتي جاءت تطويرا للمضاربة في المعنى القديم وكذلك هدفت الدراسة إلى تحليل كامل لجوانب الاختلاف بين المضاربة المشتركة في الفقه الإسلامي والمضاربة التقليدية حيث إن المضاربة التقليدية (الخاصة) تقوم على ثلاثة أطراف: أصحاب الأموال والمضاربين والمصرف وبما أن المصرف يعتبر طرفا في المضاربة فهو يستحق جزءا من الربح بينما المضاربة المشتركة تقوم على طرفين: أصحاب المال والعاملين به وفي المضاربة التقليدية تتم خلط أموال المدخرين وأصحاب رؤوس الأموال ثم اشتراكهم في الربح والخسارة بعكس المشتركة التي لا تخلط الأموال وقد

استعمل الباحث المنهج العلمي الذي يقوم على التحليل وعرض كل الآراء التي عالجت الموضوع ثم رجح الآراء التي وجد من خلال دراسته بأنها اقــرب أو أصح.

12. دراسة العجلوني(2004) بعنوان" **آثار العولمة الماليــة علــى المــصارف الإسلامية الأردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها**"، هدفت هذه الدراســة إلى تشكيل ردة فعل لمساعدة المصارف الإسلامية على الإفادة من الفرص التي تتيحها العولمة المالية والحد من إلى مخاطر التي ستنتج عنها وذلك من خلال تقييم قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة متطلبات العولمة المالية وتحدياتها ثم اقتراح الاستراتيجيات الملائمة التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها من اجل الإفادة من الفرص والحد من إلى مخاطر المرتبطة بها ، وقد توصل الباحــث إلى مجموعة من النتائج منها التأثير السلبي لاستقلالية المــصارف الإســلامية واحتمال تعرضها إلى الأزمات المالية نتيجة العولمة المالية كما بينت الدراســة إمكانية افادة المصارف الإسلامية من الأنفتاح المالي من خلال ابتكار وتطــوير أساليب تمويل واستثمار جديدة.

13. دراسة سوندارا راجان ولوكا اريكو (2002) : بعنوان "**المؤسسات الماليــة الإسلامية ومنتجاتها في النظام المالي العالمي**"، أظهــرت الدراســة الأنتــشار والتنوع للعمليات المصرفية الإسلامية في مختلف دول العالم حيث تبنت بعــض الدول النظام المصرفي الإسلامي بالكامل كالسودان وباكستان وإيران بينما تعمل المصارف الإسلامية جنبا إلى جنب مع المصارف التجارية فــي بلــدان مثــل الأردن ومصر وبنغلادش وماليزيا إضافة إلى قيام المصارف التجارية بفــتح

نوافذ إسلامية وأخيرا دخول المصارف العالميـة ميـدان العمـل المـصرفي الإسلامي كما بينت الدراسة أن صناعة الخدمات المالية المصرفية تتكون مـن عدد متنوع من المؤسسات مثـل مـصارف الاسـتثمار والتمويـل والتـامين التبادلي.... الخ.

و تظهر الدراسة أهمية الإدارة الفعالة لإلى مخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية وذلـك لأن طبيعة وتعدد الإلى مخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية توجب ضرورة فهمها وأخذها بعين الاعتبار وذلك من خلال قياس هذه الإلى مخاطر والاعتراف بها من الـداخل وتفحـص مدى كفاية الضمانات وتطبيق معايير الإفصاح، لذلك يجب العمل على إيجاد حلـول جديـدة وتكييف الأدوات المالية المستخدمة في قياس الإلى مخاطر بحيث تعكس الخصائص المميـزة للأدوات والخدمات المالية الإسلامية وقد شملت الدراسة كل المؤسسات التي تقـدم الخـدمات المالية الإسلامية كما اهتمت بالإلى مخاطر التي تواجه التمويل الإسلامي وكيفية إدارتها.

14. دراسة لوكا اريكو وميترا فرحباكش (1998):" **بعنوان الصيرفة الإسلامية : قضايا في الترتيبات والإشراف العقلأني**"، هدفت هذه الدراسـة إلـى إظهـار الخصائص الرئيسة للمصارف الإسلامية والتي تميزها عن المصارف التجارية إضافة إلى إبراز أهمية معايير الرقابة على أداء المصارف الإسـلامية تمأمـا كالمصارف التقليدية، كما بينت الدراسة وجود انحراف في عمـل المـصارف الإسلامية عن الإطار النظري والقواعد الأساسية الفكرية التي قامت عليها هـذه المصارف وهذا الأنحراف يتباين من بلد إلى آخر ومن بنك إلى آخر. كما بينت الدراسة الأنتشار الواسع للعمل المصرفي الإسلامي ليس في الدول الإسـلامية

فقط بل تعدى ذلك إلى دول ذات نظام تقليدي كالمملكة المتحدة وهذا يبرز أهمية الدور الرقابي الذي تمارسه المؤسسات الرقابية في الدول التي نشأت فيها هـذه المصارف للتقليل من مخاوف السلطات الرقابية في الدول التي توسعت فيها هذه المصارف وأهمية هذه الرقابة في إنشاء وتكوين إطار تكاملي دولي للمصارف الإسلامية. ولكن هذه الدراسة لم تتعرض إلى العولمة الماليـة وآثارهـا علـى المصارف الإسلامية كما أنها لم تقترح إستراتيجية لمواجهة هذه الآثار والحـد منها كما أنها لم تتعرض لتأثير مقررات لجنـة بـازل (2) علـى المـصارف الإسلامية.

15. دراسة عبد الحليم (2007) بعنوان "**مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية**" ، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهداف المصارف الإسلامية وعوامل نجاحهـا والخروج بمعايير أداء إليها من خلال الأهداف التي تنطلق منها، كما هدفت إلى تحديد مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية من خلال الواقع العملي إليها وقياس هذه المؤشرات وتطبيقها على عدد من هذه المصارف، وفي هذه الدراسة عمـل الباحث على استخدام المنهج الوصفي والاستقرائي من جهـة وتتبـع الدراسـة الأسلوب التحليلي من جهة ثانية من خلال اختبار الفرضيات وتحليل المؤشرات التي تؤثر في أداء المصارف الإسلامية عن طريق تتبـع تجربـة عـدد مـن المصارف الإسلامية، ودراسة البيانات المتعلقة بالفترة موضوع الدراسة وذلـك عن طريق جمع البيانات موضوع الدراسة من التقارير السنوية اليهذه المصارف وكذلك الاستعانة بتقارير المصارف المركزية في هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة المشاركات والمضاربات إلى المرابحات لم تتجاوز 10% سـوى

بنك واحد وهذه النسب ضئيلة ولا تبشر بمستوى جيد وهذا يؤدي إلى تراجع في مصداقيتها أمام زبائنها وتراجع مستوى أدائها في جانب التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية. وكذلك توصلت الدراسة أن المصارف الإسلامية تتفاوت في مدى قدرتها على المحافظة على رأس المال وإدارة السيولة وكفاية رأس المال مـن بنك إلى آخر.

16. دراسة شابرا واحمد (2006) بعنوان" **الإدارة المؤسـسية فـي المؤسـسات المالية الإسلامية**" ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية للوصـول إلـى حلول مشكلات العمل المصرفي الإسلامي المتعلقة باإلى مخـاطر المـصرفية سواء الائتمانية أو مخاطر السيولة أو التشغيل وغيرها من اإلى مخاطر، والتي تمثل عائقا أمام عمل المصرفة الإسلامية وذلك من خـلال تفعيـل دور الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية في معالجة القضايا من خلال التدقيق الـداخلي والخارجي والمراقبة والإشراف ومن خلال وكالات تصنيف الائتمان فضلا عن دور المودعين والمسأهمين أنفسهم إذ يعد الباحثان أن أهم سبب لبقاء المصرف واستمراره هو ثقة المودعين والمسأهمين في سلامة المصرف وقـوة مركـزه المالي والشرعي وقد استخدم الباحثان أسلوب الاستقصاء للإجابة عـن أسـئلة الدراسة وأظهرت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل في بيئة غيـر مناسبة من حيث النظام المصرفي الثنائي الإسلامي والتقليدي مما يعنـي عـدم تحقق نتائج مناسبة حول أداء المؤسسات المالية وبالتـالي الحاجـة إلـى أدارة مؤسسية فعالة.

17. دراسة قحف (2002) بعنوان "**عوامل نجاح المصارف الإسلامية**" ، فقد تناول الباحث في هذه الدراسة عدة قضايا تتعلق بالعوامل المحددة لنجاح المصارف الإسلامية، وقد استعرض عوامل نجاح المصارف الإسلامية، وقد تمت دراسة التجربة المصرفية من خلال التطبيق العملي وأخذ الباحث عينة دراسية من سبعة مصارف إسلامية من عام 1998-2001، وتوصل إلى عوامل نجاح أساسية ومنها كفاءة إدارة الاستثمار بعيدا عن إالى مخاطر المالية وكفاءة إدارة التسويق وكذلك المحافظة على أموال المصرف ومودعيه وتقديم خدمات إنسانية واجتماعية.

18. دراسة البشير (2000) بعنوان "**كفاءة أداء المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط**"، تناولت الدراسة كفاءة أداء المصارف الإسلامية في الشرق الأوسط من عام 1993 – 1998 حيث اختبرت الدراسة مقدار ما تحقق من هذه المصارف من ناتج أو أرباح وذلك باختيار محددات توضح معالم هذا الأداء، ويفترض الباحث في المصارف الإسلامية أن تحقق الكفاءة المطلوبة ومن النتائج التي توصل إليها أن المصارف الخارجية تحقق ربحا اكبر من المصارف المحلية مع تساوي الظروف والمعطيات.

19. دراسة إقبال وآخرين (1998) بعنوان "**التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**"، فقد استعرض الباحثون العمل المصرفي الإسلامي في مجال التنظير والتطبيق والتحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي مؤسسيا وتشغيليا، من خلال الدراسة التطبيقية وتقويم الممارسة عمليات كشفت الدراسة عن عدة مسائل أبرزها : وجود عوامل تفوق ونجاح المصارف الإسلامية، الأمر الذي

جعل كثيراً من المصارف التجارية تتحول من مسار عمإليهـا باتجـاه العمـل المصرفي الإسلامي أو تقوم بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية وكشفت الدارسـة، كذلك عن وجود تحديات أساسية تواجه المصارف الإسلامية من خـلال تقـويم العمل المصرفي الإسلامي، من خلال دراسة عدة مصارف إسـلامية بمتواليـة زمنية بلغت ثلاث سنوات من عام 1994–1996 ومن هذه التحـديات : عـدم وجود الإطار المؤسسي المناسب واحتياجات العصر في ظل العولمـة وكـذلك حتمية الأندماج بين المصارف الإسلامية وبعض المسائل المتعلقـة بالجوانـب الشرعية.

20. دراسة حسين (2004) بعنوان " **كفاءة المصارف في البحرين : مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أداء البحرين في الجانب المصرفي بما تمثاليه من مركز قيادي في منطقة الخليج، وقد قـام الباحث بعمل مقارنة بين المصارف الإسلامية والتجارية وقد تبـين أن هنالـك استقرارا نسبيا لكفاءة أرباح المصارف البحرينية وتتوافق مع مصارف منظمـة التعاون الاقتصادي وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات منها : ضرورة تشجيع قاعدة أوسع للصناعة المصرفية الإسلامية في البحرين لامتصاص الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجـات الماليـة الإسـلامية، وضـرورة تـشجيع المؤسسات حسنة السمعة التي تستطيع تقديم سلـسلة مـن الخـدمات الماليـة الإسلامية لتعمل في السوق.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Longenecker, Moore, and Petty, 2003) بعنوان:

"Credit Scoring and the Small Business: A Review and the Need for Research"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية وجود نموذج لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي لدى المصارف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع شرح آلية بناء مثل هذا النموذج، وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف أخذت تتجه نحو قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على أنظمة تقييم مخاطر الائتمان الشخصي المصممة اليهذا الغرض.

2. دراسة (Rashid, 2003)، بعنوان:

Credit Scoring: Smart Decisions for Challenging Times"

هدفت الدراسة إلى التعريف بنموذج تقييم مخاطر الائتمان الشخصي وكيفية تطويره وأنواع الأنظمة المستخدمة في هذا المجال والمتغيرات التي تحدد قدرة العميل على تسديد التزأماته المستقبلية. وقد خلص الباحث إلى أن الاعتماد على التقييم الشخصي في اتخاذ القرار الائتماني يؤدي في الغالب إلى الوقوع في أخطاء، وذلك في ظل بيئة تتسم بالسرعة في اتخاذ القرارات وضخامة حجم الائتمان المطلوب، وحتى تتم تفادي هذه الأخطاء لابد من الاعتماد على أنظمة تقييم مخاطر الائتمان الشخصي لاتخاذ القرار الائتماني، حيث يضمن مديرو الائتمان ومديرو إلى مخاطر المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ضمن نسب النمو المستهدفة.

3. دراسة (Scheiner, 2002) بعنوان:

"Benefits and Pitfalls of Statistical Credit Scoring for Micro Finance"

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مزايا وسلبيات استخدام نموذج لتقييـم مخـاطر الائتمان الشخصي الخاص بقروض المؤسسـات الـصغيرة والمتوسـطة Micro Finance وتحديد ما يمكن وما لا يمكن أن يفعاليه النموذج، وكذلك ماهية البيانات الواجب جمعها عن المقترضين للمؤسسات التي ترغب في استخدام هـذا النمـوذج ومراحل تطبيقه، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن استخدام نموذج لتقييـم مخـاطر الائتمان الشخصي خاص بقروض المؤسسات الصغيرة ومتوسطة لن يكون بـديلاً عن لجان منح الائتمان ولا مديري الائتمان إلا أنها أداة تساعد بشكل كبيـر علـى تحسين عملية تقييم مخاطر المقترضين.

4. دراسة (Berger & et. al, 2002) بعنوان:

“Credit Scoring and the Availability, Price, and Risk of Small Business”

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الاقتصادية على التقيـيم الائتمـاني للأعمـال الصغيرة ومتوسطة، وقارنت الدراسة بين المصارف التي تستخدم التقييم الائتماني الجـاهز وبين تلك المصارف التي تطور التقييم الائتماني الخاص بها. وخلـصت الدراسـة إلـى أن المصارف التي تستخدم التقييم الائتماني الجاهز وتعتمد قواعد محددة تتوسع في منح الائتمان للأعمال الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مرتفعة مما يؤدي إلى ارتفاع إلى مخاطر، بينمـا

المصارف التي تقوم بتطوير أنظمة التقييم الائتماني الخاص بها فإنها لم تتوسع بمنح الائتمان مقارنة بتلك المصارف، إلا أنها خفضت من إلى مخاطر وحسنت عملية تقدير مخاطرها الائتمانية.

5. دراسة (Frame, Padhi and Woosley, 2001) بعنوان:

"The Effect of Credit Scoring on Small Lending in Low- and Moderate- Income Areas"

هدفت الدراسة إلى فحص مدى تأثير استخدام نموذج تقييم مخاطر الائتمان الشخصي الخاص بالقروض الصغيرة ومتوسطة في عمليات منح الائتمان ضمن البيئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع.

وكانت نتيجة الدراسة أن استخدام هذه الأنظمة أدى إلى زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف في المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط بواقع 2.5 مرة عنه في المناطق المرتفعة الدخل، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استخدام نموذج تقييم مخاطر الائتمان الشخصي يزيد من نسبة احتمالية وصول تلك المصارف إلى أحجام التمويل المستهدفة بنسبة بلغت 3.5% في المناطق منخفضة والمتوسطة الدخل، و1.7% في المناطق مرتفعة الدخل.

6. دراسة (Akharein, Frame, White, 2001) بعنوان:

The Diffusion of Financial Innovations: An Examination of the Adoption of Small Business Credit Scoring by Large Banking Organizations.

وهدفت هذه الدراسة إلى فحص خصائص المصارف التي تبنت استخدام التقييم الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تبنت استخدام التقييم الائتماني Credit Scoring للشركات الصغيرة والمتوسطة، قامت بافتتاح المزيد من الفروع، وهذا ينسجم مع العلاقة النظرية بوجود علاقة بين الشكل المؤسسي للبنك Organization form وأسلوب الإقراض. وخلصت الدراسة أيضا إلى وجود تأثير لربحية المشروع الصغير على منحه الائتمان وتأثير المستوى التعليمي لمدير المشروع على نجاحة في اداء التزأماتة الائتمانية وطول الفترة التي يدير بها المشروع، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التركيز السوقي والابتكارات المالية.

7. دراسة (Maznevski & et. Al, 2001) بعنوان:

"The Power to Borrow And Lend Investigating the Cultural Contexts of Part Of The Lending Decision".

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع كيفية استخدام أساليب العلوم السلوكية في صناعة القرار كمدخل من مدخلات عمليات التقييم الائتماني للمقترض. وتوصلت الدراسة إلى أن التباين في المظاهر الاجتماعية والمحتوى الثقافي للمقترضين يؤثر على نتائج عملية الإقراض، بالتالي يؤثر على القرض، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار المعلومات المالية الأخرى مثل نسب التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح القرض للشركة. وتوصلت كذلك إلى أن المعلومات عن المحتوى الثقافي للشركة تسهم في زيادة الدقة في عملية صناعة قرار

منح الائتمان، ووجود مثل هذا النوع من المعلومات يشكل حلاً لطلبات القروض الإيهامشية (الحدية)[1].

8. دراسة (Center for Social Development, 2000)، بعنوان:

"Credit Scoring for Microfinance can it Work?"

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية وجود نموذج لتقييم مخاطر الائتمان الخاص بقروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الفقيرة كما هو في الدول الغنية، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن المؤسسات في الدول الفقيرة تأخذ التقييم الائتماني Credit Scoring بعين الاعتبار، إلا أنه لم يحل محل الحكم الشخصي من قبل مديري القروض ولجان منح الائتمان، لكنه يحسن من عملية تقدير إلى مخاطر، بالإضافة إلى أنه يمكن الإفادة من أسلوب التقييم هذا بالكشف عن خصائص وسمات كل من المقترضين والقروض والمقرضين مثل مديري القروض ولجان الائتمان، ويكشف عن مدى تأثير هذه السمات على إلى مخاطر مما ساعد المقرضين على توقع إلى مخاطر المستقبلية واتخاذ القرار المناسب.

9. دراسة لـ (Kwar & Atel, 1986) بعنوان:

Credit Scoring for Commercial Loans: The Case of Singapore

وهدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج للتقييم الائتماني في سنغافورا، ولتحقيق ذلك تم استخدام النسب المالية، وكان االيهدف من ذلك تحديد وتحليل الخصائص المالية المشتركة التي تميز الحسابات الجيدة عن الحسابات الرديئة (الخطيرة). وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام

---

(1) هي طلبات القروض التي تقع بين القروض الجيدة والرديئة بحيث تكون عدد مميزاتها مساوية لعدد عيوبها.

البيانات المحاسبية والنسب المئوية في تطوير النماذج الرياضية أثبت نجاحــاً فــي التحليــل الائتماني للمقترضين التجاريين في سنغافورة.

10. دراسة (Orgler, 1970) بعنوان:

"A Credit Scoring Model For Commercial Loans"

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج تقييم ائتماني للقروض التجارية، وهــذا النمــوذج يقــيم القروض الموجودة عن طريق مقارنة تصنيف المصرف لطلبات القروض المقدمة مــن قبــل المقترضين إن كانت جيدة أم رديئة استناداً إلــى المعلومــات الماليــة المنــشورة اليهــؤلاء المقترضين. وتوصلت الدراسة إلى أن نموذج التقييم الائتماني للقروض التجارية هو أداة فعالة لتوفير وقت مديري القروض ولجان مراقبة الائتمان عند عملية مراجعــة وتقيــيم القــروض التجارية، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك العديد من القروض الجيدة تم رفضها وعــدداً من القروض الرديئة تم قبوإليها عند قيام الدراسة بتحليل ميزانية الــشركات التــي تقــدمت للحصول على قرض.

ثالثا: الإضافة المتوقعة من هذة الاطروحة:

لقد تناولت العديد من الدراسات التي تم عرضها مجموعــة مــن الموضــوعات ذات العلاقة المباشرة بأنظمة التقييم الائتماني، وبعضها الآخر بمواضيع ذات علاقة باإلى مخاطر الائتمانية والتمويلية لمختلف أنواع القروض، و شملت إدارة إلى مخــاطر فــي المــصارف الإسلامية من خلال تحليل العديد من القضايا في الصناعة المالية الإسلامية، وعملت بعــض الدراسات على تقديم عرض شامل لمفاهيم إلى مخاطر وأدوات إدارة إلى مخاطر ومعاييرها

ومناقشة إلى مخاطر التي تختص بها الخدمات المالية الإسلامية. في حين تناولت دراسات أخرى إدارة مخاطر الائتمان المصرفي من خلال تحليل إمكانية استخدام أدوات التحليل المالي والائتماني والتنبؤ بالفشل كأداة فاعلة لتقييم مخاطر الائتمان التجاري في المؤسسات المصرفية الإسلامية. وكذلك قامت بعض الدراسات بتحليل مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف بشكل عام من خلال إبراز كيفية توظيف نظم الرقابة والضوابط المصرفية وتفعيل دورها لأغراض إدارة إلى مخاطر المصرفية، وتحليل أكثر المناطق حساسية لإلى مخاطر في عمليات المصارف.

أما هذه الدراسة فستعمل على تقييم مخاطر الائتمان التجاري لدى المصارف الإسلامية والمقارنة مع المصارف التجارية الأردنية باستخدام نموذج مقترح لأوزان الائتمان ، من خلال تحليل أثر العوامل الخارجية والنشاط الاقتصادي والقطاع الاقتصادي والظروف الاقتصادية العامة و العوامل الداخلية والعوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان التجاري في المصارف الإسلامية والمقارنة مع المصارف التجارية الأردنية. وذلك لاقتراح نموذج يأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثر في الاداء الائتماني للمشروع الصغير الحاصل على تمويل.

الجدول رقم(7)

ملخص الإضافة المتوقعة من هذة الاطروحة

مقارنة بالدراسات السابقة

الدراسات السابقة اولا: الدراسات العربية	الإضافة المتوقعة من هذة الاطروحة
1-الدراسات المتعلقة بمخاطر المصارف الإسلامية: (ابومحميد) هدفت إلى التعرف على بعض مخاطر صيغ التمويل لتقدير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية. (البلتاجي) هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار، في المصارف الإسلامية (المرابحة ، المضاربة ، المشاركة) واقترحت أسس ومعايير لتقويم أداء وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية.(خان واحمد) وهدفت إلى تقديم استعراض شامل لمفاهيم إالى مخاطر وأدوات إدارة إالى مخاطر ومعاييرها ومناقشة إالى مخاطر التي تختص بها الخدمات المالية الإسلامية.(محمد) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم الديون المتعثرة بالمصارف السودانية والأسباب التي أدت إلى ذلك.(ابوعيد) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مشكلة أسباب المتأخرات التي تواجه المصارف الإسلامية.(الشيخ خليل) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على طلب التمويل ومنحه في المصارف.(العجلوني) ناقش إالى مخاطر التي تتعرض إليها المصارف الإسلامية نتيجة العولمة.دراسة(سوندارا راجان ولوكا اريكو) تهدف هذه الدراسة بيان تنوع العمليات المصرفية في المصارف الإسلامية مقارنة مع المصارف التجارية. دراسة (لوكا اريكو وميترا فرحباكش) هدفت هذه الدراسة إلى اظهار خصائص المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية وابراز معايير الرقابة على اداء المصارف الإسلامية.(عبدالحليم) و(قحف) هدفت الدراستان إلى تحديد عوامل نجاح المصارف الإسلامية.(شابرا واحمد) هدفت هذه الدراسة إلى تقديم حلول لمشكلات إالى مخاطر المصرفية المرافقة للعمل المصرفي الإسلامي.(حسين) هدفت الدراسة إلى مقارنة اداء المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية.(البشير) هدفت إلى اختبار محددات اداء المصارف الإسلامية مع المصارف التجارية.(اقبال) ناقش تحديات العمل المصرفي الإسلامي مؤسسيا وتشغيليا.	تهدف هذة الدراسة إلى تحديد أسباب إالى مخاطر الائتمانية إلى المشروعات الصغيرة لدى المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التجارية الأردنية واقتراح نموذج اوزان الائتمان Credit Scoring لتقييم تلك إالى مخاطر. وتم التعريف باإلى مخاطر الائتمانية إلى المشروعات الصغيرة ومخاطر صيغ التمويل الإسلامية والمراحل التى تتحقق فيها تلك إالى مخاطر.
2-الدراسات العربية المتعلقة بمخاطر المصارف التجارية: (البحيصي والكحلوت) هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني.(تركي) هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم مخاطر الائتمان الشخصي عن طريق بناء نموذج اوزان الائتمان Credit Scoring.(ابوعبيد) هدفت	تم تقسيم إالى مخاطر التى تتعرض إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث مجموعات: الاولى متعلقة بالعوامل الخارجية مثل الازمات المالية وقوانيين عمل

الإضافة المتوقعة من هذة الاطروحة	الدراسات السابقة اولا: الدراسات العربية
المشروعات الصغيرة و تعليمات وانظمة المصرف. والثانية العوامل المتعلقة العوامل الداخلية المتعلقة مثل فترة سداد وحجم الائتمان أو التمويل الحد الادنى للقسط. أما المجموعة الثالثة العوامل المتعلقة بالعميل ومشروعه من بيانات شخصية وبيانات مالية عن المشروع.	هذه الدراسة إلى أسباب تعثر القروض لدى المصارف التجارية الأردنية، وكانت هذه الأسباب بعضها المتعلق بالعميل والأخرى بالمصرف والبيئة الخارجية.(العبادي) هذه الدراسة قسمت أسباب تعثر القروض المصرفية أسباب متعلقة بالمصرف والثانية متعلقة بالعميل والثالثة متعلقة بالمصرف المركزي.
تقترح لنموذج خاص بتقييم المشروعات الصغير والمتوسطة وتم ادخال متغيرات تعتمد على البيانات المالية للمشروع الصغير والمتوسط ومتغيرات تعتمد على البيئة الداخلية للبنك والمؤثرة في عملية تقييم مخاطر الائتمان التجاري ومتغيرات تعتمد على البيئة الخارجية والمؤثر على المشروع والمصرف.	ثانيا: الدراسات الاجنبية: (Longenecker&others) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية وجود نموذج لتقييم مخاطر الائتمان الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف التجارية.(Rashid) هدفت هذه الدراسة إلى تطوير الأنظمة المستخدمة في مجال تقييم مخاطر الائتمان الشخصي.(Scheiner) هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مزايا وسلبيات استخدام نموذج تقييم مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة.(Berger&others) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثرالعوامل الاقتصادية على التقييم الائتماني للاعمال الصغيرة والمتوسطة وقارن بين المصارف التي تستخدم نماذج تقييم الائتمان الجاهزة و النماذج المطورة داخل المصرف والتي كانت أكثر فاعلية .(Akharein&others) هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى تاثير استخدام نماذج اوزان الائتمان على زيادة حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف وبالتالي زيادة الربحية.(Maznevski&others) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة استخدام اساليب العلوم السلوكية كمدخل لعمليات التقييم الائتماني مما إليها أثر في اتخاذ القرار الائتماني الصائب.(Center for Social Development) هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية نماذج أوزان الائتمان الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة.(Kwar&Atel) هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج للتقييم الائتماني للقروض التجارية في سنغافورا وقد تم استخدام نسب مالية.(Orgler) هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج تقييم ائتماني للقروض التجارية استنادا للمعلومات المالية وتحليل ميزانيات المشروعات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج تقييم إلـــى مخـــاطر الائتمـــان المـــصرفي إلـــى المشروعات الصغيرة للمصارف الإسلامية والتجارية الأردنية لتمكين إدارات تلك المصارف والعاملين فيها من تطبيق أسلوب من أساليب التقييم الائتماني، والعمل على تقليل احتمالية تعثر الائتمان. ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وفيمـــا يلـــي عـــرض للطـــرق والإجراءات التي تم استخدامها:

اولا: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين الحاليين في دوائر الائتمان والاستثمار في بنكين يتعاملأن بالعمليات المصرفية الإسلامية والمتمثلين في المصرف الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل، والمصرف العربي الإسلامي الدولي، إلى جانب اربعة مصارف تجارية تقليدية والمتمثلة في المصرف العربي وبنك الأردن وبنك الإسكان للتجارة والتمويل بنك القاهرة عمان. ويبلغ عدد العاملين في دوائر دراسة وتحليل مخاطر الائتمان لكل المتقدمين للحصول على تمويل بما فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية 120 موظفاً موزعين على الفروع و 5 منهم في الإدارة الرئيسة، وعدد العاملين في المصارف التجارية في دوائر دراسة وتحليل مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة (دوائر SME) 115 موظفاً وتم اختيار عينة من هذا المجتمع يبلغ 140 موظفاً موزعين على المصارف حسب نسبهم وباستخدام طريقة المعاينة العشوائية الطبقية. (Zakaran, 2003)

وقامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على عينة مكونة من 140 من العاملين بلجان الاستثمار وضباط الائتمان في الإدارة والفروع التي تقدم ائتماناً تجارياً والموزعين على مختلف هذه المصارف وعلى مختلف المستويات الإدارية، وتم استرجاع 90 استبانة منها بنسبة 64.3 % من إجمالي الاستبانات الموزعة.

ثانيا: خصائص أفراد عينة الاستبانة:

الجداول أدناه تبين خصائص عينة الدراسة من حيث المصارف التي يعملون بها والمراكز الوظيفية التي يعملون بها والمؤهلات العلمية والعمر وسنوات الخبرة في العمل المصرفي إلى جانب سنوات الخبرة في مجال الائتمان:

الجدول (8) توزيع أفراد العينة حسب المصرف الذي يعملون به

الرقم	المصرف	العدد	النسبة المئوية %
1	المصرف العربي الإسلامي	6	6.7
2	البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل	8	8.9
3	البنك العربي	29	3.2
4	بنك الأردن	18	20.0
5	بنك الإسكان	26	28.9
6	بنك القاهرة عمان	3	3.3
المجموع:		90	100.0

جدول (9) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي الحالي

الرقم	المركز الوظيفي الحالي	العدد	النسبة المئوية%
1	مسؤول العلاقات مع الشركات	15	16.7
2	مشرف تطوير علاقات عملاء ائتمانية شركات	24	26.7
3	مسؤول علاقات العملاء،(مساعد).	23	25.5
4	موظف ائتمان	2	2.22
5	مدير، مساعد مدير.	1	1.11
6	نظم معلومات الإدارية وتحليل البيانات.	3	3.33
7	موظف تسهيلات	6	6.7
8	موظف دائرة إلى مخاطر.	1	1.1
المجموع:		**90**	**100.0**

جدول (10) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية%
1	ما دون البكالوريس	7	6.7
2	بكالوريوس	67	74.4
3	ماجستير	17	18.8
المجموع:		90	100.0

جدول (11) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

الرقم	العمر	العدد	النسبة المئوية%
1	من 18 إلى 30 سنة	58	64.5
2	من 31 إلى 40 سنة	23	25.6
3	اكبر من 40 سنة	3	3.33
4	عدد الاستبانات دون إجابة على هذا السؤال	6	6.7
المجموع:		90	100

جدول (12) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في العمل المصرفي

الرقم	سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية%
1	من سنة واحدة إلى خمس سنوات	49	54.4444
2	من ست سنوات إلى عشر سنوات	15	16.6667
3	من إحدى عشرة إلى خمسة عشر سنة	14	15.5556
4	أكثر من خمسة عشر سنة	7	7.7778
5	عدد الاستبانات دون إجابة على هذا السؤال	5	5.5556
المجموع		90	100

جدول (13) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان

الرقم	سنوات الخبرة في مجال الائتمان	العدد	النسبة المئوية%
1	من سنة واحدة إلى خمس سنوات	67	74.4444
2	من ست سنوات إلى عشر سنوات	9	0.1
3	من إحدى عشرة إلى خمسة عشر سنة	3	3.3333
4	أكثر من خمسة عشرة سنة	2	2.2222
5	عدد الاستبانات دون إجابة على هذا السؤال	9	0.1
المجموع:		90	100

ثالثا: أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتصميم أداتين دراسيتين، الأولى عبارة عن استبانة تتضمن العديد من الأسئلة بهدف تقييم مخاطر التمويل التجاري لدى المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية وتحديد المتغيرات والعوامل التي تقيس إلى مخاطر الائتمانية المرتبطة بالمشروع التجاري الصغير منها (إن كانت عوامل خارجية أو داخلية أو متعلقة بالعميل) والمتعلقة بتسديد ما يترتب علية من التزأمات مالية تجاه الآخرين من وجهة نظر المصارف الإسلامية والتجارية. كذلك ستقترح الباحثة نموذج تقييم مخاطر الائتمان التجاري لدى المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية إلى المشروعات الصغيرة. كذلك ستتم إجراء عدد من المقابلات مع خبراء في مجال الائتمان إلى المشروعات الصغيرة في كلا النوعين من المصارف وكان عدد الأسئلة أحد عشر سؤالاً وعدد المصارف في عينة الدراسة ستة وهم بنك الأردن، بنك الإسكان، المصرف العربي، بنك القاهرة عمان، المصرف الإسلامي الأردني، المصرف العربي الإسلامي . (ملحق 1) وإلى جانب ذلك تم تصميم أسئلة مقابلة تتناول عدداً من الأسئلة المعمقة حول أكثر العوامل تأثيراً على مخاطر الائتمان، وتمت مقابلة مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف محل الدراسة. (ملحق2)

1- صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة الرئيسة (الاستبيانه) تم استخراج معامل كرونباخ الفا Chronbach's alpha ، لجميع أبعاد الأداة ذات التدريج الموحد، وأشارت النتائج إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة صدق عالية وصالحة للتطبيق، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (14)

نتائج اختبار كرونباخ الفا Chronbach's Alpha لأبعاد أدارة الدراسة

الرقم	البعد	معامل كرونباخ الفا
1	العوامل الخارجية	0.778
2	العوامل الداخلية	0.727
3	العوامل المتعلقة بالعميل	0.818
	مجمل العوامل	0.889

2- وسائل جمع البيانات:

البيانات الأولية:

استخدمت الباحثة كلاً من الاستبانة والمقابلة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها.

البيانات الثانوية:

استخدمت الباحثة كافة مصادر البيانات الثانوية المتاحة وتتمثل في المراجع والكتــب ذات العلاقة وتقارير المصارف والنشرات والتقارير الاقتصادية ونشرات المــصرف المركــزي. بالإضافة إلى الأدبيات والمقالات والدراسات السابقة ذات العلاقة وشبكة الأنترنت حيث العديد من المواقع التي تتوافر فيها معلومات ذات العلاقة.

رابعا: إجراءات الدراسة

1. قامت الباحثة بتطوير استبانه بالإضافة إلى إجراء مقابلات شخصية لقياس إلى مخاطر المرتبطة بالمشروعات التجارية الصغيرة من وجهة نظر المصارف الإسلامية والتجارية.

2. تم التحقق من ثبات أداة الدراسة.

2. تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة.

3. تم إجراء المقابلات.

4. تم إجراء التحليلات الإحصائية إلى الأزمة.

5. تم استعراض النتائج ومناقشتها.

خامسا: تصميم الدراسة والمعالجة الإحصائية

لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضـياتها تـم اسـتخدام برنـامج التحليـل الإحصائي SPSS-Ver.11 وتم استخدام الأساليب والاختبارات الآتية:

1. أساليب الإحصاء الوصفي مثل المتوسـطات الحـسابية، والأنحرافـات المعياريـة والتوزيعات التكرارية لوصف خصائص عينة الدراسة ووصف البيانات.
2. اختبار (ت)، One Sample T-test لآختبار فرضيات الدراسة.
3. اختبار كرونباخ الفا Chronbache's Alph للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

4. تحليل التباين الأحادي للفروق في درجات تأثير العوامل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي.
5. إستخراج معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين اجابات مـــديري التـــسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ومديري الاســـتثمار والعمليـــات فـــي المـــصارف الإسلامية من جهة وإجابات أفراد العينة الأساسية من جهة اخرى.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج تقييم إلى مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة للمصارف الإسلامية والتجارية الأردنية لتمكين إدارات تلك المصارف والعاملين فيها من تطبيق أسلوب من أساليب التقييم الائتماني، والعمل على تقليل احتمالية تعثر الائتمان. ومن أجل ذلك تم تطوير استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة وفيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها:

أولاً: اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية واختبار (ت) One-Sample t-test، وكانت النتائج بالشكل الآتي (بمستوى معنوية 0.05):

Ho1 : " لا تؤثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية الأردنية".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أثر العوامل الخارجية على إلى مخاطرالائتمانية، وبينت النتائج أن هذه العوامل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات العوامل الخارجية بلغت (3.90) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغة (3.0)، كذلك كانت قيم

المتوسطات الحسابية لجميع العبارات (فقرات) أعلى من (3.0) والجدول (15) يوضح أهم وأقل العوامل تأثيراً، في حين أن ترتيب وقيم المتوسطات الحسابية لبقية العوامل في الملحق 3:

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية أثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة (مصارف اسلامية)

رقم الفقرة	العبارة	مصارف اسلامية	
		المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
7	تؤثر الأزمات المالية على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	4.29	0.72
4	تؤثر القوانين المتعلقة بعمل المشروع على درجة مخاطره الائتمانية	4.14	0.77
5	تؤثر تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	4.14	0.77
3	تؤثر كثافة رأس المال على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.62	0.65
6	تؤثر الازدواجية في الأنتاج على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.50	1.01
10	يؤثر ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.36	0.84
	المجموع	3.90	0.46

وللتحقق فيما إذا كان هذا الأثر بدلالة إحصائية أم لا، تم إجراء اختبار (ت) One-Sample t-test، وأشارت النتائج إلى أن تأثير العوامل الخارجية على مخاطر الائتمان في المصارف

الإسلامية كان بدلالة إحصائية بنسبة(0.001)، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار كانت أقل من (0.05)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية الأولى ونقبل الفرضية البديلة وهي أن العوامل الخارجية تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية. والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

نتائج اختبار (ت) لأثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف الإسلامية

المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل الخارجية	3.90	0.46	**7.42	89	0.001

** عند مستوى دلالة احصائية أقل من 0,01

Ho2 : " لا تؤثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف التجارية الأردنية".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أثر العوامل الخارجية على مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة ، وبينت النتائج أن هذه العوامل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف التجارية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات العوامل الخارجية بلغت (3.88) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ

(3.0)، كذلك كانت قيم المتوسطات الحسابية لجميع العبارات (فقـرات) أعلـى مـن (3.0) والجدول (17) يوضح أهم وأقل العوامل تأثيراً، في حين ان ترتيب وقيم المتوسطات الحسابية لبقية العوامل في الملحق 3

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية أثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة (مصارف تجارية)

رقم الفقرة	العبـــــــــــــــــارة	المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
2	تؤثر التغيرات الاقتصادية المفاجئـة علـى درجـة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.88	0.82
7	تؤثر الأزمات المالية على درجـة مخـاطر ائتمـان المشروعات الصغيرة	4.26	0.71
5	تؤثر تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.99	0.75
12	تؤثر أسعار الفائدة علـى مخـاطر الائتمـان إلـى المشروعات الصغيرة	3.70	0.98
6	تؤثر الازدواجية في الأنتاج في المشروعات الصغيرة على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.29	1.02
10	يؤثر ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجيـة على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة	3.28	0.93
	المجموع	3.88	0.78

وللتحقق فيما إذا كان هذا الأثر بدلالة إحصائية أم لا، تم إجـراء اختبـار (ت) One-Sample t-test، وأشارت النتائج إلى أن تأثير العوامل الخارجية علـى مخـاطر الائتمـان التجاري في المصارف التجارية كان بدلالة إحصائية (0.001)، وذلـك لأن قيمـة الدلالـة

الإحصائية للاختبار كانت أقل من (0.05)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية الثانية ونقبل بالفرضية البديلة وهي أن العوامل الخارجية تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف التجارية. والجدول(18) يوضح ذلك.

جدول (18)

نتائج اختبار (ت) لأثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف التجارية

المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل الخارجية	3.88	0.78	19.03**	89	0.001

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0، 01

Ho3 : " لا تؤثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية الأردنية".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أثر العوامل الداخلية على مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، وبينت النتائج أن هذه العوامل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات العوامل الداخلية بلغ (4.17) وهي أعلى من قيمة المتوسط

الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ (3.0)، كذلك كانـت قـيم المتوسـطات الحسابية لجميع العبارات (فقرات) أعلى من (3.0) والجدول (19) يوضح ذلك:

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لأثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة للمصارف الإسلامية

رقم الفقرة	العبـــــــــــارة	المصارف الإسلامية	
		المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
1	تؤثر فترة سداد الائتمان أو التمويل على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.57	0.51
2	يؤثر حجم الائتمان على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.43	0.51
3	يؤثر الحد الأدنى للقسط المترتب على التمويل أو القرض على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.14	0.77
4	يؤثر نوعية الضمان على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.93	0.61
5	يؤثر الحد الأعلى للحصول على التمويل (التسهيلات الائتمانية) على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.93	0.82
6	يؤثر الحد الأعلى للقطاع (الصناعة) للحصول على التمويل (التسهيلات الائتمانية) على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.86	0.94
	المجموع	4.17	0.40

وللتحقق فيما إذا كان هذا الأثر بدلالة إحصائية أم لا، تم إجراء اختبار (ت) One-Sample t-test، وأشارت النتائج إلى أن تأثير العوامل الداخلية على مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية كان بدلالة إحصائية ، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار كانت أقل من (0.05)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية الثالثة ونقبل بالفرضية البديلة وهي أن العوامل الداخلية تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية. والجدول (20) يوضح ذلك.

جدول(20)

نتائج اختبار (ت) لأثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف الإسلامية

المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل الداخلية	4.17	0.39	11.02**	89	0.001

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0,01

Ho4 : " لا تؤثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أثر العوامل اداخلية على مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبينت النتائج أن هذه العوامل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة في المصارف التجارية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات العوامل الداخلية بلغت (4.06) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ (3.0)، كذلك كانت قيم المتوسطات الحسابية لجميع العبارات (فقرات) أعلى من (3.0) والجدول (21) يوضح ذلك:

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لأثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و المتوسطة للمصارف التجارية

رقم الفقرة	العبارة	المصارف التجارية	
		المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
1	تؤثر فترة سداد الائتمان أو التمويل على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.08	0.72
2	يؤثر حجم الائتمان على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.07	0.78
4	يؤثر نوعية الضمان على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.01	0.81
3	يؤثر الحد الأدنى للقسط المترتب على التمويل أو القرض على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.97	0.74
5	يؤثر الحد الأعلى للحصول على التمويل (التسهيلات الائتمانية) على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.91	0.76
6	يؤثر الحد الأعلى للقطاع (الصناعة) للحصول على التمويل (التسهيلات الائتمانية) على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.87	0.73
	المجموع	4.07	0.43

وللتحقق فيما إذا كان هذا الأثر بدلالة إحصائية أم لا، تم إجراء اختبار (ت) One-Sample t-test، وأشارت النتائج إلى أن تأثير العوامل الداخلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية كان بدلالة إحصائية (0.001)، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار كانت أقل من (0.05)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة وهي أن العوامل الداخلية تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية. والجدول (22) يوضح ذلك.

جدول (22)

نتائج اختبار (ت) لأثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف التجارية

المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل الداخلية	4.06	0.43	**21.39	89	0.001

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0,01

Ho5 : " لا تؤثر العوامل الخاصة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية الأردنية".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أثر العوامل المتعلقة بالعميل على مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبينت النتائج أن هذه العوامل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات العوامل الخاصة بالعميل بلغت (3.95) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ (3.0)، كذلك كانت قيم المتوسطات الحسابية لجميع العبارات (فقرات) أعلى من (3.0) والجدول (23) يوضح أهم وأقل العوامل تأثيراً، في حين أن ترتيب وقيم المتوسطات الحسابية لبقية العوامل في الملحق3:

جدول (23)

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لأثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة (مصارف إسلامية)

رقم الفقرة	العبـــــــــــــــــارة	المصارف الإسلامية	
		المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
12	كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة إلى مخاطرها الائتمانية	4.54	0.51
13	يؤثر مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع الصغير على درجة مخاطره الائتمانية	4.29	0.61
4	يؤثر حجم التدفق النقدي للمشروع الصغير على درجة مخاطره الائتمانية.	4.29	0.46
14	يؤثر مدى الاستعلام عن ما حققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي على درجة مخاطره الائتمانية	4.21	0.57
7	يؤثر حجم رأس مال المشروع الصغير على إلى مخاطر الائتمانية الممنوحة إليها.	3.71	0.72
5	تؤثر الأرباح الموزعة للمشروع الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطرها الائتمانية	3.64	1
3	تؤثر مدى قدرة المشروع الصغير على النفاذ إلى أسواق خارجية لتسويق منتجاتها على درجة مخاطرها الائتمانية	3.57	0.75
	المجموع	3.95	0.38

وللتحقق فيما إذا كان هذا الأثر بدلالة إحصائية أم لا، تم إجــراء اختبــار (ت) One-Sample t-test، وأشارت النتائج إلى أن تأثير العوامل المتعلقة بالعميل على مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية كان بدلالة إحصائية(0.001)، وذلك لأن قيمة الدلالــة الإحــصائية للاختبار كانت أقل من (0.05)، وعليه فإننا نرفض الفرضــية الــصفرية الخامــسة ونقبــل الفرضية البديلة وهي أن العوامل المتعلقة بالعميل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية. والجدول (24) يوضح ذلك.

جدول (24)

نتائج اختبار (ت) لأثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف الإسلامية

المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المتعلقة بالعميل	3.95	0.38	**9.34	89	0.001

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0,01

Ho6 : " لا تؤثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية الأردنية".

تم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أثر العوامل المتعلقة بالعميل على مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وبينت النتائج أن هذه العوامل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية، وذلك لأن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل

فقرات العوامل المتعلقة بالعميل بلغت (3.95) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ (3.0)، كذلك كانت قيم المتوسطات الحسابية لجميع العبارات (فقرات) أعلى من (3.0) والجدول (25) يوضح أهم وأقل العوامل تأثيراً، في حين أن ترتيب وقيم المتوسطات الحسابية لبقية العوامل في الملحق3 :

الجدول (25)

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لأثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة (مصارف تجارية)

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
13	يؤثر مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع الصغير على درجة إلى مخاطر الائتمانية للمشروع	4.34	0.66
14	يؤثر مدى الاستعلام عن ما حققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي على درجة مخاطره الائتمانية	4.28	0.66
4	يؤثر حجم التدفق النقدي للمشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمانية.	4.25	0.66
8	تؤثر قدرة المشروع الصغير على التمويل من مصادر أخرى على مخاطره الائتمانية	3.83	0.75
7	يؤثر حجم رأس مال المشروع الصغير على إلى مخاطر الائتمانية الممنوحة إليها.	3.82	0.82
5	تؤثر الأرباح الموزعة للمشروع الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطرها الائتمان	3.80	0.79
10	يؤثر االيهيكل التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر الائتمان	0.83	0.76
المجموع		3.95	0.43

وللتحقق فيما إذا كان هذا الأثر بدلالة إحصائية أم لا، تم إجراء اختبار (ت) One-Sample t-test، وأشارت النتائج إلى أن تأثير العوامل المتعلقة بالعميل على مخاطر الائتمان

في المصارف التجارية كان بدلالة إحصائية (0.001)، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار كانت أقل من (0.05)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية السادسة ونقبل الفرضية البديلة وهي أن العوامل المتعلقة بالعميل تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية. والجدول (26) يوضح ذلك.

جدول (26)

نتائج اختبار (ت) لأثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة في المصارف التجارية

المتغير	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل المتعلقة بالعميل	3.95	0.43	19.2**	89	0.001

** عند مستوى دلالة إحصائية أقل من 0,01

Ho 7 : " لا توجد فروق نوعية في درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزى إلى نوع المصرف".

لاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت)، Independent Sample t-test وأشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (معنوية) في درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعزى إلى اختلاف نوع المصرف، وذلك لأن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع العوامل الداخلية والخارجية والمتعلقة بالعميل كانت أعلى من (0.05)، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية السابعة سابقة الذكر، و الجدول (27) يوضح ذلك.

جدول (27)

نتائج اختبار (ت) لأثر مجمل العوامل على درجة مخاطر الائتمان إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة حسب اختلاف نوع المصرف

المتغير	نوع المصرف	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
العوامل الخارجية	مصارف إسلامية	3.90	0.46	0.155	88	0.877
	مصارف تجارية	3.88	0.40			
العوامل الداخلية	مصارف إسلامية	4.17	0.39	0.840	88	0.40
	مصارف تجارية	4.06	0.43			
العوامل المتعلقة بالعميل	مصارف إسلامية	3.94	0.38	0.017	88	0.98
	مصارف تجارية	3.94	0.42			
مجمل العوامل	مصارف إسلامية	3.98	0.37	0.302	88	0.76
	مصارف تجارية	3.94	0.36			

الجدول (28)

تحليل التباين الأحادي للفروق في درجات تأثير العوامل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.577	2	0.288	2.916	0.068
داخل المجموعات	3.362	34	0.099		
المجموع	3.939	36			

وأشار اختبار ف في الجدول رقم (28) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية $(0.05 \geq \alpha)$ بين العوامل الخارجية والداخلية والمتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية.

ثانيا: تحليل أسئلة المقابلة:

تمت مقابلة مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ومديري الاستثمار والعمليات في المصارف الإسلامية لتحديد أهم العوامل الخارجية والداخلية والمتعلقة بالعميل والمدروسة من قباليهم، وبلغ عدد المديرين 19 مديراً من 6 مصارف؛ أربعة منها تجارية وهي بنك الأردن، و بنك الإسكان، والمصرف العربي، وبنك القاهرة عمان، واثنان اسلاميان وهما المصرف الإسلامي الأردني، و المصرف العربي الإسلامي، والجدول (29) يوضح توزيع المقابلات حسب نوعية المصارف:

الجدول (29)

توزيع المقابلات حسب نوعية المصارف

اسم المصرف	عدد المصارف	عدد المقابلات
المصارف الإسلامية	2	5
المصارف التجارية	4	14
الإجمالي	6	19

ولقياس العلاقة بين اجابات مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ومديري الاستثمار والعمليات في المصارف الإسلامية واجابات أفراد العينة الأساسية التي تم استعراض اجاباتهم بالتفصيل في هذا الفصل، تم استخراج معامل الارتباط بيرسون بينهما، وأشارت النتائج إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بينهما(0.001)، والجدول رقم (30) يوضح هذه النتائج:

الجدول (30)

العلاقة (معامل بيرسون) بين اجابات مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ومديري الاستثمار والعمليات في المصارف الإسلامية واجابات أفراد العينة الأساسية

معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية
**0.877	0.001

** عند مستوى دلالة احصائية أقل من 0.01

وتم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أكثر وأقل العوامل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، وبينت النتائج أن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات بلغت (4) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ (3.0)، والجدول (31) يوضح ذلك:

الجدول (31)

نتائج التحليل الإحصائي لنتائج المقابلات في المصارف الإسلامية

طبيعة العوامل	الرقم	العبارة	المتوسطات الحسابية - مصارف إسلامية	
			المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
اولا العوامل الخارجية (الخاصة بالمصرف والمشروع) المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروع الصغير و المتوسط.	1	تعد العوامل الخارجية التي إليها تأثيراًعلى درجة مخاطر الائتمان للمشروع الصغير في المصارف الإسلامية وأهميتها النسبية كالاتي: 1- تأثيراً الازمات المالية 2- القوانيين المتعلقة بعمل المشروع 3- تعليمات المصرف المركزي	4.6	0.54
	2	تعد العوامل الخارجية التالية الأقل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان التجاري للمشروع الصغير لدى المصارف الإسلامية 1- ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية 2- ازدواجية الأنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . 3- حجم رأس المال للمشروعات المنافسة.	2.6	0.89
ثانيا: العوامل الداخلية (الخاصة بالمصرف) المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروع الصغير و المتوسطة.	4	تعد العوامل الداخلية التي إليها تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان التجاري للمشروع الصغير في المصارف الإسلامية: 1- فترة سداد التمويل 2- حجم التمويل	4.6	0.54
	5	تعد العوامل الداخلية التالية الأقل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان التجاري للمشروع الصغير في المصارف الإسلامية : 1- الحد الأعلى لتمويل اللقطاع (الصناعة)	4.2	0.44

طبيعة العوامل	الرقم	العبـــــــــــــــــارة	المتوسطات الحسابية	
			مصارف إسلامية	
			المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
		2- الحد الأعلى لتمويل العميل . 3- نوعية الضمان.		
	6	تختلف إلى مخاطر الائتمانية باختلاف الـصغية التمويليـة (مرابحـة او مضاربة او غيرها من صيغ ...	4.4	0.54
	7	يطبق المصرف الإسلامي معايير لجنة بازل 1 لتقييم إلى مخاطر الائتمانية والتي لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية.	4.2	0.44
ثالثا: العوامل المتعلقة بالعميل صاحب المشروع والمشروع المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروع الصغير و المتوسطة.	10	تعد أكثرالعوامل المتعلقة بالعميل والمشروع تـأثيراًعلى درجـة مخـاطر الائتمان للمشروع الصغير في المصارف الإسلامية : 1- كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا في المشروع. 2- مدى الاستعلام عن العميل 3- حجم وفترات التدفقات النقدية للمشروع الصغير .	4.0	0.70
	11	تعد العوامل المتعلقة بالعميل والمشروع التالية أقل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان للمشروع الصغير في المصارف الإسلامية : 1- قدرة المشروع على التصدير للخارج 2- الأرباح الموزعة للشركاء في المشروع.	3.4	0.54
		المجموع	**4**	**0.57**

وتم استخراج المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية للعبارات التي تقيس أكثـر وأقـل العوامل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية، وبينت النتائج أن قيمة المتوسط الحسابي لمجمل فقرات بلغت (3.8) وهي أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعياري للتدريج الخماسي المستخدم البالغ (3.0)، والجدول (32) يوضح ذلك:

الجدول (32)

نتائج التحليل الإحصائي لنتائج المقابلات في المصارف التجارية

طبيعة العوامل	الرقم	العبـــــــــــــــارة	المتوسطات الحسابية	
			المصارف التجارية	
			المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
اولا العوامل الخارجية (الخاصة بالمصرف والمشروع) المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروع الصغير و المتوسطة.	1	تعد العوامل الخارجية التي إليها تأثيراًعلى درجة مخـاطر الائتمـان التجاري للمشروع الصغير في المصارف التجارية: 1- التغيرات الاقتصادية المفاجئة 2- الازمات المالية 3- تعليمات المصرف المركزي	3.94	0.68
	2	تعد العوامل الخارجية التالية أقل تأثيراً على درجـة مخـاطر الائتمـان التجاري للمشروع الصغير في المصارف التجارية : 1- مدى ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية 2- ازدواجة الأنتاج 3- أسعار الفائدة.	3.63	0.88
ثانيا: العوامل الداخلية (الخاصة بالمصرف) المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان التجاري للمشروع الصغير. :	4	تعد العوامل الداخلية التي إليها تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية: 1- حجم الائتمان 2- فترة سداد الائتمان. 3- نوعية الضمان	3.81	0.10
	5	تعد أقل العوامل الداخلية تأثيراًا على درجة مخاطر الائتمـان المـصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية: 1- الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة) يليها 2- الحد الأعلى لتمويل للعميل 3- الحد الادنى للقسط.	3.38	0.88
	6	يطبق المصرف معايير لجنة بازل لتقييم إلى مخاطر الائتمانية.	4.6	0.99
ثالثا: العوامل المتعلقة بالعميل صاحب المشروع والمشروع المؤثرة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروع الصغير و المتوسطة.	8	تعد أكبر العوامل المتعلقة بالعميل تأثيراً على درجة مخـاطر الائتمـان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية : 1- يؤثر مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع الصغير 2- يؤثر مدى الاستعلام عن ماحققه المشروع الصغير من أربـاح في الماضي	4.0	0.37

طبيعة العوامل	الرقم	العبـــــــــــــــــــــــارة	المتوسطات الحسابية	
			المصارف التجارية	
			المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
		3- حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة		
	9	تعد أقل العوامل المتعلقة بالعميل تأثيراً على درجـــة مخـــاطر الائتمـــان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية: 1- االيهيكل التنظيمي للمشروع يليها 2- الأرباح الموزعة ثم 3- حجم رأس مال المشروع	3.27	1.03
		المجموع	3.8	0.7

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد :-

في هذا الفصل تفسير النتائج التى تم التوصل إليها من خلال مؤشرات الاحـصاء الوصـفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة والتحليل الإحصائي للبيانات المالية وتفسير نتائج الاستبيان والمقابلة، وبعد ذلك ستستعرض أهم التوصيات التى توصلت إليها الدراسة:

اولا: تفسير نتائج مؤشرات الإحصاء الوصفي الناتجة عن الاستبانة الخاصة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

1- إن أكثر العوامل الخارجية تأثيراً علـى درجـة مخـاطر الائتمـان المـصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية كانت الأزمات المالية وهذا يتفق مع ما توصل اليه كل من (العجلوني،2004) و(محمد،2001) و(ابوعيد،2005)، تليها مـدى تأثير القوانين المتعلقة بعمل المشروع الصغير وهو متوافق مع ما توصل اليه (تركي،2006) ثم تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما توصل إلي هذه النتيجة (ابو عبيد،2003)؛ ويعود ذلك إلى وجود أثـر إلـى الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد عموما بالإضافة إلى أهمية تأثير قوانين العمـل مثـل قوانين المالكين والمستأجرين وقوانين الأموال المنقولـة وغيـر المنقولـة وتنفيـذ الـرهن والإجراءات الروتينية مما يؤخر البدء بالعمل في المشروع. و تؤثر أيضا مدى الارتباط مع

المصارف الخارجية، تليها الازدواجية بالأنتاج تليها حجم رأس المال المشروعات المنافسة على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا موافق لما توصل الية (Akharein,Jalal&FrameW.Scott,2005)؛ الذي توصلت إلى أهمية رأس المال وقياس أهمية نسبة ROE العائد على حقوق الملكية.

أما العوامل الخارجية ذات التأثير الأهم على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية هي التغيرات الاقتصادية المفاجئة تليها الأزمات تليها تأثيراً تعليمات المصرف المركزي وهذا يتوافق مع (العجلوني،2004) و(محمد،2001) و(ابوعيد،2005) و(ابو عبيد،2003)، ويعود سبب تأثير العاملين الأول والثاني إلى أثر الأزمة المالية العالمية التي حدثت مؤخرا تأثير على المشروعات عموما، في حين أن تأثير تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر الائتمان التجاري لتلك المشروعات يعود إلى عدم مرونة تلك التعليمات مع التغيرات الاقتصادية والمالية المفاجئة. بقية العوامل الخارجية إليها أثر ايضا على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مدى ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية يليها أثر الازدواجية في انتاج المشروع الصغير مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخرى ثم أسعار الفائدة. ويلاحظ أن هناك تقارباً نسبياً في النتائج بمعني وجود اتفاق بين طبيعة المتغيرات والعوامل الخارجية التي تقيس مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية وتأثيرها على احتمالية التعثر.

2- يلاحظ أن العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف أثرت على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية هي تأثير فترة سداد

التمويل يليها حجم التمويل ثم الحد الأدنى للقسط وهي متوافقة مع (شابراواحمد،2006) اللذين عبرا عنها بمخاطر هامش الأرباح وإلى مخاطر التشغلية؛ ويعود ذلك إلى أن مـدى طـول فترات السداد وحجم مبلغ التمويل أو قيمة القسط قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان التجاري لتلك المشروعات وفي زيادة احتمالية التعثر؛ لتغير الأسعار الـسوقية ولاخـتلاف الظـروف الاقتصادية والمالية خلال حياة العملية التمويلية؛ ونظرا لأن المصارف الإسلامية تعتمد علـى نتيجة أعمال المشروع في بعض الصيغ التمويلية وعدم تقاضي فوائد تأخير عند تأخير السداد عن التاريخ المحدد فكلما طالت فترة التمويل أو زاد حجمه أدى ذلك إلى زيادة إالى مخـاطر الائتمانية. وجاءت بقية العوامل داخلية ذات الأهمية في المصارف الإسلامية مثل الحد الأعلى للقطاع (الصناعة) للحصول على التمويل يليها الحد الأعلى للحصول على التمويل ثم نوعيـة الضمان وهذا يتوافق مع ما توصل اليه(ابو عبيد،2003) و(تركي،2006) و(محمـد،2001) و(سوندارراجان و لوكا اريكو،20002) ، واعتبراها من العوامل إاليهامة في التنبـؤ بتعثـر التمويل (الائتمان)؛ ويعود السبب إلى العامل الأول والثاني الأقل تأثيراً على مخاطر الائتمان التجاري. وإن حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المبالغ الكبيرة قليلاً مـا يجعـل تأثير هذين العاملين قليلاً نسبيا. في حين إن تأثير العامل الثالث هام نسبيا بسبب أن الضمانات المقبولة لدي المصارف الإسلامية يفضل أن تكون ذات سيواليه عاليه.

وتعتبر العوامل الداخلية الأكثر تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية هي فترة سداد الائتمان أو التمويل والعامل الذي يلي تلك العوامل في التأثير الحد الأدنى للقسط المترتب على التمويل أو القـرض ، وكـذلك اعتبرا العوامل الداخلية ذات تأثير هي الحد الأعلى لتمويل القطاع (الصناعة) (التـسهيلات

الائتمانية) يليها الحد الأعلى للتمويل (التسهيلات الائتمانية) وهذه العوامل مشابهة للعوامل الداخلية الأقل تأثيراً على مخاطر الائتمان التجاري في المصارف التجارية ويعود إلى انخفاض حاجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمبالغ الكبيره.

3- وعن مدى أثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية يلاحظ أن العوامل ذات التأثير هي كفاءة ومؤهلات الإدارة العليا في المشروع و يليها مدى الاستعلام عن العميل و حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذا متوافق مع ما توصل اليه (Akharein,Jalal&FrameW.Scott,2005) و(البحيصي والكحلوت،2007) و(Roszbach,Kasper,2004) و(تركي،2006) ويعود ارتفاع درجة تأثير تلك العوامل نسبيا على مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف الإسلامية إلى أهمية اداء المشروع في تسديد قيمة التمويل وانعكاس كفاءة ومؤهلات المدير وأصحاب القرار في المشروع على الأداءه التشغيلي ونتائج أعمال المشروع. أما بقية العوامل ذات تاثيرالأقل نسبياً من الأولى مثل مدى قدرة المشروع على التصدير إلى الخارج لتسويق منتجاته تليها الأرباح الموزعة والعامل الأخير يتوافق مع ما توصل الية (Akharein,Jalal&FrameW.Scott,2005) الذي لم يقلل من أهمية ربحية المشروع، ثم يلي حجم رأس مال المشروع وهذا يتوافق مع (Akharein,Jalal&FrameW.Scott,2005) و (Bascha&Walz,2001) لأنة اعتبر رأس المال من العوامل إاليهامة. ويعود العامل الأول والثاني إلى عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التصدير وعدم وجود أثر لتوزيع الأرباح على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروع الصغير والمتوسط نظراً لأن مالكها غالبا ما يكون

شخصاً واحداً، أما العامل الثالث من حيث الأقل أهمية هو حجم رأس مال المشروع ويعــود هذا إلى عدم نمطية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واختلاف متطلباتهــا بعــضها عــن بعض.

في حين ان أكثر العوامل المتعلقة بالعميل ومشروعه أثراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية هي مدى الاستعلام عن العميل وعن تاريخ أرباح المشروع ثم حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل اليه (Cramer,J.S,2004)،في حين كانت العوامل التى جاءت أقل أهمية نسبية من الأخرى االيهيكل التنظيمي للمشروع يليها توزيع أرباح في المشروع ثم حجم راس مال المشروع، ويلاحظ تشابه أثر تلك العوامل مع العوامل المؤثرة على درجة إالى مخاطر الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية.

4- وبصفة عامه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين جميع العوامل الخارجية والداخلية والمتعلقة بالعميل بمعني لاتوجد عوامل تؤثر أكثر أكثر تأثيرا من الأخرى (كل العوامل مؤثرة) على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية.

ثانيا:**تفسير نتائج مؤشرات الاحصاء الوصفي الناتجة عــن المقابلــة الخاصــة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة:**

1- العوامل الخارجية

أ- رأي مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية أن العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً هي الازمات و المالية قوانين العمل المتعلقة بالمشروع يليها تعليمات المصرف المركزي وهذا متوافق مع ما توصل اليه (تركي،2006) و(ابو عبيد،2003) في حين كانت أكثر العوامل تأثيراً على مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية حسب رأي مديري التسهيلات الائتمانية هي التغيرات الاقتصادية والازمات المالية وتعليمات المصرف المركزي ؛ حيث تشددت المصارف الأردنية عند تعرضها إلى الأزمة المالية الأخيرة وتحفظت بسياستها الائتمانية لتعرضها إلى خسائر نتيجة استثمارها في المصارف الخارجية مما رفعت الفوائد وزاد العبء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ب- ولم يتفق مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية مع نتائج الاستبانة في التقليل من أثر ارتباط المصارف الأردنية بالمصارف الخارجية وازدواجية الأنتاج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحجم رأس المال للمشروعات المنافسة التي اعتبرت سبباً في زيادة مخاطر المشروع. في حين اتفق مديري التسهيلات في المصارف التجارية أن أقل العوامل تأثيراً ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية وازدواجية الأنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأسعار الفائدة نسبيا على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إليها.

ت- في حين ان أهم العوامل الخارجية تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصارف الإسلامية ولم تأخذها الدراسة بعين الاعتبار هي مخاطر القطاعات الاقتصادية التابع إليها المشروع من العوامل الإيهامة للدراسة وهذا يتوافق مع ما توصل اليه (ابو عيد،2005) و(Miller,Margaret&Rojan,Dina,2004). وفي المصارف التجارية كانت من العوامل الإيهامة؛ دراسة طبيعة الوضع الاقتصادي من تضخم او كساد وعوامل مرتبطة بظروف الصناعة مثل مدى إسهام القطاع الذي ينتمي اليه المشروع الصغير في الناتج المحلي.

2- العوامل الداخلية

أ- اعتبر مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية أن السياسة الاستثمارية مرنة نسبيا تسمح بتحديد فترة التسديد وحجم التمويل حسب طبيعة وظروف المشروع الممول. وكذلك اعتبر مديري التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية أن سياسة المصرف مرنة ويمكن أن تتغير وأن تتواءم مع الظروف والمستجدات وتعتمد على إدارة التسهيلات الائتمانية في دراسة المشروع.

ب- وقد وافق مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية العوامل حسب الأقل أهمية :أولا الحد الأعلى للتمويل للعميل ثم الحد الأعلى للتمويل القطاع (الصناعة). وكذلك وافق مديري التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في

المصارف التجارية على ذلك، مبررين إن حدود التسهيلات الائتمانية للقطاع وللعميل تتحدد حسب إسهام القطاع بالناتج المحلي وحسب التحليل القطاعي لإلى مخاطر التي يتعرض إليها المشروع وبذلك تصبح السقوف مرنة ويمكن للبنك أن يتحكم بها فإذا كان العميل جيداً يتجاوزها المصرف ولكل عميل ظروف موضوعية مختلفة عن الآخر.

ت- اعتبر مديري استثمار المصارف الإسلامية أن ارتفاع معدل دوران الموظفين يؤدي إلى انخفاض خبرة الموظف في مجال التحليل الائتماني للعميل او المشروع وهذا ما توصل اليه كل من (Center for Social Development, 2000 و (العبادي، 1995)، مما يقلل من رضا العميل. بالإضافة إلى وجود بعض القيود المفروضة من المصرف المركزي بتحديد سقف للتمويل بحد أعلى للمشروع الواحد. من العوامل التي لم تدرس بحسب رأي بعض مديري التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية واحتمالية تحيز الموظف وإخفاء معلومات تخص وضع العميل وعدم الاهتمام بتحليل الوضع الائتماني للعميل بشكل جيد بظل ظروف اقتصادية متغيرة يؤدي إلى ضعف بالدراسة والتحليل الائتماني.

ث- وافق مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية ان اختلاف صيغ التمويل يؤدي إلى اختلاف في العوامل المؤثرة والمسببة لإلى مخاطر الائتمانية للمشروع الصغير؛ حيث يحمل المشروع المتمول بأحد الصيغتين عقد السلم اوالاستصناع إلى مخاطر الائتمان عند تعثر البائع في إيصال السلعة اليه، وعند انخفاض أو ارتفاع السعر السوقي للسلعة محل العقد. وتحمل صيغة المرابحة مخاطر ائتمانية

عند فشل المرابح بسداد قيمة الأصل أو السلعة نتيجة انخفاض السعر السوقي أو رفضه استلامها لأسباب متعلقة به. في حين يحمل المضارب أو المشارك مخاطر ائتمانية عند تعرض المشروع إلى مخاطر قد تكون متعلقة بالعميل وبخبرته ومدى نجاحه في إدارة مشروعة أو لتعرض إيراداته إلى تذبذب مما يخفض من حصة أرباح المصرف. في حين تظهر مخاطر الإجارة عند فشل المستأجر العميل بدفع قيمة الأصل أو ما تبقي علية في نهاية العقد نتيجة تذبذب سعر الأصل السوقي مقارنة بالسعر المتفق علية أو هلاك الأصل الأمر الذي يعزي إلى أسباب متعلقة بعوامل داخلية في المصرف وهذا يتاطبق مع ما توصل الية (Iqbal,Munawer& Ahmad,Ausaf& Khan,Tariqullah,1998).

ج- تطبق المصارف الإسلامية معايير لجنة بازل 2 لتقييم الإلى مخاطر الائتمانية والتي لا تتعارض مع احكام الشريعة الإسلامية. و تطبق المصارف التجارية معايير لجنة بازل لتقييم الإلى مخاطر الائتمانية وحسب ماتتطلبه تعليمات المصرف المركزي.

3- العوامل المتعلقة بالعميل

أ- وافق مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية على اعتبار أن خبرة العميل ومؤهلاتة وملاءته المالية الشخصية ومدى مواءمة التدفقات النقدية للمشروع مع موعد دفع الأقساط من العوامل الإيهامة لدراسة الإلى مخاطر الائتمانية للعميل وهذا متوافق مع ما توصل اليه كل من (Akharein,Jalal&FrameW.Scott,2005)

و(Roszbach,Kasper,2004) و (Frame,W.Scott,2004). كـــــان رأي مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية موافقــا للدراســة التحليليــة بالاستبانة إلا انه يقدم مدى استعلام المصرف عن العميل وما حققه المشروع في الماضي على دراسة حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ب- وقد وافق مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية أن أقل العوامل تأثيراً هــي مدى قدرة المشروع الصغير على التصدير لتسويق منتجاته يليها الأرباح الموزعة في المشروع ثم حجم رأس مال المشروع الصغير، فــي حــين وافــق مــديري التسهيلات الائتمانية على أن االيهيكل التنظيمي للمشروع يليها الأرباح الموزعــة ثم حجم رأس المال من أقل العوامل تأثيراً على درجة إالى مخــاطر الائتمانيــة للمشروع الصغير في المصارف التجارية.

ت- أما العوامل التي لم تأخذها الدراسة بعين الاعتبار كان رأي مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية وجوب دراسة مدى تقبل المستهلكين لمنتجــات المــشروع الصغير بالإضافة إلى الاستعلام عن العميل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مــن الموردين. في حين رأى مديرو التسهيلات في المصارف التجارية أولاً: رغبــة العميل في السداد وتتم استخلاصها من تاريخ الماضي الائتماني وتعامل العميل مع مصارف أخرى وتعأماليه مع الموردين وكشف عن حسابه من المصرف الــذي يتعامل معه، و الاستعلام عنه في القائمة السوداء وفي أرشيف المحــاكم وهــذه النقطة من أهم النقاط التي تدرس عند تمويل العميل. ثانياً: قدرته على السداد من حيث أوضاعه المالية وميزانيته، ومقارنة نتائج اجابات المديرين لكلا النوعين من المصارف بين الاستبانة والمقابلة في الملحق 4.

ثالثا: بناء النموذج المقترح بناءً على نتائج التحليلين السابقين لاداتى القياس الاستبانة والمقابلة

يتكون النموذج المقترح من أهم العوامل التي تقـيس مخـاطر الائتمـان المـصرفي للمشروع الصغير والمتوسط في المصارف الإسـلامية والمـصارف التجاريـة الأردنيـة، بالإضافة إلى اقتراح وزن نسبي لكل عامل، بحيث يصنف كل مشروع صغير حـسب تلـك العوامل للوصول إلى تقييم يعكس درجة مخاطره الائتمانية. وقد تم تحديد العوامل المـؤثرة على الاداء الائتماني للمشروع بناء على مايلي:

أ- تحليل الاستبانة التي تضمنت عوامل مخاطر ومتغيرات مقترحـة قامـت الباحثة باستطلاع آراء الخبراء من ضباط ائتمان ومحللين مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

ب- تم الطلب من مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ومديري الاستثمار والعمليات في المصارف الإسلامية تحديـد الأهميـة النـسبية للعوامل : وقد حدد الموظفون المعنيون بتقييم مخاطر الائتمان المـصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العوامل المؤثرة على اداء المـشروع الصغير الائتماني عن طريق المقابلة.

ت- مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها وفقا لرأي مديري التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية ومديري الاستثمار والعمليـات فـي المـصارف الإسلامية مع نتائج الدراسة التحليلية وتحديد أهم المتغيرات التـي تقـيس

مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن

والتي ستتم بناء عليها تصميم نموذج التقييم المقترح من قبل الباحثه.

لدي مقارنة النتائج التى تم التوصل إليها عن طريق الدراسة التحليلية مع نتائج المقابلة مع مديري الاستثمار بالمصارف الإسلامية والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية عن العوامل المؤثرة على درجة مخاطرالائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وجد اتفاق كبير نسبيا بينهما، اي ان هناك اتفاقاً بان طبيعة المتغيرات التى تقيس مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدراسة كانت أهم العوامل المؤثره في توقع احتمالية درجة التعثر، الا ان هنالك اختلافات في الأهمية النسبية وافضلية دراسة عوامل على أخرى.

1- العوامل الخارجية

فالعوامل الخارجية كما يوضح الجدول (33) ان أكثر العوامل تأثيراً على مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية هي قوانين العمل وارتباط المصارف الأردنية بالمصارف الخارجية؛ حيث تشددت المصارف الأردنية عند تعرضها إلى الأزمة المالية الأخيرة وتحفظت بسياستها الإئتمانية لتعرضها إلى خسائر نتيجة استثمارها في تلك المصارف مما ادى إلى رفع الفوائد وزيادة العبء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة . أما في المصارف الإسلامية فقد كانت العوامل الخارجية التالية أكثر تاثيرعلى درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هى تاثير قوانيين العمل المتعلقة بالمشروع يليها قوانين المصرف لدى المصارف الإسلامية، في حين كان رأي مديري الاستثمار في تلك المصارف ان تاثير قوانيين العمل المتعلقة بالمشروع يليها قوانين المصرف

ثم طبيعة ظروف القطاع الذي ينتمي اليه المشروع مثل موسمية التدفق النقدي هي العوامل الأكثر أهمية.

ولم يتفق مديري التسهيلات والاستثمار مع نتائج الاستبانة في التقليل من أثر ارتباط المصارف التجارية الأردنية بالمصارف الخارجية واعتبرت من أهم من العوامل ذات التأثير في الآونة الأخيرة وتليها رفع سعر الفائدة. في حين اعتبرت المنافسة وأسعار الكلف ذات تأثير مرتفع في المصرف الإسلامي، واتفق النوعان من المصارف أن أهم العوامل الأقل تاثير الازدواجية في الأنتاج على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أهم العوامل الخارجية ذات التاثير على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصرف التجاري ولم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار هي الوضع الاقتصادي وعوامل مرتبطة بالصناعة والقوانين مثل قوانين المالكين والمستأجرين وقوانين الأموال المنقولة وغير المنقولة وتنفيذ الرهن، أما المصارف الإسلامية فقد اعتبرت أن مخاطر القطاعات الاقتصادية من العوامل الإيهامة.

2- العوامل الداخلية

وكما يوضح الجدول (33) ان أكثر العوامل تأثيراً على مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمصارف التجارية حسب الدراسة التحليلية هي فترة سداد القرض يليها حجم الائتمان ثم الحد الدني للقسط في حين اعتبر مديرو التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية ان سياسة المصرف مرنة ويمكن أن تتغير وأن تتواءم مع الظروف والمستجدات وتعتمد على ادارة التسهيلات الائتمانية في دراسة

المشروع؛ لأن من أهم العوامل المؤثرة في تشجيع المصرف على منح الائتمان هـو مـدى إسهام القطاع الذي ينتمي اليه المشروع الصغير في الناتج المحلـي. أمـا فـي المـصارف الإسلامية وحسب الدراسة التحليلية فقد العوامل الداخلية أكثر تاثيراً علـى درجـة مخـاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فترة سداد التمويـل يليهـا حجـم التمويل في حين اعتبر مديرو الاستثمار أن السياسة الاستثمارية مرنة تسمح بتحديـد فتـرة التسديد وحجم التمويل حسب طبيعة وظروف المشروع الممول.

من العوامل الأقل تاثيرا على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية حسب الدراسة التحليلية هي الحـد الأعلـى للتمويـل للقطاع (الصناعة) الذي ينتمي اليه المشروع يليها الحد الأعلى للتمويل للعميل، في حـين اعتبر مديري التسهيلات الائتمانية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المـصارف التجارية ان حدود التسهيلات الإئتمانية للقطاع وللعميل تتحدد حسب إسهام القطاع بالناتج المحلي وحسب التحليل القطاعي لإلى مخاطر التي يتعرض إليها المشروع وبذلك تـصبح السقوف مرنة ويمكن للبنك أن يتحكم بها فإذا كان العميل جيداً يتجاوزها المصرف ولكل عميل ظروف موضوعية مختلفة عن الآخر. أما في المصارف الإسلامية وحسب الدراسة التحليلية فإن العوامل الداخلية الأقل تاثير على درجة مخاطر الائتمـان المـصرفي إلـى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهى الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة) يليها الحد الأعلى للتمويل للعميل في حين رتب مديرو الاستثمار العوامل حسب الأقل أهميـة :اولا الحد الاعلى للتمويل للعميل ثم الحد الأعلى التمويل القطاع (الصناعة).

من العوامل التي لم تدرس بحسب رأي بعض مديري التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية احتمالية تحيز الموظف وإخفاء المعلومات عن العميل وعدم الاهتمام بتحليل الوضع الائتماني للعميل بشكل جيد بظل تغير السياسية الإئتمانية المتغيرة مما يؤدي إلى ضعف الدراسة، في حين اعتبر مديرو استثمار المصارف الإسلامية ان سياستهم ثابتة نسبيا ومعايير منح الائتمان غير متغيرة نسبيا مع وجود بعض المرونة، بالإضافه إلى ارتفاع معدل دوران الموظف الإمر الذي يؤدي إلى انخفاض خبرة الموظف في ذلك المجال؛ مما يقلل من رضا العميل بالإضافة إلى بعض القيود المفروضة من المصرف المركزي بتحديد سقف للتمويل بحد أعلى للمشروع الواحد.

3- العوامل المتعلقة بالعميل

كما يوضح الجدول (33) ان أكثر العوامل تأثيراً على مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمصارف التجارية حسب الدراسة التحليلية هي حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يليها مدى استعلام المصرف عن العميل وما حققه المشروع في الماضي مدى تتناسب نمو التدفق النقدي مع نمو المبيعات، و كان رأي مدير التسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية موافقا للدراسة التحليلية الا انة يقدم مدى استعلام المصرف عن العميل وما حققه المشروع في الماضي على دراسة حجم التدفق النقدي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي المصارف الإسلامية وحسب الدراسة التحليلية يعد أهم العوامل المتعلقة بالعميل تاثيراً على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هى كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا يليها مدى استعلام المصرف عن العميل وما حققه المشروع في الماضي ثم حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة، وقد وافق مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية علـــى تلـــك النتيجـــة واعتبروا ان خبرة العميل وملاءته المالية الشخصية ومدى مواءمـــة التـــدفقات النقديـــة للمشروع مع موعد دفع الاقساط من العوامل الإليهامة لدراسة العميل.

وحسب الدراسة التحليلية وجد ان اليهيكل التنظيمي للمشروع تليها الأرباح الموزعة ثم حجم رأس المال من أقل العوامل تأثيراً على درجة اإلى مخاطر الإئتمانية للمـــشروع الصغير في المصارف التجارية، وقد وافق مديرو التسهيلات الائتمانية في تلك المصارف على ذلك، في حين وجد حسب الدراسة التحليلية في المصارف الإسلامية ان أقل العوامل تاثيراً هى مدى قدرة المشروع الصغير على النفاذ إلى اسواق خارجية لتسويق منتجاتهـــا يليها الأرباح الموزعة في المشروع ثم حجم رأس مال المشروع الـــصغير، وقـــد وافـــق مديرو الاستثمار على ذلك.

العوامل التي لم تدرسها الدراسة حسب رأي مـــديري التـــسهيلات فـــي المـــصارف التجارية **أولاً:** رغبة العميل في السداد وتتم استخلاصها من تاريخ الماضـــي الإئتمـــاني وتعامل العميل مع مصارف أخرى وتعأماليه مع الموردين وكشف حسابه، و الاســـتعلام عنه في القائمة السوداء وفي ارشيف المحاكم وهذه النقطة من أهم النقاط التي تدرس عند تمويل العميل. **ثانياً:** قدرته على السداد من حيث أوضاعه المالية وميزانيته الشخـــصية، في حين كان رأي مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية وجوب دراسة مدى تقبـــل المستهلكين لمنتجات المشروع الصغير من العوامل الإليهامه الواجب دراستها بالإضافة إلى الاستعلام عن العميل بطريقة مباشرة او غير مباشر من الموردين.

الجدول رقم (33)

النموذج المقترح لأهم العوامل التي تقيس مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأوزانها النسبية وطبيعة العلاقة التي تحكمها من وجهة نظر مديري الاستثمار والتسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية

الرقم	المصارف الإسلامية			المصارف التجارية		
	العامل	متوسط الوزن النسبي	طبيعة العلاقة	العامل	متوسط الوزن النسبي	طبيعة العلاقة
العوامل الخارجية من 1- 7						
.1	تزمت تعليمات المصرف المركزي	0.053977	طردي	تشدد قوانين العمل المتعلقة بالمشروع	0.053737	طردي
.2	تشدد قوانين العمل المتعلقة بالمشروع	0.053977	طردي	الأزمات المالية	0.057374	طردي
.3	مدى صعوبة ظروف القطاع الذي ينتمي اليه المشروع	0.053064	طردي	ارتباط المصارف المحلية بالمصارف الخارجية	0.044175	طردي
.4	زيادة التنافسية بين المصارف	0.052151	طردي	التغيرات الاقتصادية المفاجئة	0.059125	طردي
.5	تنوع الأنتاج	0.051239	عكسي	أسعار الفائدة	0.049832	طردي
.6	التغيرات الاقتصادية المفاجئة	0.051108	طردي	زيادة التنافسية بين المصارف	0.052795	عكسي
.7	أسعار التمويل (التكاليف)	0.04837	طردي	انهيار المشروعات الصغرى الأخرى	0.044175	طردي
	مجموع الأوزان النسبية للعوامل الخارجية	0.363885			0.361212	
العوامل الداخلية من8-10						
.8	فترة سداد التمويل	0.059583	طردي	إخفاء معلومات من قبل الموظف أو نقص الخبرة	0.059259	طردي

الرقم	المصارف الإسلامية			المصارف التجارية		
	العامل	متوسط الوزن النسبي	طبيعة العلاقة	العامل	متوسط الوزن النسبي	طبيعة العلاقة
9.	نوعية الضمان ذو السيولة المرتفعة	0.05867	عكسي	نوعية الضمان	0.059259	عكسي
10.	معدل دوران الموظفين. ونقص الخبرة	0.057757	طردي	فترة السداد القرض	0.054949	طردي
	المجموع الأوزان النسبية للعوامل الداخلية	0.17601			0.173468	
	العوامل المتعلقة بالعميل من 11-19					
11.	كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة إلى مخاطرها الائتمانية	0.055932	عكسي	تدفق نقدي للمشروع	0.057239	عكسي
12.	الوضع المالي للعميل	0.054759	عكسي	مدى الاستعلام عن العميل	0.057912	عكسي
13.	حجم التدفق النقدي للمشروع	0.052151	عكسي	الاستعلام عن ماحققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي	0.057643	عكسي
14.	مدى الاستعلام عن العميل	0.050847	عكسي	رغبة العميل بالسداد	0.057508	عكسي
15.	الاستعلام عن ماحققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي	0.050456	عكسي	مدي تناسب نمو المبيعات مع التدفق النقدي	0.053872	عكسي
16.	تقبل المستهلكين لمنتجات المشروع	0.050196	عكسي	التكامل التشغيلي	0.047138	عكسي
17.	تخطيط استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	0.049544	عكسي	الرفع التشغيلي	0.045791	عكسي
18.	قدرة المشروع الصغير على التمويل من أسواق أخرى	0.04837	عكسي	موازنة المشروع	0.044444	عكسي
19.	الرفع التشغيلي للمشروع الصغير	0.047849	طردي	التخطيط الاستراتيجي	0.043771	طردي
	مجموع الأوزان النسبية للعوامل المتعلقة بالعميل	0.460104			0.46532	
	المجموع الكلي للأوزان	1			1	

4- الجزء الثاني من ادراسة التحليلية تحديد الوزن النسبي **(الأهمية النسبية)**: تم تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات التى احتلت المرلتب الاولى وفق النتائج التى تم التوصـــل إليهـــا فـــي الدراسة التحليلية.

الجدول(34)

الأوزان النسبية للعوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية والتجارية الأردنية.

رقم الفقرة	العبـــــــــــــــــــارة	المتوسطات الحسابية			
		بنوك إسلامية		بنوك تجاري	
		الأهمية النسبية	الوزن النسبي%	الأهمية النسبية	الوزن النسبي%
1	التغيرات في الصناعة	السابع	9	الخامس	13
2	التغيرات في الموقع التنافسي	السادس	11	السابع	10
3	الأداء التشغيلي للمشروع التجاري	الرابع	13	الثالث	15
4	التدفق النقدي	الثاني	17	الأول	19
5	الوضع المالي	الخامس	14	الثاني	18
6	أداء الإدارة	الأول	20	الرابع	14
7	تقيد البنك بحدود الائتمان	الثالث	16	السادس	11
	المجموع		%100		%100

استنتاجات إضافية مستندة إلى الدراسة النظرية:

1-يعتبر استخدام نموذج أوزان الائتمان أحد الأدوات الفعالة لتحكم بمخاطر عمليات التمويل وإدارة خسائر التمويل أو الائتمان ،بالإضافة إلى انه يمكن تقييم برامج التمويل أو القروض الجديدة عن طريق هذا النموذج، ويمكن هذا النموذج المصارف من تقليل التكاليف والوقت اللازمين لدراسة اإلى مخاطر الائتمانية للعملية التمويلية، ويعمل هذا النموذج على التأكد من أن معايير الائتمان ذات قيمة وأنها تطبق بثبات واستمرارية، وقد لجأت المصارف العالمية إلى استخدام هذه الأداة لقياس وتحديد مستوى مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يسهل عملية اتخاذ القرار الائتماني في ضوء حجم اإلى مخاطر المصاحبة للمشروع ومالكه ومقارنة مع مستوي اإلى مخاطر المقبول لديها.

2-تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات قد تعرقل نموها وتطورها مما يضيف مخاطر تصاحب تلك المشروعات عند عملية تقييمها، ومن أهم هذه الصعوبات ضعف المهارة الإدارية ونقص الخبرة والكفاءة لدى أصحابها، ونقص المعلومات لديهم عن اختيار المشروع المناسب اليهم وللوضع الاقتصادي. بالإضافة إلى وجود صعوبات تسويقية بسبب ضيق السوق المحلي ووجود سلع مشابهه وفي ظل غياب ضبط الجودة تزداد الصعوبات تعقيدا. بالإضافة إلى عدم تقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدفاتر المحاسبية النظامية مما يزيد من صعوبة معرفة أوضاعها المالية الحقيقية، وتضيف عملية استيراد المواد الخام صعوبات لتعرضها إلى تغيرات في أسعارها مما يؤثر على إيرادات المشروع، والإجراءات الروتينية الحكومية تضيف مخاطر أخرى عند التأخر بالبدء بالمشروع لغايات استكمال كافة الإجراءات الحكومية.

3- عدم توافر قاعدة بيانات تاريخية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف والجهات المعنية يضيف صعوبة لتطبيق هذا النموذج، في حين يسهل على المصارف الإسلامية الأردنية بناء قاعدة بيانات وذلك لمحدودية عددها واستمرارية تعامل عملائها معها لوجود الوازع الديني لديهم، فضلا عن توافر جهات مختصة لتجميع بيانات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والظروف المحيطة بها مناسبة للمصارف التجارية والإسلامية معا.

4- عدم وجود تعليمات صادرة عن المصرف المركزي الأردني أو مجلس الخدمات المالية الإسلامية تلزم استخدام نماذج لتقييم مخاطر الائتمان التجاري، في حين تلتزم المصارف الأردنية بتعليمات بازل 2 منذ 2007/1/1 والتي تضمنت تحديد حجم رأس مال المصرف بناء على إلى مخاطر التي يواجهها مثل إلى مخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية؛ وفيما يتعلق بالإلى مخاطر الائتمانية فقد أوصت تعليمات لجنة بازل بتقييم مخاطر العملاء ومخاطر العملية التمويلية الأمر الذي يتوجب عليها باستخدام أنظمة متطورة ومشابهة لأنظمة المصارف في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

5- لا تختلف العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التجارية إلا أن هنالك اختلافاً في الأهمية النسبية.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الدراسة ما يلي:

1. لا تختلف العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التجارية إلا أن هنالك اختلافاً في الأهمية النسبية بينهما.
2. حث المصارف الإسلامية والتجارية على اختيار طول فترات سداد التمويل او الائتمان حجم التمويل وقيمة القسط بما يتناسب مع مخاطر العميل والمشروع الصغير والمتوسط الائتمانية وليس على حاجة العميل،؛ وحث المصارف على تقديم التمويل للمشروعات التى تسهم بنسب عالية بالناتج المحلى بعد اجراء التحليل القطاعي إليها.
3. تعتبر كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا وحجم التدفقات النقدي والملاءة المالية في المشروع الصغير والمتوسط ودقة الاستعلام عن العميل مالك المشروع من أهم العوامل المحددة لدرجة إلى مخاطر الائتمانية للمشروع الصغير والمتوسط ، لذا توصي الدراسة بضرورة تدريب الموظفين والمسؤولين عن دراسة الوضع الائتماني للمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة وتقليل معدل دوران الموظفين؛ للإسهام باحداث الخبرة التراكمية لدى الموظفين وتحسين دراسة جدوي المشروع الائتمانية.
4. ان احتمالية تحيز الموظف وإخفاء المعلومات عن العميل وعدم الاهتمام بتحليل الوضع الائتماني للعميل بشكل جيد واردة، بظل تغير السياسية الإئتمانية المتغيرة مما يؤدي إلى ضعف الدراسة، لذا توصي الدراسة بتوجيه المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية إلى أستخدام نماذج تقييم أوزان الائتمان.

5. ان تنظيم نتائج اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الكترونيا باستخدام الحاسوب يسهل على المصرف دراسة ومراقبة نتائج اعماليهم بدقة، وتسهم في رفع درجتهم الائتمانية.
6. كل العوامل المذكورة في الدراسة تؤثرعلى درجة مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية.
7. نظرا لاختلاف صيغ التمويل في المصارف الإسلامية تختلف نسبيا العوامل المؤثرة والمسببة لإلى مخاطر الائتمانية للمشروع الصغير والمتوسط، لذا توصي الدراسة بتطوير نماذج اوزان ائتمان لقياس إلى مخاطر الائتمانية لكل صيغة باحتلاف طبيعتها والظروف المؤثرة عليها.
8. إن بناء قاعدة بيانات تاريخية لعملاء المصارف والمشروعات الممولة من قباليهم والاحتفاظ بالإجراءات التي قامت المصارف باتخاذها أثناء فترة حياة التمويل أو القرض لتتمكن من بناء نماذج خاصة بهم لتتناسب مع الظروف والمعايير الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الأردني التي تشكل العوامل التي تؤثر على الأداء الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، الأمر الذي يساعد علي تطوير النموذج المقترح ويعزز دوره في اتخاذ القرار الائتماني بشكل موضوعي ودقيق
9. نظرا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني وقدرتها على استيعاب البطالة وتخطي عقبة الفقر. فإن تدريب العاملين في المصارف ضمن خطة زمنية على تقييم إلى مخاطر بكل أنواعها وبخاصة تقييم إلى مخاطر الائتمانية.

10. تعرف أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببنود نموذج أوزان الائتمان وتعريفهم بدوره في تقليل وقت دراسة طلباتهم للحصول على تمويل وتقليل تكـــاليف التمويل أو سعر الفائدة على القرض، ليسهم ذلك في تسهيل مهمة المصارف في بناء قاعدة بيانات وتقليل الوقت والتكلفة عليهم.

11. إنشاء مؤسسات تقييم ائتماني متخصصة بالمشروعات والأعمال مثل Dun &Breadstreed وExperian والقادرة على تقييم طالبي التمويل أو الائتمان بشكل موضوعي بعيداً عن التحيز ودقيقاً وشفافاً وذا مصداقية عاليـــه؛ وهـــذا يعـــود إلـــى تخصص تلك المكاتب بدراسة ظروف وطبيعة أعمال المشروعات التجارية الصغيرة منها والكبيرة، مما يساعد المصارف على اتخاذ قرارها الائتماني ويقلل من مخـــاطر الائتمان التجاري لديهم. ويمكن الإفادة من التقارير الصادرة عن تلك المكاتـــب فـــي تطور النموذج المقترح مما يعزز من درجة دقته ومصداقيته.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

القرآن الكريم .سورة البقرة.اية 280.

البلتاجي، محمد.(2005). **نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار، في المصارف الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة) المعهد المصرفي**.الرياض :مؤسسة النقد العربي السعودي.

بلعجوز، حسين(2009).**مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية والمصارف الكلاسيكية دراسة مقارنة**. الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

جبر ، هشام (2006). **إدارة المصارف الإسلامية**. نابلس: جامعة النجاح.

حبيب أحمد و طارق الاليه خان (2003) **أدارة إلى مخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**. جدة:المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

حماد، طارق عبد العال(2001). **تقييم أداء المصارف التجارية تحليل العائد وإلى مخاطرة**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

سفر، احمد (2004).**العمل المصرفي الإسلامي"، أصواليه وصيغة وتحدياته**. بيروت: اتحاد المصارف العربية.

السيسي، صلاح الدين (2004). **قضايا مصرفية معاصرة الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية– الاعتمادات المستندية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

شابرا محمد ، خان، طارق الاليه (2000) .**الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية** . جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

شابرا، محمد واحمد، حبيب (2006). **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، جدة :المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

الشاهد ، سمير (2005) .**دور الصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد في البلدان العربية**. بيروت: اتحاد المصارف العربية.

الشماع،خليل(1992).**الإدارة المالية**.بغداد:جامعة بغداد.

طايل، مصطفى كمال السيد(1988) **المصارف الإسلامية المنهج والتطبيق. الخرطوم**:جامعة ام درمان الإسلامية.

طايل، مصطفى كمال(2006). **القرار الاستثماري في المصارف الإسلامية** .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الاليه، خالد، و الطراد، إسماعيل (2006) .**إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية**.عمان:دار وائل للنشر والتوزيع.

عربيات،وائل محمد(2009).**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**.عمان:دار الثقافة.

عقل، مفلح (2004) .**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**. عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع.

عيد ، عادل عبد الفضل(2008). **الائتمان والمداينات في المصارف الإسلامية**. الإسكندرية: دار الفكر العربي.

الفضيلات ،جبر محمود (2001) .المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

فياض، عطية (1999). **التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي**. جدة: دار النشر للجامعات.

قاسم، محمد قاسم (لات) "مشكلة المتأخرات في المصارف الإسلامية"، بنك قطر الدولي الإسلامي.

القري، محمد (1996) .**مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية وعناية بالمفاهيم الإسلامية**. جدة :مكتبة دار النشر للجامعات.

المكاوي،محمد محمود(2009)، **المصارف الإسلامية النشأة التمويل التطوير**.المنصورة:المكتبة العصرية.

المكاوي،محمد محمود(2009)، **اسس التمويل المصرفي الإسلامي بين إلى مخاطر والسيطر**.المنصورة:المكتبة العصرية.

اليهيتي، عبد الرزاق(1998) .**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

هيكل، محمد(2003). **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ومتوسطة**.القاهرة: مجموعة النيل العربية.

طارق عبد العال(1999). **تقييم أداء المصارف التجارية (تحليل العائد وإلى مخاطرة)**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

العلاونة، رانية (2009). **إدارة إلى مخاطر في المصارف الإسلامية**. عمان: عماد الدين للنشر والتوزيع.

العلي،صالح حميد(2008).**المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**.دمشق:دار النوادر.

الرفاعي،محمد(2004).**المصارف الإسلامية**.بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

سبنسرهل، جاهلن (1998).**منشآت الأعمال الصغيرة اتجاهات الاقتصاد الكلي، ترجمة صليب بطرس**.بيروت:الدار الدولية للنشر والتوزيع.

سفر،احمد(2004).**العمل المصرفي الإسلامي (اصواليه وصيغه وتحدياته)**. بيروت:اتحاد المصارف العربية.

السعدي،احمد(1998).**تطور الصناعة في الاردن ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، عمان:غرفة صناعةعمان.

شابرا، محمد عمر (2000) .**الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية**، جـــدة:المعهــد الإسلامي للبحوث والتدريب.

العيطة،ماجدة(2002).**ادارة المشروعات الصغيرة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

لبيب،هالة(2002).**ادارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي**.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الوادي، محمود حسين وسمحان، محمد حسين(2006)، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**.عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

النشرات واصدارات المؤسسات:

المصرف الإسلامي الأردني، (2007)، **التقرير السنوي التاسع والعشرون**، عمان، الأردن.

المصرف الإسلامي للتنمية1422، **التقرير السنوي**. جدة

المصرف العربي الإسلامي الدولي (2007). **التقرير السنوي**. عمان.

المصرف العربي، (1992)، **أساسيات في التـــسهيلات الائتمانيـــة**، الإدارة العامـــة:دائـــرة التدريب. عمان، الأردن.

صندوق النقد العربي2004.**إدارة إلى مخـــاطر التـــشغيلية وكيفيـــة احتـــساب المتطلبـــات الرأسمالية إليها**. الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابـــة المـــصرفية. القاهرة.

صندوق النقد العربي2001. **مبادئ إدارة إلى مخاطر**. الاجتماع الـسنوي العاشـر للجنة العربية للرقابة المصرفية.

المقالات العلمية:

اريكولوقا وفاراهباخش، ميترا (2001). النظام المصرفي الإسـلامي. **أبحـاث الاقتـصاد الإسلامي** ، مجلد 13 ، عدد 21 ص 47-49 .

البحيصي، عصام والكحلوت، خالد، (2007).العوامل المؤثرة في مـدى اعتمـاد مـسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتمـاني: دراسـة ميدانيـة علـى المصارف العاملة في فلسطين. **مجلة الجامعة الإسلامية** ، المجلد الخـامس عـشر. العدد الثاني.

البلتاجي، محمد (2006)، تمويل المنشآت الصغيرة ومتوسطة بصيغ التمويل الإسـلامية، **النشرة المصرفية**، آذار.

الخولي، حسني(2001)،مخاطر الائتمان المصرفي من منظور تأميني،مجلة الدراسات المالية والمصرفية،مجلد9،العدد 4، السنة التاسعة،عمان-الأردن.

السوسوه ، عبد المجيد (2004) "المضاربة المشتركة في المصارف الإسـلامية، دراسـة لمفهومها وأحكامها في الفقه الإسلامي. **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربيـة** ، العدد 26 ص 237-270 .

الرسائل الجامعية

أبو عبيد، جمال (2003). القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية: الأسباب والآثار والحلول الممكنة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**. جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان، الأردن.

أبو عيد، قاسم (2005). المتأخرات في المصارف الإسلامية حالتي المصرفين الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والعربي الإسلامي الدولي. **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية : عمان الأردن.

بشارات،هيا(2006).التمويل الإسلامي إلى المشروعات الصغيرة.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،اربد،الاردن.

تركي، محمد عبد الفتاح محمد، (2006). بناء نظام لتقييم مخاطر الائتمان الشخصي credit scoring خاص بالمصارف التجارية الأردنية. **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان ،الأردن.

الحراحشة، عادل (1999). تقييم كفاءة المصرف الإسلامي الأردني دراسة تحليلية مقارنة 1985 –1997 . **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت: المفرق،الاردن.

الحكيم، منير سليمان (2003). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة دراسة دور العقود الإسلامية في التمويل، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: عمان،الاردن.

الشيخ خليل، غدير (2007) العوامل المؤثرة على طلب التمويل ومنحه في المصارف الإسلامية، دراسة حالة المصرف الإسلامي الأردني 1985-2005. **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن.

فرحان، محمد عبد الرحمن (2003) التمويل الإسلامي للمشروعات، دراسة لأهم مصادر التمويل.**رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

العبادي، محمد عيسى مفلح عليان(1995). تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية المدرجة في سوق عمان المالية. **رسالة ماجستير غير منشورة**،الجامعة الأردنية:عمان،الاردن.

عبد الحليم. عبادة (2007) مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية. **رسالة دكتوراه** غير منشورة، جامعة اليرموك: اربد،الاردن.

العجلوني، احمد طه(2004) . آثار العولمة المالية على المصارف الإسلامية الأردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها. **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا: عمان ، الأردن.

المحيميد، موسى، (2008) "مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل II، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن

محمد، فضل، (2001)، "تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة وادي النيل: الخرطوم، السودان.

المناصرة،اكسمري(1997).المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاردن وأثرها على أدائها. **رسالة ماجستير غير منشورة**،الجامعة الأردنية: عمان ،الاردن.

البحوث المقدمة في مؤتمرات علمية

عبد الباسط الشيبي(2007).الدور التنموي المأمول للمصارف الإسلامية. المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، في سورية خلال الفترة من 12−13 آذار 2007.

المعاجم:

المنجد باللغة العربية المعاصرة (2001). بيروت: دار المشرق.

المصادر الالكترونية

قحف ،منذر(2002)، عوامل نجاح المصارف الإسلامية، بحث على الأنترنت (on-line) Available: www.Kahf.net.

السيـــــــــــــسي،صلاح الـــــــــــدين(2009) علـــــــــــى الأنترنـــــــــــت (on-line)

www.albayan.co.ae/emirates/issue-303/8nrup/4wghp:Available.

القري،محمد(2002).إلى مخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإســـلامي(دراســـة فقهيـــة اقتصادية).(on line).Avaliable : 2002 www.elgari.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

Akkizidis,Ioannis&Khandelwal,Sunil Kumar (2008),**Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance**. United Kingdom: Palgave Macmillan.

Christopher, M, (2001). **Measuring and Managing Operational Risks in Financial Institutions Tools Techniques and other Recourses**, John Wiley & sons (Asia) Pte Ltd.

Cohen, W., and R. Levin (1989). **Empirical studies of innovation and market structure.In Handbook of industrial organization**, vol. 2, ed. R. Schmalensee and R. Willig.Amsterdam: North-Holland.

Crackford, N., (1986), **An Introduction to risk Management**, New Youk: Woodhead-Frankler-Cambridge, 2nd ed.

Edemanm David B.& Crook, Jonathan N& Thamas,Lyn c. **Credit Scoring and its Application**. Second edition. Sosiety for Industrial and Mathematics, USA,2002.

Gup,Benton E& Kolari, James W (2005). **Commercial Banking the managnment of Risk**.Singapore:WILEYJohoWiley&sons,inc.

-Henring, Richard. (2004). **The Basel II Approach to Bank Operational Risk**. USA:University of Pennsylvania.

Kohn, Meir, (1991), Money .**Banking and financial Markets**, The Dryden Press, Chicago.

Koch,Timothy W(2003).**Bank Management.**USA:THOMSON south-western.

Mansfield, E., J. Rapoport, A. Romeo, E. Villani, S. Wagner, and F. Husic. (1977). **The production and application of new industrial technology**. New York : Norton.

Neinhaus, V (1986) .**Islamic economics Finance and Banking Theory and Practice** . In Butterworths Editorial Staff .London :Butterworths

Saunders, Anthony and Cornett, M. Marcia**, (2008). Financial Market Institutions: A Modern Perspectives,** Now York: McGraw-Hill Irwin**.**

Scherer, F. M. (984). **Innovation and growth**: Schumpeterian perspectives. Cambridge, MA: MIT Press

Rose, Speter(2002).**Commercial Bank Management.** Newyork ,Mcrraw-hill.

Institution resources:

Basel Committee on Banking Supervision, (2001). **Regulatory Treatment of operational risk.**

Basel Committee on Banking Supervision, (2003). **Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk**.

-Basel Committee on Banking Supervision, (2004). **International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (A Revised Framework).**

-Basel Committee on Banking Supervision, (2004).**Implementation of Basel II: Practical Considerations.**

-Basel Committee on Banking Supervision, (2004). **Principles for the home-host recognition of AMA operational risk capital**.

-Basel Committee on Banking Supervision, (2003**). High-level principles for the cross-border implementation of the New Accord**.

-Basel Committee on Banking Supervision, (2003). **Overview of the New Basel Capital Accord.**

-Basel Committee on Banking Supervision, (1996). **Part B of the Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks**.

-Basel Committee on Banking Supervision, (2001). **Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk**

Royal Scientific Society(RSS)(1989).**Investment project profiles with special Emphasis on Small and Medium Scale Enterpeises,** Jordan.

U.S. Small Business Admnistration (2005).**small Business and Micro Business Lending in the united states for Data years 2003-2004.**

Electronic resources:

Akharein, J., & Frame, W.S. (2001). The Diffusion of Financial innovations: An Examination of the A adoption of Small Business Credit Scoring by Large Banking Organization**,** working paper, Federal reserve bank of Atlanta. Http:// Ideas. repar, org/p/ fip/ fedanpl/2001-9.html. 3/9/2008

Berger, A.N., Frame, W., Scotl & Miller, N.H., (2002), Credit Scoring and The Availability, Pricing, and Risk of Small Business Credit, working paper, Federal Reserve Bank of Atlanta, http:// ideab .repec .org / mcb / jmoncb/v37y.2005izp 191-222/html 20/7/2008.

Chong, Beng Soon& Liu,Ming-Huo(2006),Islamic Banking:Interest Free or Interest-Based?.on line). http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=868567&rec=1&srcabs=1007924

Center for Social Development, (2000), Credit Scoring for Micro Finance: Can it Work?. . (on-line) available: www.microfinance.com

Scheiner, M. (2002), Benefits and Pitfalls of Statistical Credit Scoring for Micro Finance, Center for Social Development, Washington

University in st. Louis, U.S.A. (on-line) available: www.microfinance.com

Articales:

Altman,Edward I.& Gabriel Sabato(2005).Effects of the basel capital Accord on Bank Capital Requirments for SMEs. Journal of Financial Distress and Bankruptcy, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York

Asch, L. 1995. How the RMA/ Fair, Isaac credit-scoring model was built. Journal of Commercial Lending 77 (June): 10–16.

Bascha, Andreas, and Uwe Walz (2001).“Financing Practices in the German Venture Capital Industry: An Empirical Assessment.” Working Paper, Universityof Tübingen.

Berger,Allan N.& Frame, W.Scott (2005),Small Business Credit Scoring and Credit vailability,price and risk of small business credit. Journal of Money, Credit, and Banking 37(forthcoming).

Berger, A. N. and G. F. Udell. 1995. Relationship lending and lines of credit in small firm finance. Journal of Business 68 (July): 351–81.

Bofondl, Marcello& Lotti, Francesca(2006), Innovation in the Retail Banking Industry: the Diffusion of Credit Scoring, **Review of Industrial Organization** ,28, Springer,p.p343–358

Feldman, R. (1997). Banks and a big change in technology called credit scoring. Federal Reserve Bank of Minneapolis The Region (September): 19-25.

Frame, W.S., Padhi, M., and Woosley, L., (2001), The Effect of Credit Scoring on Small Lending in Low- and Moderate- Income Areas, Federal Reserve Bank of Atlanta, U.S.A.

Galil, Koresh, (2002). “The Quality of Corporate Credit Rating: an empirical Investigation,” Working Paper, Tel-Aviv University, Tel Aviv.

Hannan, T., and J. McDowell. 1984. The determinants of technology adoption: The case of the banking firm. Rand Journal of Economics 15 (Autumn): 328–35. analysis. Economica 54 (May): 155–171

International conference of Banking Supervisors (Sep 2004), Madrid

Lennox, Clive (1999). “Identifying Failing Companies: A Re-evaluation of the Logit, Probit and DA Approaches,”Journal of Economics and Business ,51(4), 347–364

Longenecker, J.G., Moore, C.W., Petty, J.W., (2003), Credit Scoring and the Small Business: A review and the Need for Research, Baylor University, U.S.A

Luca Errico and Mitra Farahbaksh, Islamic Banking : Issues in Prudential regulations And Supervision , IMF working paper Wp/98/30, Washington, and D.C: IMF

Maznavski, M.L., Kemp, R.S., Over S.G.A., and Crook, J.N., (2001), The Power to Borrow and Lend: Investigating the cultural context as part of the leading decision, Journal of Operation Research society, sep 2001, vol 52, Issue 9/ plo45,12p. http:/ webebschost.com. ezlibrary. Ju. Eda. Jo/bsi/ dotail? Vid=5.

Mester, L. 1997. What's the point of credit scoring? Federal Reserve Bank of Philadelphia Business Review (September–October): 3–16.

Miller , Margaret& Rojas , Dina (2004),Improving Access to Credit for SMEs:An Empirical Analysis of the Viability of Pooled Data SME

Credit Scoring Models in Brazil, Colombia & Mexico, on line H:\FI\Agnes\THORSTEN\SME Conference\Papers\Improving Access to Credit for SMEs draft 10-8-04 v3.doc October 8, 2004.

Orgler, Y., (1970), A Credit Scoring Model for Commercial Loans**,** **Journal of money, credit and banking**, v2, 4Nov/v2,PP435_445.http/Ideas.repec.org/a/meb/jmoncb/v2y1970i.i4.pp 435-445htm.3/9/2008.

Patrick, Behr and Güttler, André(2007). Credit Risk Assessment and Relationship Lending: An Empirical Analysis of German Small and Medium-Sized Enterprises. Journal of Small Business Management 2007 45(2), pp. 194–213

Petersen, Mitchel A., and Raghuram G.Rajan (1994). "The Benefits of Lending Relationships: Evidence from Small Business Data," The Journal of Finance 49(1), 3–37.

Plattner, Dankwart (2002). “Why Firms Go Bankrupt. The Influence of Key Financial Figures and Other Factors on the Insolvency Probability of Small and Medium Sized Enterprises,”

Rashid, A. (2003), Credit Scoring: Smart Decisions for Challenging Times, (online), www.magnum.net, Atlanta, Georgia, U.S.A KfWResearch,28, 37–51

Petersen, M., and R. Rajan. 1994. The benefits of lending relationships:

Evidence from small business data. Journal of Finance 49 (March): 3–37.

Rutherford, R. 1994/1995. Securitizing small business loans: A banker’s action plan.**Commercial Lending Review** 10 (Winter): 62–74

Sundarajan and Luca Errico, Islamic Finance Institutions and products in the Global Financial System: Key Issue in Risk Management and challenges Ahead. **IMF Working paper** Wp /01/192,2002, Washington, D.C: IMF.

Wendel,Charles B.&Hrvey Matthew(2006)**, SMECredit Scoring Key Initiatives,Oppertuities and Issues,** The worde Bank Group.

Dictionary:

American Banker Association(1999). Banking And finance Terminology. Washington. D.C

الملحق رقم 1

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
قسم التمويل

تحية وبعد:

هذه الاستبانة جزء من اطروحة دكتوراه في تخصص التمويل / بعنوان **استخدام نموذج مقترح لأوزان الائتمان المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الأردنية** باشراف الاستاذ الدكتور وهيب جمال العلمي، حيث تهدف الدراسة إلى وضع نموذج تتم من خلااليه قياس مخاطر الائتمان المصرفي إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية الأردنية مقارنة مع المصارف التجارية.

آملين من حضراتكم التكرم بالاجابة عن الاسئلة الواردة في الاستبانة مؤكدين لكم بان المعلومات التي ستقدمونها سوف تستخدم لاغراض البحث العلمي فقط راجيا عدم التردد في الاتصال بالباحثة للاستيضاح عن اي بند ضمن الاستبانة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة عبير العبادي

0796754448

اسم المصرف :

المركز الوظيفي الحالي:

المؤهل العلمي :

العمر :

سنوات الخبرة :

سنوات الخبرة في مجال الائتمان:

أثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تؤثر التغيرات التكنولوجية الطارئة على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
2	تؤثر التغيرات الاقتصادية المفاجئة على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
3	تؤثر كثافة رأس المال على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
4	يؤثر الرفع التشغيلي على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
5	تؤثر قوانين العمل على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
6	تؤثر تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
7	تؤثر الازدواجية في الأنتاج على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
8	تؤثر الأزمات المالية على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
9	تؤثر التنافسية المحلية بين المصارف على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
10	يؤثر انهيار العديد من المشروعات					

	الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
11	يؤثر ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
12	يؤثر تنوع الأنتاج على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
13	يؤثر زيادة عمليات المنافسة بين المصارف الأردنية على مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
14	تؤثر أسعار الفائدة على مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					

أثر العوامل الداخلية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

	العبارة	**موافق جدا**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	تؤثر فترة سداد القرض على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
2	يؤثر حجم الائتمان على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
3	يؤثر الحد الأدنى للقسط المترتب على القرض على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
4	يؤثر مدى الاستعلام عن العميل على درجة مخاطر التمويل الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
5	للاستعلام عن ما حققه المشروع من أرباح على درجة مخاطر التمويل الممنوحة					

	للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
6	يؤثر حجم الضمان ونوعيته على درجة درجة مخاطر التمويل الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					

العوامل المتعلقة بالعميل:

	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تؤثر درجة التكامل في عمليات التشغيل على درجة مخاطر التمويل الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
2	يؤثر نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إعادة الائتمان الممنوح إليها على درجة مخاطر التمويل الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
3	تؤثر قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى أسواق خارجية لتسويق منتجاتها على درجة مخاطر الائتمان الممنوحة إليها.					
4	يؤثر حجم التدفق النقدي للمشروع الصغير على درجة مخاطر الائتمان الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					
5	تؤثر الأرباح الموزعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر الائتمان الممنوحة إليها.					
6	يؤثر مدى تناسب نمو التدفق النقدي مع نمو المبيعات على درجة مخاطر الائتمان الممنوحة إليها.					
7	يؤثر راس مال المشروع الصغير على الى مخاطر الائتمانية الممنوحة إليها.					
8	تؤثر القدرة على الحصول على تمويل من اسواق رأس المال على مخاطر التمويل الممنح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .					

					تؤثر سقوف التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر الائتمان الممنوح إليها.	**9**
					يؤثر هيكل موازنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر الائتمان الممنوح إليها.	**10**
					يؤثر االيهيكل التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة إلى مخاطر الإتمان الممنوح إليها.	**11**
					تؤثر استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة درجة مخاطر الائتمان الممنوح إليها.	**12**
					كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة إلى مخاطرها الائتمانية	**13**

الجزء الثاني من الاستبانة

اولا: يرجي تحديد الوزن النسبي للعوامل التي تؤثر على مخاطر الائتمان التجاري(للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) يرجي التكرم باعطاء وزن نسبي يعبر عن الأهمية النسبية للعوامل الموضحة بادناه على ان يكون مجموع الأوزان الكلية المعطي لتلك العوامل ما مجموعة(100%)، بحيث يعبر الوزن النسبى المعطي عن مدى تاثير كل عامل على مخاطر الائتمان امصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزأماتها، بالإضافة إلى توقع سلوكها الائتماني المستقبلي من وجهة نظرك، فيما يلي هذة العوامل المبينة في الجدول لدناة:

الوزن النسبي	**العوامل**	**الرقم**
	التغيرات الصناعة	**.1**
	التغيرات في الموقع التنافسي	**.2**
	الاداء التشغيلي للمشروع التجاري	**.3**
	التدفق النقدي	**.4**
	الوضع المالي	**.5**
	اداء الإدارة	**.6**
	تقيد البنك بحدود الائتمان	**.7**
%100		**المجموع**

الملحق رقم 2

اسئلة تطرح على مديري الاستثمار ومحللي إلى مخاطر والموظفين المعنيين بدراسة العمليات التمويلية في المصارف الإسلامية الأردنية.

اسم المصرف:

المتعلقة بالعوامل الخارجية:

1- هل تعد العوامل الخارجية التالية أكثر تأثيراًعلى درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية هى تأثيراً الازمات المالية يليها مدى تنوع الأنتاج ثم قوانيين العمل لدى المصارف الإسلامية؟

2- هل تعد أقل العوامل الخارجية التالية تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى المصارف الإسلامية هى الازدواجية في الأنتاج تليها المنافسة بين المصارف تليها تأثيراً أسعار الفائدة ؟

3- ما هي أهم العوامل الخارجية ذات الثاثير على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصرف ولم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار؟

المتعلقة بالعوامل الداخلية:

1-هل تعد العوامل الداخلية التالية أكثر تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية،وهي فترة سداد التمويل يليها حجم التمويل ثم مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع ؟

2- هل تعد العوامل الداخلية التالية أقل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمـــان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية وهى الحد الأعلى للقطـــاع (الصناعة) للحصول على التمويل يليها الحد الأعلى للحصول على التمويل للعميـــل ثـــم نوعية الضمان ؟

3-ما هي أهم العوامل الداخلية التالية ذات الثاثير على درجة مخاطر الائتمان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المـــصرف ولـــم تاخـــذها الدراسة بعين الاعتبار؟

4-تختلف إلى مخاطر الائتمانية باختلاف الصغية التمويليـــة (مرابحـــة او مـــضاربة او غيرها من صيغ؟

5-يطبق المصرف الإسلامي معايير لجنة بازل لتقييم إلى مخاطر الائتمانية؟

العوامل المتعلقة بالعميل:

1- هل تعد العوامل المتعلقة بالعميل التالية أكثرتـــأثيراًعلى درجـــة مخـــاطر الائتمـــان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية هى كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة إلى مخاطرها الائتمانية يليهـــا حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ثم درجة التكامل فـــي عمليـــات التشغيل؟

2-هل تعد العوامل المتعلقة بالعميل التالية أقل تأثيراًعلى درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية هى مدى قدرة المشروع الصغير على النفاذ إلى اسواق خارجية لتسويق منتجاتها يليها الأرباح الموزعة في المشروع ثم حجم رأس مال المشروع الصغير ؟

3- ما أهم العوامل المتعلقة بالعميل ذات التاثير على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصرف ولم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار؟

اسئلة تطرح على مديري التسهيلات الائتمانية ومحللي إلى مخاطر والموظفين المعنيين بدراسة العمليات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية:

اسم المصرف:

العوامل المتعلقة بالعوامل الخارجية:

1-هل تعد العوامل الخارجية التالية أكثر تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية:

1-التغيرات الاقتصادية المفاجئة تليها

2-الازمات المالية تليها

3-تأثيراً تعليمات المصرف المركزي

2-هل تعد العوامل الخارجية التالية أقل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية :

1-مدى ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية يليها

2-أثر ازدواجية الأنتاج

3-ثم أسعار الفائدة.

3-ما هي أهم العوامل الخارجية برأيك ذات تأثيراً على درجة مخاطر الائتمـــان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصرف ولم تاخذها الدراســـة بعين الاعتبار؟

العوامل الداخلية

1- هل تعد العوامل الداخلية التالية أكثر تأثيراً على درجـــة مخـــاطر الائتمـــان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية:

1-حجم الائتمان ثم

2-فترة سداد الائتمان.

3-نوعية الضمان

2- هل تعد العوامل الداخلية التالية أقل تأثيراً على درجـــة مخـــاطر الائتمـــان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية:

1-الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة) يليها

2-الحد الأعلى لتمويل للعميل

3-الحد الادنى للقسط

3-هل يطبق المصرف معايير لجنة بازل2 لتقييم إلى مخاطر الائتمانية

4- ما هي أهم العوامل الداخلية برأيك ذات التأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصرف ولم تاخذها الدراســـة بعين الاعتبار؟

العوامل المتعلقة بالعميل:

1- هل تعد العوامل المتعلقة بالعميل اكبر تأثيراً على درجة مخـــاطر الائتمـــان المـــصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية :

1-يؤثر مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع الصغير

2-يؤثر مدى الاستعلام عن ماحققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي

3-حجم التدفق النقدي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

2- هل تعد العوامل التالية المتعلقة بالعميل أقل تأثيراً على درجة مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية:

1-االيهيكل التنظيمي للمشروع يليها

2-الأرباح الموزعة ثم

3-حجم رأس مال المشروع

4- ما أهم العوامل المتعلقة بالعميل برأيك ذات التأثيراً على درجـــة مخـــاطر الائتمـــان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتم دراستها في المصرف ولم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار؟

الملحق رقم 3

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية أثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصارف اسلامية)

رقم الفقرة	العبـــــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
7	تؤثر الأزمات المالية على درجـــة مخـــاطر ائتمـــان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.26	0.71
5	تؤثر قوانين العمل على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	4.14	0.77
6	تؤثر تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر الائتمان لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .	4.14	0.77
12	يؤثر تنوع الأنتاج على درجـــة مخـــاطر الائتمـــان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .	4.14	0.77
8	تؤثر التنافسية المحلية بين المصارف علـــى درجـــة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4.07	0.829
1	تؤثر التغيرات التكنولوجية الطارئـــة علـــى درجـــة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.93	0.99
2	تؤثر التغيرات الاقتصادية المفاجئـــة علـــى درجـــة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.92	0.64
9	يؤثر مدى انهيار العديد من المشروعات الـــصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر ائتمان المـــشروعات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للتمويل.	3.86	1.02
12	تؤثر أسعار (التكـــاليف) علـــى مخـــاطر الائتمـــان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.71	0.99
13	يؤثر نجاح المـــشروعات الـــصغيرة والمتوســـطة الأخرى في تسديد التمويل الإئتمان الممنوح إليها على درجة مخـــاطر الإئتمـــان للمـــشروعات الـــصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على تمويل.	3.64	0.84
3	تؤثر كثافة رأس المال على درجة مخـــاطر ائتمـــان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.62	0.65

1.01	3.50	ازدواجية الأنتاج على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	6
0.84	3.36	يؤثر ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	10
0.78	3.88	المجموع	

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية أثر العوامل الخارجية على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصارف تجارية)

الأنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبـــــــارة	رقم الفقرة
0.59	4.39	تؤثر التغيرات الاقتصادية المفاجئة على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	2
0.71	4.26	تؤثر الأزمات المالية على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	7
0.79	4.11	تؤثر تعليمات المصرف المركزي على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	5
0.76	4.08	يؤثر مدى انهيار العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للتمويل.	9
0.75	3.99	تؤثر قوانين العمل على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4
0.79	3.92	تؤثر التنافسية المحلية بين المصارف على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	8
0.71	3.88	يؤثر تنوع الأنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطرها الائتمانية.	11
0.82	3.88	يؤثر نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخرى في تسديد التمويل الإئتمان الممنوح إليها على درجة مخاطر الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة للحصول على تمويل.	13
0.74	3.88	تؤثر كثافة رأس المال على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3

1	تؤثر التغيرات التكنولوجية الطارئة على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.83	0.73
12	تؤثر أسعار الفائدة على مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.70	0.98
6	ازدواجية الأنتاج على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.29	1.02
10	يؤثر ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية على درجة مخاطر ائتمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.28	0.93
	المجموع	3.88	0.78

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لأثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصارف إسلامية)

رقم الفقرة	العبـــــــــــارة	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
12	كفاءت ومؤهلات الإدارة العليا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة إلى مخاطرها الائتمانية.	4.54	0.51
13	يؤثر مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمان	4.29	0.61
4	يؤثر حجم التدفق النقدي للمشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمانية.	4.29	0.46
14	يؤثر مدى الاستعلام عن ما حققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي على درجة مخاطره الائتمانية	4.21	0.57
11	تؤثر استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة درجة مخاطر الائتمان.	4.14	0.66
6	يؤثر مدى تناسب نمو التدفق النقدي مع نمو المبيعات على درجة إلى مخاطر الائتمانية للمشروع الصغير	14.14	0.36
1	تؤثر درجة التكامل في عمليات التشغيل للمشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمانية	14.14	0.53
8	تؤثر قدرة المشروع الصغير على التمويل من مصادر أخرى على مخاطره الائتمانية	4.07	0.61
2	يؤثر الرفع التشغيلي للمشروع الصغير على درجة	3.93	0.82

	مخاطرها الائتمانية		
10	يؤثر االيهيكل التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر الائتمان	3.86	0.86
9	يؤثر هيكل موازنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر الائتمان الممنوح إليها	3.86	0.77
7	يؤثر حجم رأس مال المشروع الصغير على إلى مخاطر الائتمانية الممنوحة إليها.	3.71	0.72
5	تؤثر الأرباح الموزعة للمشروع الصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطرها الائتمان	3.64	1
3	تؤثر مدى قدرة المشروع الصغير على النفاذ إلى أسواق خارجية لتسويق منتجاتها على درجة مخاطرها الائتمان	3.57	0.75
	المجموع	3.95	0.38

المتوسطات الحسابية والأنحرافات المعيارية لأثر العوامل المتعلقة بالعميل على درجة مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مصارف تجارية)

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الأنحراف المعياري
13	يؤثر مدى الاستعلام عن العميل صاحب المشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمان	4.34	0.66
14	يؤثر مدى الاستعلام عن ما حققه المشروع الصغير من أرباح في الماضي على درجة مخاطره الائتمانية	4.28	0.66
4	يؤثر حجم التدفق النقدي للمشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمانية.	4.29	0.46
6	يؤثر مدى تناسب نمو التدفق النقدي مع نمو المبيعات على درجة إلى مخاطر الائتمانية للمشروع الصغير	4.09	0.67
1	تؤثر درجة التكامل في عمليات التشغيل للمشروع الصغير على درجة مخاطرها الائتمانية	4.04	0.62
9	يؤثر هيكل موازنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مخاطر الائتمان الممنوح إليها	4.04	0.64
11	تؤثر استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة درجة مخاطر الائتمان.	4.03	0.65

2	يؤثر الرفع التشغيلي للمشروع الصغير على درجـــة مخاطرها الائتمانية	3.95	0.67
12	كفاءت ومؤهلات الإدارة العليـــا فـــي المـــشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة الإلـــى مخاطرهـــا الائتمانية.	3.88	0.84
3	تؤثر مدى قدرة المشروع الصغير على النفـــاذ إلـــى أسواق خارجية لتسويق منتجاتها على درجة مخاطرها الائتمان	3.84	0.84
8	تؤثر قدرة المشروع الـــصغير علـــى التمويـــل مـــن مصادر أخرى على مخاطره الائتمانية	3.83	0.75
7	يؤثر حجم رأس مال المشروع الصغير علـــى الإلـــى مخاطر الائتمانية الممنوحة إليها.	3.82	0.82
5	تـــؤثر الأربـــاح الموزعـــة للمـــشروع الـــصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطرها الائتمان	3.80	0.79
10	يؤثر اليهيكل التنظيمـــي للمـــشروعات الـــصغيرة والمتوسطة على درجة مخاطر الائتمان	0.83	0.76
	المجموع	3.95	0.38

الملحق رقم 4

مقارنة أهم نتائج الدراسة التحليلية والمقابلة مع مديري الاستثمار والتسهيلات الائتمانية فيما يتعلق بطبيعة العوامل الخارجية التي تقيس مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية.

	العوامل التي تقيس العوامل الخارجية حسب الدراسة التحليلية في المصارف الإسلامية	العوامل التي تقيس العوامل الداخلية حسب آراء مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية	العوامل التي تقيس العوامل الخارجية حسب الدراسة التحليلية في المصارف التجار	العوامل التي تقيس العوامل الداخلية حسب آراء مديري التسهيلات الائتمانية المصارف التجارية
	العامل	العامل	العامل	العامل
أكثر العوامل تأثيراً	الأزمات المالية	القوانين المتعلقة بالعمل	التغيرات الاقتصادية المفاجئة	قوانين العمل
	تعليمات المصرف المركزي	تعليمات المصرف المركزي	الأزمات المالية	الأزمات المالية الخارجية
	قوانين العمل	الظروف الخاصة بالقطاع الذي ينتمي اليه المشروع	تعليمات المصرف المركزي	ارتباط المصارف الأردنية بالمصارف الخارجية
أقل العوامل تأثيرًا	الازدواجية في الأنتاج	المنافسة بين المصارف	ارتباط المصارف الأردنية بمصارف خارجية	الازدواجية في الأنتاج
	المنافسة بين المصارف	قيمة التكاليف	الازدواجية في الأنتاج	التغيرات التكنولوجية
	قيمة التكاليف	الاتفاقيات الاقتصادية	أسعار الفائدة	انهيار بعض المشروعات الصغير في السوق
عوامل أخرى لم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار	الظروف الخاصة بالقطاع الذي ينتمي اليه المشروع		1. الوضع الاقتصادي 2. الظروف المرتبطة بالصناعة 3. إسهام القطاع الذي ينتمي اليه المشروع بالناتج المحلي. 4. القوانين المتعلقة بالمشروع مثل قوانين المالكين والمستأجرين.	

مقارنة أهم نتائج الدراسة التحليلية والمقابلة مع مديري الاستثمار والتسهيلات الائتمانية فيما يتعلق بطبيعة العوامل الداخلية التي تقيس مخاطر الائتمان الصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية.

	العوامل التي تقيس العوامل الداخلية حسب الدراسة التحليلية في المصارف الإسلامية	**العوامل التي تقيس العوامل الداخلية حسب آراء مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية**	**العوامل التي تقيس العوامل الداخلية حسب الدراسة التحليلية في المصارف التجارية**	**العوامل التي تقيس العوامل الداخلية حسب آراء مديري التسهيلات الائتمانية المصارف التجارية**
	العامل	العامل	العامل	العامل
أكثر العوامل تأثيراً	فترة سداد التمويل	فترة سداد التمويل	فترة سداد القرض	عدم إخفاء المعلومات أو التحيز من قبل الموظف ومدى مقدرته على اكتشاف رغبة العميل بالسداد
	حجم التمويل	نوعية الضمان	حجم الائتمان	نوعية الضمان
أقل العوامل تأثيراًا	الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة)	الحد الأعلى للتمويل العميل	الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة)	الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة)
	الحد الأعلى للتمويل العميل	الحد الأعلى لتمويل للقطاع (الصناعة)	الحد الأعلى للتمويل العميل	الحد الأعلى للتمويل العميل
عوامل أخرى لم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار	1- معدل دوران الموظف فكلما ارتفعت انخفضت خبرة الموظف في ذلك المجال؛ مما اليه آثار على رضا العميل. 2- قيود المصرف المركزي بتحديد التمويل بحد أعلى لتمويل للمشروع الواحد.		1- تحيز الموظف للعميل وإخفاء معلومات عن وضعه وعدم الاهتمام بتحليل الوضع الائتماني للعميل بشكل جيد بظل تغير السياسية الائتمانية المتغيرة.	

مقارنة أهم نتائج الدراسة التحليلية والمقابلة مع مديري الاستثمار والتسهيلات الائتمانية فيما يتعلق بطبيعة العوامل المتعلقة بالعميل التي تقيس مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية والتجارية الأردنية.

	العوامل التي تقيس العوامل المتعلقة بالعميل حسب الدراسة التحليلية في المصارف الإسلامية	**العوامل التي تقيس العوامل المتعلقة بالعميل حسب آراء مديري الاستثمار في المصارف الإسلامية**	**العوامل التي تقيس العوامل المتعلقة بالعميل حسب الدراسة التحليلية في المصارف التجارية**	**العوامل التي تقيس العوامل المتعلقة بالعميل حسب آراء مديري التسهيلات الائتمانية المصارف التجارية**
	العامل	العامل	العامل	العامل
أكثر العوامل تأثيراً	مستوى المرشحون لشغل الوظائف الرئيسة (الخبرة)	مستوى المرشحون لشغل الوظائف الرئيسة (الخبرة)	مدى استعلام المصرف عن العميل	حجم التدفق النقدي للمشروعات
	مدى استعلام المصرف عن العميل	الملاءة المالية للعميل (الوضع المالي)	وما حققه المشروع في الماضي	مدى استعلام المصرف عن العميل
	حجم التدفق النقدي للمشروع.	حجم التدفق النقدي للمشروع	حجم التدفق النقدي للمشروعات	وما حققه المشروع في الماضي
أقل العوامل تأثيرًاا	مدى قدرة المشروع الصغير على النفاذ إلى أسواق خارجية لتسويق منتجاهًا	المنافسة بين المصارف	االيهيكل التنظيمي للمشروع	االيهيكل التنظيمي للمشروع
	الأرباح الموزعة في المشروع	أسعار الفائدة	الأرباح الموزعة	الأرباح الموزعة
	حجم رأس مال	الاتفاقيات الاقتصادية	حجم رأس المال	حجم رأس المال
عوامل أخرى لم تاخذها الدراسة بعين الاعتبار	1- مدى تقبل المستهلكين لمنتجات المشروع الصغير. 2- الاستعلام عن العميل بطريقة مباشرة أو غير مباشر من الموردين. الاستعلام عنه في القائمة السوداء وفي أرشيف المحاكم		1- رغبة العميل في السداد وتتم استخلاصها من تاريخ الماضي الائتماني وتعامل العميل مع بنوك أخرى وتعاماليه مع الموردين وكشف الحسابه، و الاستعلام عنه في القائمة السوداء وفي أرشيف المحاكم. 2- على السداد من حيث أوضاعه المالية وميزانيته	